أوشتاين نورينج

السياسات النفطية في الثمانينات

دراسة

في أنماط التعاون الدولي

إعداد
مركز البحوث والمعلومات

اهداءات ٢٠٠٢
أ.د/اسماعيل عبد الفتاح
القاهرة

أوشتاين نوردينج

السياسات النفطية في الثمانينات

●

دراسة في أنماط التعاون الدولي

إعداد
مركز البحوث والمعلومات

تمهيـــد

مشروع الثمانينات

الدراسة التى يضمها هذا الـكتاب وتقترح لاطار اتفاقية يتفق عليهـا كبرى الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط ، تمثل جزءا من سلسلة الدراسات التى ابتدأها مشروع الثمانينات لمجلس العلاقات الخارجية ٠

وهذه الدراسة ، شأنها شأن غيرها من دراسات مشروع الثمانينات ، تحلل موضوعا ربما أصبح خلال العقد أو العقدين القادمين مثار اهتمام دولى كبير ٠

والهدف الطموح من وراء مشروع الثمانينات هو بحث المشكلات السياسية والاقتصادية الهامة ليس فقط فى حد ذاتهـا ، بل من حيث علاقة كل منهـا بالاخرى ٠ وسوف تركز بعض الدراسات أو المؤلفات التى يصدرها المشروع على العلاقة فيما بين تلك القضايا فى المقام الأول ٠ أما بالنسبة للدراسات الأخرى الاكثر تركيزا وتخصصا ، فقد حظيت بجهد كبير فى كتابتها ومراجعتها ونقدها فى اطار النشاط الأشـمل للمشروع ٠ ومن ثم فان كل دراسـة من دراسات المشروع يمكن أن تستقل بذاتها ، وهى فى نفس الوقت قد تشكلت وتأثرت بالاطار الأعم والأشمل ٠

وهذا الكتاب عن سياسات البترول ، مثله كمثل معظم الدراسات الاخرى لمشروع الثمانينات ، يحاول تجاوز حدود المناهج المفتعلة بين السياسة والاقتصاد. وكذلك ، فان تحليل المؤلف على غرار الكتب الاخرى فى هذه السلسلة ، فى جوهره تحليل معيارى وارشـادى ٠ وجوهر القضية التى يطرحهـا المؤلف

أوشتاين نورينج «Oystein Noreng» هو أنه فى تنظيم الأسواق النفطية الدولية تكمن علاقة أو رابطة من المصالح بين كبرى الدول المستوردة والدول المصدرة ، سواء فيما يتصل بالسعر النسبى للنفط أم الحاجة لتنظيم عرض النفط على أساس مضمون • ويطرح المؤلف مقترحات قد تمكن الدول المصدرة والمستوردة على حد سواء للتأكد من أن الرابطة المشتركة فى مصالحهم سوف تعلو على صراعات المصالح المحتومة فيما بينهم •

والمؤلف ، اذ يطرح توصياته ، يحلل مدى التوافق فى الرأى ومدى الخلاف بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك) ودول الغرب الصناعى • ويضع المؤلف تحليله وتوصياته السياسية فى اطار مستمد من تجاربه الذاتية والقومية •

والواقع أن المؤلف « أوشتاين نورينج » ، وهو من علماء السياسة المتمرسين ممن تلقى تعليمه فى فرنسا ، واصل بحوثه فى الولايات المتحدة ، كما عمل مسئولا بوزارة المالية فى الحكومة النرويجية وفى شركة النفط الرسمية النرويجية المعروفة باسم ستيت الويل «Statoil» ، وهو يتمتع بحساسية فذة للمنظور الذى ينظر من خلاله المسئولون سواء فى الدول المستوردة أم الدول المصدرة للنفط • والمؤلف بوصفه من أبناء أوروبا فهو يتصف بحساسية خاصة ازاء الأساليب التى تؤثر من خلالها سياسات الطاقة المحلية الأمريكية ، وحجم الواردات البترولية الى أمريكا على غيرها من الدول الصناعية • وهو يدرك كل الادراك امكانيات تحقيق مصالحه بين دول (الأوبيك) والدول المستوردة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • والمؤلف أيضا ، بوصفه دارسا للعلوم السياسية ، فهو يدرك الأدوار الخاصة الى أقصى درجات الخصوصية والتى تضطلع بها الولايات المتحدة فى سوق النفط العالمى باعتبارها أكثر مستوردة للبترول فى العالم ، وأكثر الدول الصناعية تقدما ، والتى تضطلع بها كذلك العربية السعودية بوصفها أكبر منتج منفرد للبترول فى العالم •

والتوصيات المطروحة فى هذا الكتاب من أجل تحقيق تسوية بين كبرى الدول المصدرة والمستوردة للنفط فى العالم ، تتشابه فى نواح كثيرة مع المقترحات المقدمة فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى أو مؤتمر الشمال والجنوب الذى عقد فى باريس من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٧٧ • وقد طالب كثيرون آنئذ ، ولا زالوا يطالبون الآن بأن الترتيبات التنظيمية الدولية فى هذا المجال ليست مستحسنة ، أو صالحة للتطبيق •

وتقوم دراسة « نورينج » على أساس الفكرة القائلة بأن الظروف الخاصة بعقد اتفاقية دولية قد تغيرت تغيرا جوهريا منذ ذلك الوقت ، وأن ازدياد التفاهم أو الفهم لبعض القضايا الكبرى المتصلة بمثل هذا الاتفاق سوف يجعله أيسر فى التطبيق فى السنوات القادمة • وعلى سبيل المثال ، فقد اتسعت المعرفة باحتياطيات النفط فى العالم ، وبمرونة الطلب على النفط فى الولايات المتحدة ، وبقدرة الدول المصدرة للنفط على الاستثمار فى الدول الصناعية ، اتساعا هائلا منذ منتصف السبعينات : وفضلا عن ذلك ، فانه من الجوانب الجديرة بالملاحظة فى المقترحات المطروحة من قبل المؤلف « أوشتاين نورينج » أنها تنبثق منطقيا عن المنظور أو النظرة الأوروبية للسياسات البترولية العالمية ، ولقد حدث أن رفضت بعض الحكومات الأوروبية مع منظمة (الأوبيك) فى طريق توصيات مماثلة منذ سنوات قليلة مضت •

ومع أن هذه الدراسة عن السياسات العالمية للبترول قائمة بذاتها نسبيا ، فهى تثير مجموعة كبيرة من القضايا التى تتصل بالملامح والسمات الاخرى الرئيسية للسياسات العالمية فى المستقبل • وعلى سبيل المثال ، فان الجهود المبذولة للتخطيط والادارة الرشيدة للامدادات والأسعار النفطية العالمية ولتبديد أثر السياسات المؤلمة – فى بعض الأحيان – المرتبطة بها إنما توحى بالأساليب التى توجب أولا توجيه التعامل مع السلع الأخرى : وكذلك ففى ضوء الدور المحورى الذى تلعبه دول (الأوبيك) بوصفها من الدول النامية ذات الدخول

العليا في حوار الشمال والجنوب ـ فان امكانية الوصول الى اتفاق عالمي للنفط ثم أسلوب الوصول الى هذا الاتفاق ، سوف تؤثر فى مستوى المواجهة أو التسوية وكذلك علاقات المساومة حول عدد من القضايا مثل التكافؤ فى المشاركة فى دخول العالم وموازده والعلاقات التجارية بين الدول الغنية والدول الفقيرة ٠ وبالمثل فان الفوائض وجوانب العجز فى موازين المدفوعات المرتبطة بزيادات أسعار النفط (٧٣ ـ ١٩٧٤) قد ألقت بأعباء ثقيلة على النظام المالى الدولى ، كما غيرت من النبط العام للنمو والاستثمار العالمى ٠ وقصارى القول أن قضية البترول ذاته ، وأسلوب حل المشكلات المرتبطة به سوف يؤثر تأثيرا مباشرا فى تطوير مصادر جديدة للبترول ومصادر أخرى للطاقة ٠

ويستمد مشروع الثمانينات أصوله من الادراك العام بأن كثيرا من الفروض والسياسات والأنظمة التى اتسممت بها العلاقات الدولية خلال السنوات الثلاثين الماضية غير كافية لمواجهة طلبات الحاضر ، والطلبات المنظورة للفترة الواقعة من الآن وحتى عام ١٩٩٠ أو ما الى ذلك ٠ وخلال العقد القادم ، سوف يتطلب الأمر تعديلا جوهريا فى الانظمة وفى السلوك لتتجاوب مع الظروف المتغيرة فى الثمانينات وما بعدها ٠ ويسعى المشروع الى تحديد تلك الظروف المقبلة وأنواع التعديل والملاءمة التى قد تتطلبها وليس من أهداف المشروع بلوغ هدف واحد أو مجموعة محددة من الأهداف ٠ كما أن المشروع لا يركز على السياسة الخارجية أو المصالح القومية للولايات المتحدة وحدها ، بل على العكس فهو يسعى لتحديد الأهداف التي تتمشى مع المصالح المتصورة لمعظم الدول ، برغم الاختلافات فى العقائد وفى مستوى التنمية الاقتصادية ٠

وتهدف النتائج المنشورة للمشروع الى الوصول لاكبر عدد ممكن من القراء بما فى ذلك صناع السياسة فى الحاضر وفى المستقبل وأولئك الذين قد يؤثرون فى عملية صنع السياسة وان لم تحدهم دولة واحدة أو منطقة واحدة بعينها ٠ ولذلك فقد طلب من مؤلفى دراسات المشروع أن يظلوا واعين بالمصالح الأشمل

التى تتجاوز مصالح تجمع بذاته وأن يأخذوا فى إعتبارهم الحقائق المحتملة للسياسات الداخلية فى المجتمعات الرئيسية المعنية ·

كما أن أولئك الذين عملوا فى المشروع ، حرصوا ألا يقعوا أسرى لصورة الأمر الواقع أو الوضع الراهن ، فقد سعوا الى التشكك فى حتمية أنماط الفكر والسلوك القائمة والتى تحد من التغير المرغوب ، كما أنهم اتجهوا للبحث عن الأساليب التى تتغير من خلالها تلك الأنماط بمرور الوقت أو تتعدل نتائجها ·

ومشروع الثمانينات هو فى نفس الوقت سلسلة من المبادرات المستقلة التى تقتحم عددا من المشكلات الدولية الملحة فى الحاضر أو فى المستقبل ، كما أن المشروع جهد جماعى مشترك ، يتضمن عددا كبيرا من الأفراد فى الولايات المتحدة وخارجها ، ويستهدف تحقيق التأثير المتبادل بين هذه المباهج المستقلة ، واقتراح أنواع الاختيارات والبدائل التى قد تتم فيما بينها ·

ويتضمن المشروع أكثر من ثلاثمائة مشترك ، وقد عملت مجموعة محدودة مركزية من الأفراد ، وجماعة توجيهية للتنسيق لتحديد الأسئلة ولتقييم مدى انطباق التوجيهات والارشادات السياسية · والواقع أن حوالى مائة مؤلف من أكثر من عشر دول ، ظلوا يعملون فى دراسات منفصلة · وقد اجتمعت عشرة جماعات عمل من المتخصصين وغير المتخصصين لفحص دراسات المشروع فحصا انتقاديا دقيقا والمساعدة فى عملية تحديد العلاقات المتبادلة فيما بينها ·

ان مشروع الثمانينات هو أكبر مشروع منفرد لأعمال البحوث والدراسات اضطلع به مجلس العلاقات الخارجية فى تاريخه الممتد لخمسة وخمسين عاما ، لا مثيل له فى الفكرة الا الدراسة الكبرى التى تمت بعد الحرب العالمية الثانية حول دراسات الحرب والسلام التى اضطلع بها المجلس ابان الحرب العالمية الثانية · ولقد كان الدافع وراء هذا الجهد آنئذ ذلك الانفصال والشلل الناتج

عن الصراع العالمى والقدرة الواضحة والحتمية لاعادة التفكير ولاعادة ترتيب واستكمال كثير من ملامح النظام الدولى الذى كان سائدا قبيل الحرب . وظواهر الجمود والشلل فى العالم المعاصر أقل وضوحا ، بل وحتى حين تتضح فى بعض الأحيان على نحو ما تجلى فى ظاهرة التخلى عن قابلية الذهب للتغيير والتعادل النقدى الثابت ، لا تستأثر الا لماما بدائرة اهتمام الرأى العام .

ويسود ادراك عام بأن أنظمة جديدة وأنماطا جديدة فى السلوك أصبحت مطلوبة فى كثير من المجالات ، لكن الاحساس بالحاجة اليها أقل الحاحا فالأنظمة والمؤسسات الموجودة لم تفشل أو تنهار فى معظمها فشلا مروعا . ومن ثم فالاتجاه هو التخلى عن الترتيبات والأنظمة القديمة البالية ثم الابتكار ـ وليس الاضطلاع ـ لتخليل أتناسى للمشكلات المطروحة علينا وللمطالب التى سوف تلقيها تلك المشكلات على كافة الدول .

ان مشروع الثمانينات يقوم على أساس الاعتقاد بأن الجهد الجاد والنظرة المستقبلية المتكاملة يمكن ان يسهما ـ فهما متكاملان فعلا ـ فى التقدم خلال العقد القادم نحو عالم أقرب الى الانسانية والسلام والانتاج والعدالة . كما يعمتد المشروع على الأمل فى أن المشاركين فى مداولاته ، وفى أن قراء مطبوعاته سواء اتفقوا أم لم يتفقوا مع وجهة نظر المؤلف ، قد يجدون ما يساعدهم على التفكير الواعى العلمى فى الامكانيات والأخطار المطروحة علينا وفى النتائج المترتبة على المسالك المحتملة للعمل فى المستقبل .

ولقد حظى تحقيق مشروع الثمانينات بهبات سخية من مؤسسة فورد ، ومؤسسة ليلى انداومنت ، ومؤسسة اندرو . و ميللون ، ومؤسسة روكفلر وصندوق مارشال الألمانى للولايات المتحدة . ولا يعتبر مجلس العلاقات الخارجية أو أى مؤسسة من تلك المؤسسات مسئولة عن الوقائع

أو الآراء الواردة فى مطبوعات مشروع الثمانينات ، فهى المسئولية المطلقة للمؤلفين الأفراد التى تظهر باسمهم ، وان كان يسر مجلس العلاقات الخارجية وهيئة مشروع الثمانينات سرورا بالغا أن تضع هذه المطبوعات أمام عدد كبير وقاعدة عريضة من القراء سواء فى الولايات المتحدة أم خارجها ٠

كاثرين جوين

ادوارد ال ٠ مورس

رتشارد هـ٠ أولمان

العرض العام

لكتاب السياسات النفطية فى الثمانينات

دراسة فى أنماط التعاون الدولى

يحاول الأستاذ النرويجى بمعهد أوسلو لادارة الأعمال والمتخصص فى البحوث والتخطيط بكبرى شركات النفط النرويجية ، أن يضع فى دراسته هذه تصورا لصورة العالم فى الثمانينات من حيث اقتصاديات النفط انتاجا واستهلاكا، وذلك فى اطار أوسع وهو حالة موارد الطاقة فى العالم فى العقدين القادمين . مدى كفايتها ومدى نقصها ، واحتمالات تطوير موارد بديلة للنفط .

ومن خلال تحليل النمو الاقتصادى واتجاهاته فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وهى المنظمة التى تضم أمريكا الشمالية ، والولايات المتحدة وكندا ودول غرب أوروبا واليابان بالاضافة الى استراليا ونيوزلندا ، من خلال تحليل نموها الاقتصادى ، وبالتالى ازدياد طلبها على موارد النفط ، وهى بطبيعتها موارد قابلة للنفاذ ، يتعمق الباحث فى تحليل رد الفعل أو الاستجابة لهذا الطلب لدى دول منظمة الأوبيك ، (الدول المصدرة للنفط) ، من خلال تحديد مستويات الانتاج وسياسة الأسعار وعوائد النفط .

ويخلص الباحث من تحليل اتجاهات الطلب فى الدول الصناعية المستهلكة للنفط ، واتجاهات العرض فى الدول المنتجة للنفط الى حقيقة مهمة وهى الاعتماد المتبادل بين هاتين المجموعتين من الدول ، وارتباط مصيرها الاقتصادى والسياسى . فقوة اقتصاديات الغرب خير ضمان لتصريف صادرات النفط من الدول المنتجة . وأسواق دول النفط المفتوحة وخطط التنمية الاقتصادية خير وعاء لاستقبال صادرات الدول الصناعية ورءوس أموالها وتكنولوجيتها .

ويربط الباحث بين استقرار سوق النفط العالمى وبين الاستقرار السياسى والاقتصادى فى دول العالم الثالث وفى دول الشرق الأوسط كما يربط بينها وبين تطورات الصراع العربى الاسرائيلى • ويعتبر موقف السعودية وسياساتها النفطية عاملا محوريا فى تحقيق الاستقرار أو عدم الاستقرار فى هذه المنطقة من العالم •

ان احتمالات تناقص موارد النفط ، ثم تأخر الحصول على بدائل رخيصة الثمن للطاقة حتى الآن لا يهدد اقتصاديات العالم الغربى فحسب ولكنه يهدد أيضا النظام الاقتصادى العالمى كله ، ومن ثم فان الكاتب فى خلاصته التى انتهى اليها يقترح أنماطا للتعاون بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط من خلال مجموعة متكاملة من الاتفاقيات حول أسعار النفط وامداداته ، وحول المشاركة فى مشروعات الطاقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، وحول استثمار الأموال ونقل التكنولوجيا الى الدول المنتجة للنفط •

ويقترح صيغة لهذه الأنماط من التعاون وهى انشاء منظمة تابعة للامم المتحدة باسم منظمة الامم المتحدة للطاقة ، ويحدد لها هيكلا تنظيميا عاما ، وبذلك لا يقتصر الكاتب على طرح المشكلات التى تواجه اقتصاديات النفط أو سياساته ، بل ويقترح لها الحلول والإختيارات التى تمثلت فى هذه المجموعة المتكاملة من الإتفاقيات التى يجسدها فى المنظمة الدولية الجديدة المقترحة التى سوف ترعى تنفيذ هذه الاتفاقيات وتخرج من علاقات التنافس والصراع بين المنتجين والمستهلكين الى علاقات التعاون والتكافل بما يحقق الازدهار الاقتصادى والاستقرار السياسى لكل منهما فى عقود الثمانينات والتسعينات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين •

الفصـــل الأول

اتفاقية دولية للنفط

مقـــدمة

جاءت أزمة الطاقة فى عقد السبعينات من القرن العشرين لتقع من معظم دول العالم موقع المفاجأة ، ولم تكن دراسات المستقبل التى أجريت خلال عقد الستينات تذكر شـيئا عن الطاقة باعتبارها مشـكلة محتملة(١) • وفى مطلع السبعينات ، وعلى نحو أقرب الى المفاجأة أضحت الطاقة همـا كبيرا من هموم الاقتصاد العالمى ، ومشكلة أساسية فى السياسات الدولية •

ومن المرجح استمرار أهمية مشكلة الطاقة ازاء السلوك غير المتوقع فى أسواق الطاقة الدولية خلال السنوات الأخيرة •

وتشمل عناصر هذا السلوك الغريب زيادات سعرية كبيرة تتبعها امكانيات محدودة فى العرض ، ثم تغير ملموس طفيف فى أنماط الطلب • وهذا يوضح قاعدة الموارد المحدودة للنفط(٢) ، كما يدل على أن العلاقة التاريخية الوثيقـة نسبيا بين مستوى استهلاك الطاقة ومستوى النشاط الاقتصادى لا زالت قائمة ولو بأسعار مرتفعة ارتفاعا كبيرا(٣) •

---

(١) انظر هيرمان كاهن ، وانتونى ج• واينر (عام ٢٠٠٠) عن دار نشر ماكميـــلان ، بنيويورك ١٩٦٧ ص ٧٥ وما بعدها وهذه الدراسة لا تكاد تذكر النفط او الطاقة كمشكلة محتملة بل تفترض وجود وفرة منه فى المستقبل القريب •

(٢) انظر : نيكولاس جورجيسكو روجين ، الطاقة والخرافات الاقتصـــادية عن المجـــلة الاقتصادية مجلد ٤١ ، عدد ٣ يناير ١٩٧٥ ص ٣٤٧ – ٣٨١ •

(٣) انظر : نيل هـ• جاكوبى ، النفط متعدد القوميات ، عن دار نشر ماكميلان ، نيويورك ١٩٧٤ ، ص ٥١ وما بعدها •

٢

وفى واقع الامر ، فان انخفاض استهلاك الطاقة فى معظم الدول الغربية الصناعية عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، لم يكن مرده الى زيادة السعر بقدر ما كان مرده الى الانحسار الاقتصادى ، وبدرجة أقل ، الى اعتدال فصول الشتاء • واذا كان قطاع الطاقة لا يمثل الا نسبة مئوية محدودة من مجمل الناتج القومى للدول الصناعية المستهلكة ، فان الطاقة تمثل ضرورة أساسية لعمل أى اقتصاد صناعى(١) • ومن ثم فان مشكلات توافر الطاقة الناتجة عن أوجه النقص المادية أو الأسعار المرتفعة يحتمل أن تؤثر تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادى للدول الصناعية المستهلكة •

وفى ضوء هذه التجربة الحديثة ، يمكن القول بأن عوامل وقوى السوق ولا سيما آلية السعر ، لن تؤثر الا فى تحقيق توازن فى سوق الطاقة خلال فترة طويلة من الزمن ، ربما تصل ما بين ٢٥ الى ٣٠ عاما • وفى نفس الوقت فان العوامل السياسية مثل سياسات وأفضليات بعض الدول الرئيسية قد يكون لها تأثير عميق على الحلول بعيدة المدى والتى تتولد عن تفاعل قوى السوق وعوامله •

ان استجابة الطلب على الطاقة لتغيرات السعر يبدو أقل أهمية وأشد بطئا مما كان متوقعا(٢) ••كما يبدو أن هذه الاستجابة محدودة نسبيا ، ولا سيما خارج اطار أمريكا الشمالية ، ويرجع هذا جزئيا الى أن معدل اكتشاف النفط قد هبط فى السنوات الاخيرة ــ كما يرجع جزئيا أيضا الى أن البدائل ، على ما يبدو ، تتطلب رءوس أموال ضخمة وبشكل متزايد •

ان هذه القدرة المحدودة لآلية السوق على تنظيم العرض والطلب على الطاقة تخلق امكانية التغيرات الحادة ولا سيما عدم استقرار الأسعار • ان العامل الحاسم فى السوق العالمية للطاقة هو تأثير العوامل التنظيمية والسياسية •

---

(١) انظر : كونيلى وروبرت بيرلمان ، سياسات الندرة ، صراعات الموارد فى العلاقات الدولية ، دار نشر جامعة اوكسفورد ، لندن ١٩٧٥ ص ٢٦ وما بعدها •

(٢) انظر : جول ستادر ، وجوى دانكلى ، وجاك الترمان ، كيف تستخدم المجتمعات الصناعية الطاقة ، تحليل مقارن ، مصادر المستقبل ، واشنطن ، ١٩٧٧ ص ١٨٣ •

٣

ونلمس فى هذا القرن (العشرين) ، أن سعر النفط لم يتأثر الا جزئيا بالمعاملات المفتوحة فى السوق الحرة[١] ٠

وفى الحقيقة ، ليس هناك تاريخيا ، علاقة منتظمة بين سعر النفط وتكاليف الانتاج[٢] ٠ ففى الماضى كانت العوامل التنظيمية والسياسية تعمل لصالح الدول الصناعية المستهلكة ٠ ومن حيث أن السيطرة على سوق النفط انتقلت الى الدول المنتجة ، فان الدول الصناعية المستهلكة تواجه بشكل متزايد خطر الارتفاعات السعرية الجديدة ، بل وتواجه أزمات فى توافر النفط ٠ ولتجنب الاضطرابات الاقتصادية والسياسية على المدى القصير ، ولتيسر تحقيق توازن على المدى البعيد، فمن مصلحة الدول الصناعية المستهلكة أن تجد حلا سياسيا لمشكلة الطاقة فى العالم وذلك فى شكل اتفاقية دولية بطريق التفاوض ٠ وحتى تعيش مثل هذه الاتفاقية ، يجب أن تكفل المصالح الحيوية للمنتجين ٠

ان رد الفعل المبدئى لزيادة سعر النفط عام ٧٣ ــ ٧٤ بنسبة أربعة أمثاله ، هو أن منظمة (الأوبيك) (منظمة الدول المصدرة للبترول) قد ذهبت الى مدى بعيد وتجاوزت كل حد ، ومن ثم فقد تحدث وفرة هائلة فى النفط بالأسواق العالمية ، وسرعان ما يهبط سعر النفط مرة أخرى[٣] وقد انعكس رد الفعل هذا فى الرأى القائل بأن الزيادة السعرية كانت بسبب ظهور التكتل الناجح الذى سرعان ما ينهار فى النهاية نتيجة الافراط فى الانتاج ، ثم وعلى المدى البعيد اتجاه أسعار النفط الى الاقتراب من تكاليف الانتاج فى مناطق الانتاج الرئيسية[٤] ٠

---

(١) أنظر : روبرت انجلر ، التضامن النفطى ، دار نشر جامعة شيكاغو عام ١٩٧٧ ص ١٦ ٠

(٢) أنظر : دوجلاس بوهل ، وميلتون راسل ، بعض الآثار الاقتصادية لخصص واردات النفط فى الولايات المتحدة ، وفى دراسة رجائى الملاخ ، وكارل ماكجواير عن الولايات المتحدة وموارد النفط العالمى ، الاحتمالات والأولويات ، ١٩٧٧ ص ١ ــ ١٩ ٠

(٣) أنظر : ادوارد آر٠ فريد ، اتجاهات السوق العالمى وعامل المساومة فى دراسة جوزيف ياجر ، واليانور شتاين برج عن الطاقة والسياسة الخارجية الامريكية ، دار نشر بالنيجر ، كمبرج ، ماساشوستس ١٩٧٥ ص ٢٣١ ــ ٢٧٥ ٠

(٤) نفس المصدر ٠

الا أن هذا الرأى ، حل محله رأى آخر يقول : انه لا يزال هناك احتمال كبير لزيادة سعر النفط حيث أنه مورد قابل للنفاذ ، كما أن تكاليف البدائل تزيد بشكل عام عن المستوى الحالى للسعر • وهناك أيضا وعى متزايد بوجود فوارق فى الانماط المتوقعة للعرض والطلب على الطاقة[١] • وقد تحدث هذه الفوارق أوجه نقص ولا سيما بالنسبة للنفط فى الثمانينات مما قد يؤدى الى زيادات سعرية مفاجئة •

ومع نفاذ المصادر البترولية التقليدية ، فان العالم فى العقود الاخيرة من القرن العشرين ، لن يكون أمامه سوى فترة وجيزة لتنظيم الانتقال من الطاقة منخفضة التكلفة الى الطاقة المرتفعة التكلفة[٢] •

ان الاخفاق فى تنظيم هذا الانتقال تنظيما سليما سوف يثير أزمات جديدة خطيرة فى ميدان الطاقة بل وتخلق نكسات حادة بالنسبة للاقتصاد العالمى ، مما يحتمل معه أن تؤدى الى صراعات دولية • وقد يصل الانتاج التقليدى للنفط الى ذروته عـام ١٩٩٠ لأسباب مادية[٣] • وفضلا عن ذلك فان الموارد البديلة بشكل عام أكثر تكلفة ، بل ان تطويرها يستغرق وقتا طويلا •

ان الاستثمار الحالى فى الموارد الجديدة ، للطاقة غير كاف لمواجهة الانخفاض المحتمل والمتوقع فى الانتاج التقليدى للنفط ، فضلا عن تغطية الطلب المتزايد على الطاقة ، ومن ثم فهناك فارق بين المستوى التكنولوجى ومستوى السـوق بالنسبة للطاقة ، ولا يمكن لعوامل السوق وحدها أن تحل هذا الاختلاف أو هذا

---

(١) انظر (دراسة نظرة على الطاقة العالمية) الصادرة عن منظمة التعاون فى باريس ١٩٧٧ ص ٨ •

(٢) انظر : ف• بارا ، راموس ، ا• بارا فى (الموارد العالمية من الطاقة الأوليـة) ، ٧٦ ـ ١٩٨٠ جهاز الاعلام لاقتصاديات الطاقة فى وركنجهام ، بيركشاير ، انجلترا ١٩٧٦ ص ١٣ وماسون ويلركش فى دراسة الطاقة والسياسات العالمية ، دار النشر الحـرة ، نيـويورك ١٩٧٥ ص ٢٧ وما بعدها •

(٣) انظر : كارول ال• ويلسون ، الطاقة ، الاحتمالات العالمية ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ تقرير معهد استراتيجيات الطاقة البديلة ، نشر ماكجروهيل ، نيويورك ١٩٧٧ •

الفـارق • وما لم تبدأ جهود جادة على الفور فانه من المرجح أن تواجه الدول الصناعية والدول النامية المستهلكة فترة طويلة فى نهاية هذا القرن تظهر فيها قدرة الطاقة وترتفع تكلفتها •

ان معظم الدول التقليدية المصدرة للنفط تواجه أيضا موقفا عسيرا ، لان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول عملية معقدة وطويلة الأجل ، كما أن نفطها هو مصدر ثروتها الحقيقية الوحيد ، وان التطوير المحدود لموارد الطاقة البديلة يخلق ضغطا متزايدا على الموارد النفطية لهذه الدول • وهى لذلك تخاطر بدخول القرن القادم بموارد نفطية مستنزفة وموارد مالية متآكلة بفعل التضخم، وبأعداد كبيرة من السكان •

بيد أنه بالنسبة لبعض منتجى النفط ، فان الزيادة فى الانتاج سـوف تؤدى الى زيادة فى فوائض مالية لم تتمكن حتى الآن من استثمارها بنجاح ، الأمر الذى يجعل هذه الفوائض أقل جاذبية . ان القرر الذى يواجه عضو (الأوبيك) الذى يتوافر لديه الفائض يمكن اعتباره قرارا اقتصاديا وهو اما استثمار النفط فى الأرض بالكف عن الانتاج ، أو الانتاج فوق معدل الاحتياجات الاقتصادية والاستثمار فى الخارج •

وهكذا فى اطار الموقف كله ، فهناك حالة تستدعى الحل السياسى لمشكلات سوق النفط العالمية(١) والهدف من هذه الدراسة هو اقتراح اتفاقية نفط دولية بطريق التفـاوض يمكن أن تسـاعد فى التغلب على الاختـلاف بين القـدرات التكنولوجية واحتياجات السوق من الطاقة ، وفى نفس الوقت تساعد فى التنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط •

وكأساس لهذا الاقتراح ، فسوف تتضمن هذه الدراسة تحليلا لسوق النفط العالمى الراهن من ناحية ملامحه الاقتصادية والسياسية ، ثم وصفا لمختلف الطرق التى يمكن أن تتطور اليها فى المستقبل القريب •

---

(١) انظر : نيل هـ• جاكوبى ، النفط والمستقبل ، النتائج الاقتصادية لثورة النفط ، صحيفة الطاقة والتنمية الاقتصادية ، خريف ١٩٧٥ ص ٤٥ ـ ٥٤ ، ومارسون ويلرتش وملفـين كونانت ، وكالة الطاقة الدولية ، تفسير وتقييم فى المجلة الامريكية للقانون الدولى ، ابريل ١٩٧٧ ص ١٩٩ ـ ٢٢٣ •

وسوف نعرض ـ في البداية ـ صورة موجزة للخطر الأساسى للبحث قبل أن نتعرض للتحليل ذاته •

ان نقطة انطلاقنا سوف تكون بحث ظاهرة عدم الاستقرار الكامنة فى سوق النفط العالمية ، وما يترتب على هيكل علاقة العرض والطلب • وهذا يسهم بدوره فى اضفاء صبغة سياسية عالية على مجريات هذه السوق • ثم أتناول بالتحليل بعد ذلك سياسات (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) وكذلك سياسات منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك) •

هذه الدراسة لمصالح كل منهما وامكانياتهما فى التعـاون فيما بينهما واحتمالات صراعهما ، وسوف يتبعها تحليل لاعتماد كل منهما على الأخرى •

وباستخدام هذا النموذج من الاقتصاد السياسى لسوق النفط ، سـوف أتطلع الى التطورات المستقبلة والطرق المختلفة التى قد تسلكها سياسات النفط وتتطور اليها • ان الحل لكثير من مشكلات المستقبل المتوقعة يكمن فى اتفاقية النفط التى سأقترحها فى الفصل الختامى ، وهذه الاتفاقية كفيلة بتنظيم السوق لمصلحة المنتجين والمستهلكين معا ، مع مراعاة التعقيد الحالى فى علاقات الشمال والجنوب •

ان أساسيات الاتفاقية الدولية المقترحة للطاقة يمكن ايجازها فى عناصر محدودة :

١ ـ أهم هذه العناصر هو العلاقة الرشيدة بين أسعار النفط وامدادات النفط ، ولا بد أن تكون هناك زيادة تدريجية فى سعر النفط مرتبطة بنمـو الاستهلاك ، والى حد معلوم ، ولا بد أن تضمن دول (الأوبك) زيادة الامدادات ، ولا بد أن يستهدف سعر النفط الذى يتم التفاوض عليه الوصول الى تكلفة الموارد البديلة للطاقة حتى يصل الضغط على احتياطيات النفط نقطة مضنية • وهـذا يفى بحاجة كل من المستهلكين والمنتجين لتثبيت السوق ، ويساعد فى ضمان الانتقال السهل الى الموارد البديلة للطاقة •

٢ ــ أما العنصر الثانى فيتضمن تشجيع منتجى النفط على زيادة امداداتهم، وفى نفس الوقت توفير طريقة لمواجهة العبء على ميزان مدفوعات مستهلكى النفط ، وهذا يتحقق بضمان استثمارات (الأوبيك) فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ضد التضخم وتخصيص العملات ، والتأميم ، وهذا ليس من شأنه تدبير الوسيلة لامتصاص العجز والفائض فى ميزان المدفوعات فحسب ، ولكنه يتيح كذلك لمصدرى النفط موارد مؤكدة من الدخل ، وفائدة مباشرة فى القوة الاقتصادية للمستهلكين •

٣ ــ والعنصر الثالث يتكون من اتاحة فائدة مباشرة للدول المنتجة فى استهلاك الطاقة من قبل الدول المستوردة للنفط ، وذلك بأن تكون مقترنة بجهد مكثف لتطوير الموارد البديلة للطاقة • ولا بد من توفير الحافز للدول المنتجة للنفط للاستثمار فى العمليات النفطية الأساسية ، وفى الموارد البديلة للطاقة فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

٤ ــ والنقطة الرابعة ، مثلها مثل النقطة الثالثة ، تجمع بين اهتمام منظمة (الأوبيك) بتنويع موارد دخلها ورغبة الدول المستهلكة للنفط فى جعل الدول المنتجة أكثر اعتمادا على اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[١] وهذا يتحقق بأن تتيح منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية المعونة الفنية والتنظيمية لمنتجى النفط مع فتح الأبواب لأسواق دول السوق أمام هؤلاء المنتجين •

ان الاتفاقية الدولية للطاقة التى تتضمن هذه العناصر يمكن أن تجعل الاعتماد المتبادل بين منتجى ومستهلكى النفط أكثر توازنا، كما تساعد على ضمان القوة الاقتصادية لدول (الأوبيك) ودول السوق المشتركة ، وتقلل من احتمال الصرعا السياسى حول السوق العالمية للنفط •

ومع زيادة تعرض الدول الصناعية المستهلكة للأخطار ، فان حاجتها لاتفاقية تنظم أسعار النفط وامداداته تنمو وتزداد ، وهذا من شأنه أن يضعف

---

(١) يقصد بهذه المنظمة دول غرب اوروبا واليابان وكندا والولايات المتحدة ودول الشمال الاسكندنافية ــ المترجم •

من موقفها التفاوضى ، ومن ثم فمن غير المحتمل أن تتمكن الدول الصناعية المستهلكة من توفير اتفاق حول النفط دون مراعاة كافية لمطالب دول (الأوبيك) بربط اتفاق الطاقة بالمعونة للدول الأقل نموا. وهذا أيضا يثير مسألة ما اذا كانت اتفاقية الطاقة المستقلة ممكنة سياسيا أم أنه لا يمكن أن تتحقق الا كجزء من اتفاق شامل وعام يتضمن التنمية الاقتصادية والسلع ٠

وعلى أى حال ، فان اتفاقية الطاقة التى لا تأخذ فى اعتبارها ، على الاقل ، مصالح الطاقة الخاصة بالدول الاقل نموا ، تبدو وكأنها مستحيلة سياسيا ، وعلى المدى البعيد يمكن أن يكون من مصلحة الدول الصناعية المستهلكة ربط الدول الأقل نموا باتفاقية للطاقة ٠ ان الدول الأقل نموا ، باعتبارها دولا مستهلكة لها مصالح تتشابه بشكل متزايد مع مصالح الدول الصناعية المستهلكة، كما أن الدول الاقل نموا قد يكون لها ـ على المدى البعيد ـ تأثير ترشيدى يتوخى الاعتدال بين مصدرى النفط ومنطقة (دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) ٠

على أنه من العسير بطبيعة الحال مناقشة السياسات النفطية دون أن نأخذ فى الحسبان الموقف فى الشرق الاوسط ٠ ان استمرار الصراع العربى الاسرائيلى كفيل بأن يؤدى الى زيادة عدم الاستقرار فى سوق النفط العالمية ، ويجعل من بلوغ اتفاقية دولية للنفط هدفا عسير المنال ٠ ان الحل الذى بحثناه فى هذه الدراسة يفترض أن الصراع العربى الاسرائيلى سوف تكون تسويته قد تحققت فى مطلع الثمانينات سواء من خلال المفاوضات أم من خلال حرب جديدة ٠

الفصل الثانى

السياسات الدولية للنفط ـ قاعدة الموارد

تتجه معظم التحليلات الاقتصادية لموقف الطاقة الى معالجة جانب العرض معالجة غير جادة(١) • وواقع الامر ، فان التمييز بين الامدادات من الموارد المتجددة والقابلة للنفاذ ذو أهمية أساسية ، اذ تؤثر فى تكاليف الاحلال وفى توافر البدائل ، كما أن لها دلالة خاصة فى دراسة سوق النفط العالمية •

ويمكن رؤية انتاج واستهلاك الموارد المتجددة باعتبارها عملية دورية ذات اكتفاء ذاتى لا يتآكل فيها قاعدة الموارد أو امكانيات الامداد والتوافر بفعل الاستغلال المستمر • ومن الأمثلة على الموارد المتجددة : الطاقة الهيدرو كهربية ، والطاقة الشمسية • وعلى النقيض من ذلك ، فان انتاج واستهلاك الموارد غير المتجددة هى عملية استنزاف ، وبها تضمحل وتتضاءل قاعدة الموارد وامكانيات الامداد بفعل الاستغلال(٢) • ومن الأمثلة النموذجية على ذلك : النفط والغاز الطبيعى• ومن الناحية التاريخية ، ومع زيادة الطلب ، ارتفعت الأسعار وتحسنت التكنولوجيا ، وازدادت الاستكشافات والتنقيبات وظهرت احتياطيات جديدة(٣) •

ومع أن هذا النمط قد يستمر فترة طويلة قادمة ، فالحقيقة الاساسية هى أن الموارد غير المتجددة توجد بكميات قابلة للنفاذ ، مهما كان الثمن •

---

(١) انظر : وليام هـ• ميرنيك ، النتائج الاقتصادية الاقليمية لارتفاع اسعار الطاقة فى الولايات المتحدة ، منشور فى صحيفة الطاقة والتنمية ، ربيع عام ١٩٧٦ ص ٢١٣ ـ ٢٣٩ •

(٢) انظر : نيكولاس جورجيسكو روجين ، الطاقة والخرافات الاقتصادية الصحيفة الاقتصادية الجنوبية مجلد ٤١ عدد ٣ يناير ١٩٧٥ ص ٣٦٧ •

(٣) انظر : هندريك ا• هاوثاكر ، سعر النفط العالمى ، معهد المشروعات الامريكية للسياسة العامة ، واشنطن ، ١٩٧٥ ص ١١ •

ومن العناصر المهمة فى هذه الملاحظة أن كافة موارد الطاقة توجد بنوعيات مختلفة من التوافر والتكلفة ، والانتقال من مستوى لآخر ليس سهلا على الدوام ، وغالبا ما يتسم بالذبذبات بل والتغيرات الحادة • وهذا يعنى أن الانتقال ليس فى أغلبه عملية آلية أو مستمره ، بل تتسم بتغيرات عسيرة من الملاءمة ، سواء من حيث حدوث الافراط والوفرة الزائدة أم حدوث النقص والندرة بما يؤثر على النمو الاقتصادى وتوزيع الدخول •

ومن الزاوية الاقتصادية ، فان المرونة السعرية لعرض الطاقة تبدو متفاوتة تفاوتا كبيرا مع مرور الوقت ، بمعنى أن النسبة التى لا بد وأن يرتفع بها السعر لكى تحصل على وحدة أكثر من وحدات الطاقة تتفاوت تفاوتا ضخما تبعا للمورد المتــاح •

وعلى سبيل المثــــال ، وفى الحالات القصـــــوى ، فى فترات محددة تتاح الامدادات المتزايدة بأسعار منخفضة • وفى فترات أخرى تنخفض الامدادات برغم ارتفاع الاسعار • أما من الزاوية السياسية فهذا يعنى أن علاقات القوة والسيطرة على الصناعة يمكن أن تتغير تغيرا جذريا مع مرور الوقت • ومن ثم فان استغلال المورد غير المتجدد يمكن اعتباره عملية تاريخية يمكن تمييز مرحلتين رئيسيتين على الاقل خلالها :

ففى المرحلة الأولى ، ينتقل الاستغلال الى المناطق الأيسر بلوغا ، ثم يحدث تحول مع ازدياد الضغط على المناطق الأيسر بلوغا • **وفى المرحلة الثانية** ، ينتقل الاستغلال الى المناطق الأقل سهولة فى بلوغها •

فى المرحلة الأولى : فان المورد القابل للنفاذ يستغل حيثما سهل بلوغه • الى أقصى درجة ، وتنخفض تكلفة الانتاج المتزايد خلال هذه الفترة • وحيث تتاح كميات كبيرة بتكاليف أقل فى مناطق الاستكشاف الجديدة ، فان الوافدين الجدد قادرون على ترسيخ أقدامهم بسهولة نسبية ، وقد يكون من باب المنفعة ألا يقيدوا أنفسهم بمناطق انتاج أقدم وأعلى فى التكلفة ، وهــذا من شــأنه أن يحفز على التنافس ، وبالتالى تتجه الأسعار الحقيقية الى الانخفاض • وفضلا عن ذلك فمن

العسير على المنتجين عقــد اتفاق تواطؤ فعال اذا لم يتحقق لهم السيطرة على الأســواق[١] ٠

وفى المرحلة الثانية : حين ينتقل الاستغلال الى المناطق الأقل سهولة فى بلوغها ، تتجه تكلفة الانتـاج الى الارتفاع ، وحيث انه لا تتـاح كميات وافرة الا بتكاليف مرتفعة ، فان الوافدين الجدد يواجهون صعوبات أكثر فى ترسيخ أقدامهم ، ومن المفيد لهم الانتاج فى المناطق الأقدم والأقل تكلفة ٠

وهكذا تظهر العراقيل أمام المنافسة ، وتتجه الأسعار الحقيقية للارتفاع ، وفضلا عن ذلك فمن الأيسر نسبيا على المنتجين اقامة اتفاقيات تضامنية ، حتى ولو لم يسيطروا على الأسواق ٠ ومن الجوانب المهمة فى هذه الظاهرة أن تحرك الأسعار الحقيقية يمكن أن يكون أكثر خطورة من التغيرات فى تكاليف الانتاج ٠ والواقع أنه لا يلزم أن تكون هناك بالضرورة علاقة بين السعر وتكلفة الانتاج ٠

وفى المرحلة الأولى : حيث تتـاح كميات وافرة بتكاليف منخفضة ، فان تكلفة البدائل قليلة الأهمية ، كما أن تكلفة الانتاج فى المناطق الأيسر بلوغا يمكن أن تكون مؤشرا من المؤشرات المهمة ، وبحيث تتجه الأسعار الى الانخفاض نحـو هذا المستوى[٢] ٠ وفى المرحلة الثانية حين يجرى الاستغلال فى المناطق الأقل سهولة فى بلوغها ، تصبح تكلفة الاحلال أكثر أهمية ويقترب السعر من تكلفة البدائل ٠ ولتوضيح هذه النقطة يمكن أن نقول ما يلى : ان التحول التاريخى من المرحلة الأولى الى الثانية من الاستغلال ينطوى على أن مؤشر تجديد السعر انتقل من تكلفة الانتاج الى تكلفة البدائل ٠ بيد أن التغيرات الفعلية فى السعر خلال هاتين المرحلتين تعتمد على عدد من العوامل مثل العلاقة بين العرض والطلب ودرجة المنافسة أو التضامن فى الصناعة ٠

---

(١) انظر : جان مارى شيفالييه ، الخطر البترولى الجديد ، دار نشر كالمان ليفى – باريس ١٩٧٣ ص ١٨ وما بعدها ، وشارلز ف٠ دوران – النفط ، الخرافة والسياسات ، دار النشر الحرة ، نيويورك ١٩٧٧ ٠

(٢) انظر : شيفالييه المصدر السابق ، وادلمان : سوق البترول العالمى ، مطبعة جامعة جون هوبكنز ، بالتنمور ١٩٧٢ ص ١٩٥ ٠

كما أن أساس السيطرة السياسية على الصناعة يتغير مع التحول التاريخى ، **ففى المرحلة الأولى** ، تكون السيطرة على السوق هى الظاهرة المهمة ، **أما فى المرحلة الثانية** فان السيطرة على الامدادات هى الأهم(١) .

ان الامدادات العالمية للطاقة تتجه الآن نحو مرحلة من التكيف المضطرب . ان التحول التاريخى فى سوق النفط يعود الى حوالى عام ١٩٧٠ حين بدأ معدل الكشف فى الانخفاض وتجاوز الاستهلاك للمرة الأولى التوسع فى الاحتياطيات الجديدة من خلال الاكتشافات الجديدة .

ومنذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٠ ، كان المعدل المتوسط لاكتشاف احتياطيات نفطية جديدة فى العالم باستثناء الاتحاد السوفييتى ، وأوروبا الشرقية ، والصين، يبلغ ٢٥٠٠ مليون طن مترى ، أى ما يعادل ١٨ بليون برميل سنويا . ومنذ عام ١٩٧٠ ، انخفض معدل الاكتشاف ، فبلغ ٢١٠٠ طن مترى أى ما يعادل ١٥ بليون برميل سنويا(٢) .

وتتسم الاستكشافات النفطية بتوزيع جغرافى متفاوت . ولقد كان أول أقاليم نفطية كبرى فى الولايات المتحدة ، وروسيا ، وفيما بعد استكشفت مناطق حقول نفطية أهم وبتكاليف انتاجية أقل فى منطقة الشرق الاوسط . أما الاقاليم النفطية الجديدة فهى أصغر مساحة وأوسع انتشارا حول البلدان الاقل نموا ، والمناطق النفطية والأرصفة القارية لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وفى المناطق النائية من الاتحاد السوفييتى ، وكلها ذات تكاليف انتاجية أعلى من مثيلاتها فى الشرق الأوسط . وفى المناطق المدارية ، أى فى كثير من البلدان الأقل نموا ، تعتبر تكاليف الانتاج منخفضة نسبيا كما أن أوقات الاستكشاف قصيرة نسبيا . أما فى الدول الصناعية فى نصف الكرة الشمالى ، فان تكاليف الانتاج من المناطق الجديدة المنتجة للنفط مرتفعة كما أن أوقات الاستكشاف طويلة نسبيا .

---

(١) انظر : بول ليو ايكبو ، مستقبل النفط فى العالم ، دار نشر بالينجر ، كمبردج ، ماساشوستس ١٩٧٦ ص ٢ .

(٢) انظر : كارول ل. ويلسون ، المصدر السابق .

وتقدر فى الوقت الحالى الاحتياطيات النفطية القابلة للكشف بحوالى ٨٨ بليون طن مترى ، أو ٦٥٠ بليون برميل(١) وهذا يوازى الانتاج لمدة ٣٤ سنة تقريبا بالمعدلات الحالية وقد يعدل هذا الرقم بالتخفيض • وفى السنوات الاخيرة، خفضت تقديرات الاحتياطى فى معظم بلاد العالم ولا سيما فى نصف الكرة الغربى وفى الشرق الاوسط(٢) • ومنذ عام ١٩٧٠ ، بدأ انتاج النفط فى أمريكا الشمالية فى الانخفاض • وفى الولايات المتحدة بدأت قاعدة الموارد تتآكل بحيث بدا أن الانتاج سوف يضمحل بغض النظر عن سعر النفط ، والسؤال المهم هنا هو معدل الانخفاض أو الاضمحلال(٣) • وفى السنوات المقبلة ، ربما خفضت دول تقليدية منتجة للنفط فى الشرق الأوسط وغير الشرق الأوسط انتاجها النفطى ، لسبب نفاذ الموارد(٤) • ومن المحتمل كذلك أن يبلغ انتاج النفط السوفييتى ذروته حوالى عام ١٩٨٠ أو بعد ذلك بقليل • كما يزداد انتاج البترول فى مناطق قليلة مثل (ألاسكا) ، وبحر الشمال ، والمكسيك •

ومن المنطقى القول بأن المعدلات السابقة للاستكشاف لا يمكن الحفاظ عليها الا من خلال جهود استكشافية مكثفة مقترنة بمعدلات عالية جدا من النجاح(٥) كما أنه من المنطقى القول بأن الاستكشافات المقبلة للنفط سوف توزع توزيعا متفاوتا ، وفى كثير من الحالات سوف تكون تكاليف الانتاج مرتفعة ارتفاعا كبيرا •

وفى المستقبل القريب ، سوف تأتى الزيادة فى انتاج النفط من المناطق الجديدة والمناطق العسيرة المنال مثل (ألاسكا) وبحر الشمال ، ومن بعض مناطق الانتاج التقليدية مثل : المملكة العربية السعودية •

وعلى المدى البعيد ، يمكن القول بأن الانتاج السعودى سوف يبلغ ذروته ، وهذا من شأنه أن يزيد من ضرورة وأهمية البحث عن النفط فى المناطق العسيرة

---

(١) دائرة المعارف الدولية للنفط ١٩٧٧ ، دار النشر للبترول أوكلاهوما ١٩٧٧ ص ٣٠٣ — ٣٠٦ •

(٢) صحيفة النفط والغاز ، ٢٧ ديسمبر ١٩٧٦ •

(٣) المجلة الأسبوعية لمعلومات البترول ٣ يناير ١٩٧٧ •

(٤) مجلة نظرة على الطاقة العالمية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، باريس (١٩٧٧) ص ٨

(٥) كارول ويلسون ، المصدر السابق •

المنال وكذلك أهمية تطوير البدائل • وهذا ينطوى على أن تكاليف الانتاج بعيدة الأجل سوف ترتفع على ما يبدو ، وان كان من المستحيل فى الوقت الحاضر رسم الحدود بين الأجل القريب والأجل البعيد فى هذا الصدد •

وبالتالى ، فان تطورات السعر قد لا تكون مؤكدة ، وما دام التحول للمرحلة الثانية قد حدث بالفعل ، فان تكلفة البدائل تعتبر مؤشرا مفيـدا على المـدى البعيـد •

وعلى المدى القصير ، فان العوامل الأخرى مثل العلاقة بين العرض والطلب وأفضليات الدول المنتجة المهمة ولا سيما المملكة العربية السعودية ، قد تكون عوامل حاسمة ولذلك فانه فى اطار الاتجاه الصـاعد على المدى البعيـد ، فان الأفضليات قصيرة ووسيطة المدى ، والقيم قصيرة ووسيطة المدى قد تكون حاسمة ومؤثرة •

وقصارى القول : فان السياسات تلعب دورا مهما بالنسبة لسعر النفط •

ان نظرة سريعة الى تاريخ سوق النفط تدل بوضوح على التحول من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية • ويمكن القول بأن تكاليف الطاقة بدأت تنخفض من عـام ١٨٥٩ حتى عـام ١٩٧٠ ، وبدأ النفط الأقل تكلفـة يحل تدريجيا محل الأشكال الأخرى للطاقة • وهذه العملية ازدادت فى ارتفاعها بعد عام ١٩٤٥ حين لم ينخفض السعر الحقيقى للنفط فحسب ، بل وانخفض أيضا سعره الاسمى(١)•

وكانت النتيجة ارتفاعا هائلا فى استهلاك وانتاج البترول • وكان النفط والغاز الطبيعى يمثلان ٥٪ من استهلاك العالم من الطاقة عام ١٩٠٠ ، و ٦٢٪ عام ١٩٧٠(٢) • وكان النفط يمثل ٤٪ عام ١٩٠٠ ، ٤٤٪ عام ١٩٧٠ واذا استمر استهلاك النفط وانتاجه بالمعدلات السابقة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٠ ، فان

---

(١) شيفالييه ، الخطر الجديد ـ مصدر سابق ص ١٩ •

(٢) جول دار مستادر وآخرون : الطاقة فى الاقتصاد العالمى ، نشر جامعة جون هبكنز ، بالتيمور ١٩٧١ ص ١٠٦ وما بعدها •

اجمالى انتاج النفط خلال هذا العقد لن يكون أقل من الكمية الاجمالية للنفط المنتج والمستهلك منذ عام ١٨٥٩ حتى عام ١٩٧٠(١) ٠

ان معدلات النمو ذات الدلالات الواضحة فى استهلاك النفط وانتاجه فى المرحلة الأولى مهـــدت الأرض للتحول التاريخى ٠ ففى عام ١٩٦٠ أضحى من الواضح لصناعة النفط الدولية أن مناطق الانتاج التقليدية مثل الشرق الاوسط لن تكون قادرة على الوفاء بالطلب على المدى البعيد ، ومن ثم ازداد الاهتمام بالمناطق الجديدة الأعسر منالا مثل (ألاسكا) وبحر الشمال حيث تجاوزت تكلفة الانتاج آنئذ سعر النفط ٠ ومع زيادات السعر ، أصبح انتاج النفط فى المناطق الأعسر منالا اقتصاديا ومفيدا ٠ بيد أن انتاج النفط فى المناطق الأحدث والأبعد مثـل الرصيف القارى فى (سيبيريا) ، وبحر (بوفور) ، بل وفى القارة القطبية سوف تتطلب مزيدا من الارتفاع فى أسعار النفط ٠

وفى المرحلة الثانية من انتاج النفط ، فان المؤشر الرئيسى لسعر النفط هو تكلفة البدائل ٠ وقد ازدادت التكلفة المقدرة للموارد البديلة للطاقة خلال السنوات السابقة نتيجة للمشكلات الفنية والبيئية غير المتوقعة ٠ ومن المؤشرات المفيدة تكلفة النفط الصناعى ، فهى تقدر الآن بأنها ضعف أو ثلاثة أمثال السعر الحالى للنفط ، أى فى حدود ٢٥ ـ ٤٠ دولارا للبرميل(٢) ٠ ويبدو هذا حاليا الحد الأقصى لسعر النفط فى المستقبل ٠

وعلى المدى البعيد فمن العسير القول بأن العالم يواجه نقصا فى الطاقة أو حتى فى أنواع الوقود المشتق من الحفريات أو الهيدروكربونات : فاحتياطيات النفط يمكن أن تتضاعف اذا ما تطورت الموارد غير التقليدية مثل رمال القار ، أو الزيت الحجرى ، أو الزيت الثقيل ، وكذلك الفحم اذ من الممكن أن يوفر قاعدة

---

(١) كرستوفر توجنهات وادريان هاميلتون : النفط المشروع الأكبر، لندن ١٩٧٥ ص ٢١٥.

(٢) هانز بورباس ــ الموارد البديلة للطاقة : الامكانيات والحدود ، دراسة واردة فى كتاب دجانى الملاخ وكارل ماكجواير ، وكتاب الولايات المتحدة وموارد الطاقة العالمية ــ كولورادو ص ٧٥ ــ ٨٦ ٠

عريضة للزيت الصناعى ، كما يمكن أن تتحسن تكنولوجيا استغلال هذه الموارد لـكن الحدود الأساسية هى التكاليف ورأس المال ، ومن هذه الزاوية ، فليس لمشكلة الطاقة العالمية علاقة كبيرة بالحدود المعلومة لموارد النفط التقليدية بمثل العلاقة باحلال النفط التقليدى والكيفية التى يجب أن ينظم بها هذا الامر •

ومن الصعوبات الكبرى التى تواجـه بدائل النفط ليس مجـرد ارتفـاع التكاليف ، بل ان زمان البحث والاستكشاف سيطول أيضا والى جانب هذا وذاك ، فان القيود السياسية على تطوير البدائل تتزايد ، ونجد أمثلة لهذا فى الاهتمام العام بموضوع تأمين المفاعلات النووية والقيوذ البيئية على انتاج واستغلال الفحم فى كثير من الدول الصناعية • ان التأثير المشترك لهذه العوامل قد يؤدى على المدى القصير الى أن تكون مرونة السعر لامدادات النفط منخفضة للغاية ، بمعنى أن زيادات امدادات الطاقة قد لا تنمـو بغض النظر عن نسبة ارتفـاع الأسعار على المدى القصير . وهذا يمزج بين عامل الذبذبة فى الأسعار والامدادات .

وسوف تحدد كمية النفط التقليدى المتاح معدل تطوير البدائل لضمان الانتقال السهل الى أشكال أخرى من الطاقة • ويتوقف المعدل الفعلى لاستنفاذ احتياط النفط التقليدى على العلاقة القادمة بين معدل زيادة الاحتياطى ومعدل نمو الاستهلاك •

وبطبيعة الحال فان تقديرات الاضافات الجديدة على احتياطات النفط العالمى غير مؤكدة الى أقصى درجة ، اذ أنها تتوقف على الاستكشافات الجديدة ، وعلى تحسين (الاستخلاص) من الآبار الموجودة •

وقد وضع مختبر استراتيجيات الطاقة البديلة التقديم التالى للاضافات المحتملة لاحتياطات النفط فى العالم •

الجـدول رقم (١)

الاضافات السنوية المقدرة لاحتياطات النفط فى العالم ببلايين الاطنـان المترية (أنظر الملاحق) ٠

ومع ارتفاع معدل التوسع فى الاحتياطى ، يمكن أن يبلغ اجمالى الاضافة لاحتياطى النفط فى العالم ٧٠ بليون طن مترى ما بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠ أى بما يكاد يضاعف الكمية المقدرة بـ ٩١ بليون طن من احتياطيات النفط التى كانت متاحة بحلول نهاية عام ١٩٧٥ ٠

أما مع انخفاض معدل الزيادة فى الاحتياطى ، فان احتياطيات النفط يمكن أن تنمو بمعدل ٣٥ بليون طن ما بين عـام ١٩٧٥ وعـام ٢٠٠٠ أى بزيادة فى الاحتياطيات تقدر بأكثر قليلا من الثلث ٠ وهذه التقديرات للزيادة فى الاحتياطى يجب أن تقاس فى مقابل تقديرات استهلاك النفط ، وذلك للحصول على صورة واضحة عن احتياطيات النفط العالمى فى المستقبل ٠

وسوف نعرض فى هذا الصدد أربعة معدلات للزيادة فى الاحتياطى :

١ ــ معـدل بالغ الارتفـاع ، أى ٢٥ بليون برميل أو ٥ر٣ بليون طن سنويا ٠

٢ ــ معدل مرتفع ، أى ٢٠ بليون برميل أو ٨ر٢ بليون طن سنويا ٠

٣ ــ معدل متوسط ، أى ١٥ بليون برميل أو ١ر٢ بليون طن سنويا ٠

٤ ــ معدل منخفض ، أى ١٠ بليون برميل أو ٤ر١ بليون طن سنويا ٠

وأكثر هذه التقديرات تفاؤلا ، هى التى تقول بمعدل بالغ الارتفاع فى زيادة الاحتياطى مع معدل منخفض من النمو على الطلب سنويا ، هى التى تحول دون نفاذ احتياطى النفط على نحو خطير خلال هذا القرن ٠

ومع التقديرات الاخرى ، فان احتياطيات النفط المتاحة سوف تتضاءل الى حد كبير ولا سيما فى الفترة ما بعد عام ١٩٩٠ ـ وثمة تقديرات أخرى لا يمكن استبعادها ، تقول بحدوث عجز فعلى فى النفط بحلول عام ٢٠٠٠ ، بمعنى أن العــــلاقة بين الاحتياطيات والانتاج يحتمل أن تنخفض انخفاضا كبـيرا خلال الثمانينات والتسعينات وبما يخلق نقصا محتملا فى النفط بحلول عام ١٩٩٠ أو ربما قبل ذلك • وقد يدفع هذا بالدول المنتجة للنفط الى أن تنتهج سياسات تقيد استنفاذ النفط بشكل أكبر وتشجع الدول المستهلكة على أن تتنافس بطريقة محمومة على امدادات الطاقة المتاحة • وسوف تثير هذه التطورات بشكل محتوم سؤالا حول مدى توافر النفط فى السوق العالمى المفتوح •

الاعتماد على النفط

تعتمد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الوقت الحاضر اعتمادا كبيرا على الدول الاخرى فى الحصول على نفطها • وفضلا عن ذلك فهى تعتبر أكثر دول العالم استهلاكا للنفط • وفى عام ١٩٧٥ ، كانت دول المنظمة تمثل ٦٦٪ من الاستهلاك العالمى للنفط ، وبما لا يزيد عن ٢٥٪ من الانتاج •

وكانت الواردات الى دول المنظمة تمثل ما يقرب من ٤٥٪ من مجموع النفط المنتج فى العالم ، ولدى منطقة المنظمة ١٠٪ من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة ، بما يقابل ١٧ سنة من الانتاج ، و ٥ سنوات من الاستهلاك بالمعدلات الحالية • وعلى النقيض من ذلك ، ففى بقية دول العالم ، تقابل احتياطيات النفط ما يعادل ٣٨ سنة من الانتاج ، و ٨٧ سنة من الاستهلاك(١) •

ولقد أثار هذا جدلا عنيفا حول طبيعة اعتماد الغرب على النفط المستورد • وثمة اختلافات عميقة حول النظرة على المدى المتوسط ، أى الفترة من ٥ الى ١٥ عاما الى ٢٠ عاما قادمة • فهناك أولا اختلاف حول تأثير ارتفاعات السعر على المستوى العام لاستهلاك الطاقة وبصفة خاصة ، على العلاقة بين معدل النمــو

---

(١) دائرة المعارف البترولية ١٩٧٧ ص ٣٠٣ •

الاقتصادى ، ونمو استهلاك الطاقة ، **وثانيا** ثمة اختلاف آخر حول احلال النفط المستورد الباهظ التكاليف بأشكال أخرى من الطاقة ، ويمكن ايجاز هذا الجدل فى رأيين متعارضين ٠

يقول أحد الرأيين : انه لا زالت هناك كميات كبيرة من الطاقة المتاحة رخيصة التكاليف ٠ وأن الزيادة فى سعر النفط سوف تؤدى أولا الى انخفاض النمو فى الطلب ثم الى زيادة انتاج النفط ، من استكشاف الحقول الجديدة ، ومن الاستخلاص المطور من حقول النفط الموجودة بالفعل ٠ وسوف تدفع الأسعار المرتفعة عجلة التطور فى الموارد البديلة للطاقة والتى سوف تنخفض تكاليفها ، بل قد تحدث وفرة زائدة فى الطاقة ولا سيما فى النفط ، وسوف تؤدى الطاقة الزائدة هذه بدول (الأوبك) الى التفكك بسبب الخلافات على توزيع الانتاج والدخول(١) ٠

وفى نهاية الامر ، سوف تنخفض الاسعار وبذلك يكون اعتماد الغرب على النفط المستورد مرحليا(٢) ٠

أما الرأى الثانى فيقول ان النفط من الموارد النادرة ٠ وأشكال الطاقة الأخرى اما أنهـا متخلفة فنيـا (مثل الطاقة الشمسية ، والاندماج) وباهظة التكاليف (النفط الصناعى) أو أنها تسبب مشكلات بيئية أو أمنية (الفحم ، والانشطار النووى) كما أن الطلب على الطاقة لا يبدو مفرطا فى الحساسية بالنسبة لتغيرات السعر ، ولو فى اطار الحدود المعلومة على الاقل ٠

ومن الناحية التاريخية ، توجد علاقة وثيقة نسبيا بين مستوى استهلاك الطاقة ومستوى النشاط الاقتصادى حتى ولو كانت هناك اختلافات فيما بين الدول خلال فترة معينة(٣) ٠

---

(١) انظر : ايكبو ، مستقبل النفط فى العالم ، ص ٢٦٩ وما بعدها ٠

(٢) ادوارد فريد ، اتجاهات السوق العالمى وعامل المساومة ، مصدر سابق ص ٢٦٩ ٠

(٣) دار مستادر وآخرون : الطاقة فى الاقتصاد العالمى ص ٢٧ ٠

(ولما كانت احتمالات تحسين معدل استكشاف النفط ٠ أو تحسين معدل الاستخلاص من الحقول الموجودة ، منخفضة ، ولما كانت التكاليف مرتفعة والاوقات الكشفية لمصادر الطاقة الاخرى طويلة ، فانه لا يحتمل ظهور فائض أو وفرة فى النفط أو الطاقة ٠ بل على النقيض من ذلك ، فقد يظهر نقص فى الطاقة الى أن يتم تطوير كاف للبدائل ٠ والاحتمالات هى أن يزداد سعر النفط أكثر من ذلك(١) ٠.

ان اعتماد الدول الصناعية الغربية على النفط المستورد سوف يستمر على الأرجح لفترة طويلة من الزمن وبأسعار أعلى(٢) ٠

ويتلاءم الرأى الأول مع العلوم الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة ، ويعكس الرأى الثانى بعض الفروض (المالتوسية) الجديدة ٠

ان الاختلافات فى الثروات النسبية والاتجاهات والميول المذهبية قد تفسر السبب فى قبول التحليلات والفروض الكلاسيكية الحديثة على نحو أكثر فى أمريكا الشمالية ٠ منها فى أوروبا الغربية ٠

كما أن اختيار الرأى له أهمية ودلالة عملية فى اختيار السياسات والحلول، واذا ما صدق الرأى الاول فان السعر المرتفع نسبيا للطاقة والاعتماد على النفط المستورد سوف يستمر فترة وجيزة من الزمن ، بما يشكل اضطرابات مؤقتة بالنسبة لاقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠ ويمكن علاج هذه الاضطرابات على أحسن ما يكون العلاج من خلال التدابير قصيرة المدى التى تستهدف تحييد آثار السعر المرتفع للنفط(٣) ٠ ولو صدق الرأى الثانى ، فان السعر المرتفع نسبيا للطاقة والاعتماد على الواردات النفطية سوف يستمر وقتا

---

(١) بارا ، راموس ، الامدادات العالمية من الطاقة الأولية ١٩٧٦ ١٩٨٠ مصدر سابق ص ١٣ (١٩٧٦) ٠

(٢) نظرة على الطاقة العالمية ص ٩ ٠

(٣) ايريك رنيمان ، مشكلة التنظيم ، ستكهولم ١٩٧٥ ص ٢٦ ٠

طويلا وسوف يعكس تغيرا هيكليـا فى البيئة وفى ظروف العمل الاساسيه لاقتصاديات دول المنظمة ·

وفى هذه الحالة ، فان الاستجابة الملائمة تكون فى شكل تدابير تستهدف تكيف اقتصـاديات دول المنظمة مع السعر المرتفع للنفط · وقد يتطلب الأمر أحداث تغيرات هيكلية فى اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وربما فى النظام المالى الدولى · وقد ينطوى هذا على تحقيق تسوية دولية عن طريق المفاوضات لتنظيم سوق النفط العالمى ·

ان الاختيار ما بين هذين الرأيين محفوف بالمخاطر لأن تنفيذ سياسة خاطئة قد يكلف ثمنا باهظا · كما أن تطبيق تدابير طويلة الأجل على ظاهرة وقتية يحقق من الضرر أكثر مما يحقق من الفائدة بالابقاء على السعر النسبى للنفط فى مستوى مرتفع بشكل مصطنع ، ومن ثم خفض المعدل المحتمل للنمو الاقتصادى فى الدول الغربية والدول الأقل نموا ومن ناحية أخرى فان تطبيق تدابير قصيرة الأجل على مشكلة هيكلية قد تجلب نتائج خطيرة حيث أنها قد تبقى الاقتصاديات الغربية واقتصاديات الدول الأقل نموا على الأرجح فى بيئة مواتية بشكل مصطنع تتراكم فيها المتناقضات لخلق صدمة بالغة الخطورة فيما يتصل بموضوع الطاقة ·

ان الاختلاف بين الموقفين ينصب أساسا على الخلافات حول المرونات السعرية طويلة الأجل بالنسـبة للعرض والطلب على الطاقة · والرأى (الكلاسـيكى) الحديث يفترض ارتفاع العنصرين أى أن العرض والطلب يستجيبان للتغيرات فى السعر · ومصدر الاعتقاد فى هذا الرأى أنه من السلوك الاقتصادى الرشيد التقليل من الاستهلاك والزيادة من الانتاج فى الطاقة بأسعار أعلى · أما الرأى (المالتوسى) الجديد فيفترض أن العنصرين ، العرض والطلب منخفضان ، وبعبارة أخرى أن العرض والطلب لا يستجيبان كثيرا للتغيرات فى السعر · ويستند هذا الافتراض الى ملاحظة أن المستهلكين بشكل عام لا يكترثون بأسعار الطاقة ، وذلك باعطاء أولوية عالية لعادات استهلاك الطاقة · وفوق هذا كله ، فان الامكانيات المادية والفنية لزيادة انتاج الطاقة محدودة ولذلك فان نقاط الخلاف الأساسية

تتصل بالسلوك الاستهلاكى فى مواجهة الاسعار المرتفعة ، وتتصل باحتمال العثور على حقول جديدة للنفط أو تحسين الاستخراج من الحقول الموجودة وكذلك احتمالات المصادر البديلة للطاقة ٠

والرأيان متكاملان بشكل مرن متحرك ، ويمكن القول بأنه فى الاطار متوسط المدى ، فان الموقف (المالتوسى)(١) الجديد يتيح أفضل تصور للواقع ، وأن النمط التقليدى الجديد لن يثبت فعاليته الا على المدى البعيد ٠ ونتيجة لذلك ، فانه لا يجب أن يفترض صناع السياسة أن قوى السوق سوف تؤدى الى تفكك دول منظمة (الأوبك) على المدى الطويل ٠ وهبوط أسعار النفط من جديد على نحو ما يشير التحليل التقليدى الجديد(٢) ٠

وثمة ملاحظتان تدعمان هذه النظرة المرنة المتحركة للمواقف (المالتوسية) الجديدة والتقليدية الجديدة ٠ **أولاهما** : أن السعر المرتفع للنفط الذى تحدده منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) يعتبر ، فى أساسه ، مؤشرا له دلالة على الظروف الخارجية ، أى التحول التاريخى للاستغلال نحو المناطق الأعسر منالا ٠ وبالاستغناء عن منظمة (الأوبك) فقد تتأخر هذه العملية ، لكنها لا تتغير تغيرا جذريا ، وفى نهاية المطاف سوف يحدث انتقال نحو أشكال أخرى من الطاقة وسوف يتلاءم السوق مع هذا الوضع على المدى الطويل ٠

والملاحظة الثانية أن الاحلال المباشر للنفط بأشكال أخرى من الطاقة أمر عسير لعدة أسباب ٠ فالنفط لعوامل كثيرة مصدر أولى مثالى للطاقة فهو نظيف نسبيا ، وقابل للنقل ، ويتيح للمستهلكين مرونة كبيرة ٠ وهذه الصفات الفنية خلقت أنماطا محددة للاستهلاك وزادت من استخدام الطاقة فى الاقتصاديات الحديثة ٠ ويمكن التحقق من هذا من خلال الزيادة السريعة فى استهلاك الغرب للنفط فى فترة ما بعد الحرب ٠ ولم يكن ذلك بسبب حلول النفط محل الفحم بقدر ما كان نتيجة لانماط جديدة من استهلاك النفط ٠

---

(١) نسبة الى مدرسة (مالتس) العالم الاقتصادى الشهير ٠

(٢) رجائى الملاخ وآخرون : مضامين التنمية الاقليمية فى الشرق الأوسط بالنسبة للتجارة ، وتدفق رؤوس الأموال ، وميزان المدفوعات الأمريكى ، كولورادو (١٩٧٧) ص ٩ ٠

ان استخدام السيارات والمنتجات البتروكيمائية وأنظمة التدفئة التى تعتمد على النفط هى أفضل نموذج لهذه الانماط • ولا يتسنى الاحلال المباشر للنفط بمصادر أولية أخرى للطاقة الا فى حالات محدودة • فالفحم يمكن أن يحل محل النفط فى التدفئة ، كما يمكن استخدام الفحم والطاقة النووية لانتاج الكهرباء ، ولكن لا توجـد أشـكال أوليـة للطاقة يمكن أن تحل محل النفط فى النقل والاستخدامات البتروكيماوية للنفط • والبدائل الجيدة للنفط لا بد وأن تتسم أساسا بنفس خصائص المرونة والقابلية للنقل ، وهكذا •

ويشير ذلك الى النفط الصناعى وهو باهظ التكاليف وأقل كفاءة من المصادر الاولية للطاقة • ان انتشار احلال النفط بواسطة الفحم ، والاشكال الأخرى للطاقة النووية، والحرارية الأرضية والشمسية وغيرها ينطوى على تغيرات واسعة فى عمليات الانتاج وأنماط الاسـتهلاك ، وطرق النقل • ويعنى هـذا استثمارات هائلة وتكاليف رأسمالية باهظة ، ولن يكون اقتصاديا الا بأسعار نفطية بالغة الارتفاع •

وفى ضوء هذه الحقائق ، فانه ليس غريبا أن يكون من العسير العثور على بدائل جديدة للنفط ، وهذا يفسر المرونة السعرية المنخفضة للطلب على نحو ما ظهر بشكل عام[1] • والنفط ،ببساطة شديدة ، يعتبر مدخلا ضروريا فى كثير من عمليات الانتاج والاستهلاك الحديثة • ولا تتمثل أهمية النفط فى الجزء الصغير الذى يحتله فى اجمالى الناتج القومى[2]• بل ويعتبر عاملا مساعدا يتضاءل بدونه تأثير المدخلات (العناصر) الاخرى[3] • ولا بد وأن نذكر أن الجهود الضخمة لحفظ الطاقة تتطلب وقتا طويلا •

---

(١) نيل هـ• جاكوبى ، مصدر سابق ، ١٩٧٥ ص ١٥ •

(٢) شونسى ستار ، تخطيط الطاقة ، أمة تواجه الخطر ، معهد بحوث الطاقة الكهربائية ١٩٧٧ ص ٢ •

(٣) وليام هوجان و آلان سان : تفاعلات الطاقة والاقتصاد ، اسطورة الفيل والأرنب ، جامعة ستانفورد ١٩٧٧ ص (ب) وما بعدها •

وعلى سبيل المثال ، فان تقليل كمية الطاقة المطلوبة (لانتاج الامونيا[1]) الى نصف معدلاتها المعتادة استغرق ٦٠ عاما[2] ٠

ان استبدال مصدر من مصادر الطاقة بمصدر أساسى آخر يعتبر عملية تاريخية طويلة ٠ لقد استغرق الأمر ٧٠ عاما لكى ينتقل استخدام النفط من توفير نسبة ٤٪ الى توفير نسبة ٤٤٪ من الطاقة فى العالم ٠ وعلى المدى المتوسط فمن الواضح أن هناك حدودا لقدرة البدائل على الحلول محل النفط دائما ٠

ان هذا الاعتماد الحتمى على النفط الذى يترتب على كل هذا بالضرورة ، يجعل توافر النفط مسألة سياسية دقيقة بالنسبة لكل البلاد ويضعنا فى وسط المشكلة (المالتوسية) الجديدة ولو بالنسبة للمدى القصير على الاقل ٠

تسييس النفط

تحويل النفط الى قضية سياسية

ان الوضع الدقيق للنفط فى ميزان الطاقة العالمى والتوزيع غير المتكافىء للاحتياطيات تخلع على النفط أهمية اقتصادية واستراتيجية وسياسية كبرى ٠ ولذلك تصبح قضايا مثل سعر النفط والسيطرة على امداداته من القضايا السياسية المشحونة بالصراعات ٠ وفضلا عن ذلك أصبح النفط يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بغيره من القضايا ٠ ولما كانت معظم الدول من مستوردى النفط تعتمد اعتمادا كبيرا على هذا النفط فى امدادات طاقاتها كلها ، فقد أصبح لسعر النفط وللسيطرة على امداداته آثار مباشرة على حرية حركتها فى السياسة الاقتصادية والخارجية ٠ وهكذا يرتبط النفط بأمور أخرى مثل معدل النمو الاقتصادى ومستوى العمالة ، ومعدل التضخم ، والسياسة التجارية والاتجاه

---

(١) بورياس : المصادر البديلة للطاقة ص ٨٤ ٠

(٢) غاز النوشادر ٠

العام للسياسة الخارجية كما يرتبط بقضية التماسك السياسى للكتل السياسية فى العالم وبتطور الدول الأقل نموا[١] •

وتبعا لذلك فان القضايا المرتبطة بالنفط لها أولوية عالية فى السياسات الصناعية والاقتصادية والتجارية والخارجية للدول المستوردة والمصدرة له ، وسواء كانت اقتصاديات متقدمة أم اقتصاديات نامية •

ان الاهمية السياسية للنفط تعنى أن التغيرات فى السوق الدولية للنفط يمكن أن يكون لها نتائج على التوزيع الدولى للقوة • وخير مثال على ذلك ما يتمثل فى الدول العربية المصدرة للبترول التى طورت خلال السبعينات من قدرتها على السعى لبلوغ أهداف سياستها الخارجية تطويرا هائلا • ومثال آخر على ذلك الولايات المتحدة التى حرصت على اقامة تنظيم للدول الصناعية المستهلكة للنفط على شكل ما يسمى بوكالة الطاقة الدولية على مواجهة أى زعزعة فى مركزها القيادى فى العالم الغربى نتج عن الظروف الجديدة فى سوق النفط[٢] •

ومن ثم فان هيكل وتنظيم السوق العالمية للنفط لا يخدم أغراض الترشيد والكفاءة فحسب ، بل انه يمثل جزئيا أدوات فى السيطرة السياسية[٣] •

وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنظمة دول (الأوبيك) فمن الممكن حدوث صراعات داخلية حول الأولويات المرتبطة بالنفط والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتجارية وأهداف السياسة الخارجية الأخرى، وهذا بدوره يخلق اختبارات صعبة • ان تقييد أو زيادة الواردات النفطية يمكن أن يؤثر بشكل مباشر فى الأهداف السياسية الداخلية فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن ناحية أخرى ، يهتم مصدرو النفط فى العالم بمعدل استنزاف مواردهم المحدودة • وقد لا يستطيع العديد من الدول التقليدية المصدرة

---

(١) ولريتش ، الطاقة والسياسات العالمية ص ١٨٠ •

(٢) مارتين سيتر ، مجلة السياسة الدولية رقم ٢ (١٩٧٥) ١٩٧٥ ص ٣٩٧ ــ ٤٢١ •

(٣) المصدر السابق •

للبترول الحفاظ على المستويات السابقة أو الحاضرة للانتاج ، وقد تفضل دول أخرى الحفاظ على الثروة الوطنية الكبرى فى باطن الارض وترجىء دخلها من هذه الثروة الى أجيال قادمة(١) • ان طريقة استغلال هذه الدول لنفطها تلعب دورا حاسما فى تحديد كيفية وزمن تأثيرها على السوق • ان توفير الامدادات والسيطرة على الطلب لهما أهمية كبرى بالنسبة لحكومات الدول المستهلكة كما أن التصرف فى الاحتياطيات مسألة دقيقة بالنسبة لحكومات الدول المصدرة للنفط اذا كانت تسعى لزيادة دخلها الى أقصى حد أو تحقيق أهدافها السياسية • ونتيجة لذلك كان انتاج وتوزيع واستهلاك النفط يخضع الى حد كبير ، وبدرجة متزايدة ، للتدخل والتنظيم من جانب الحكومات •

وتتسم صناعة النفط الدولية بهيكل احتكارى حيث يسيطر عليها عدد محدود من الشركات الدولية النفطية الخاصة ، والشركات النفطية المملوكة للحكومات • وغالبا ما تحدد مصالحها وسياساتها بعيدة المدى سلوكها فى المدى القصير(٢) والى جانب هذا فان شركات النفط والحكومات عادة ما تكون لها علاقات وثيقة فى التشاور والتعاون • وهكذا نجد أن الوكلاء الرئيسيين فى سوق النفط الدولى عدد محدود من الشركات والحكومات ، وغالبا ما تكون لها مصالح طويلة الأجل محددة تحديدا واضحا • وترتيبا على ذلك فان أنماط انتاج وتوزيع واستهلاك النفط ليست نتيجة لعوامل السوق بنفس القدر فى حالة كثير من السلع الأخرى • بل ان التدخل السياسى والاعتبارات بعيدة المدى لها تأثير قوى وأقوى هذه العوامل (الدولة القومية)(٣) •

ولقد أوضحت أزمة النفط عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ مدى التعقيد والاهمية السياسية الكبرى لسوق النفط • وان نظام العلاقات الذى يسيطر عليه الغرب بين دول (السوق المشتركة) ودول (الأوبيك) وفيما بين منطقة (السوق

---

(١) نظرة على الطاقة فى العالم ص ٨ •

(٢) انطونى سامبسون ، الشقيقات السبع ، لندن ١٩٧٥ ص ٣ •

(٣) توجنهات وهاميلتون ، النفط ص ٢٥٠ •

المشتركة) والعالم الثالث تعرض للاهتزاز والزعزعة ۰ لقد كان الحظر العربى على النفط مرتبطا بالصراع فى الشرق الأوسط وبموقف دول السوق المشتركة تجاه اسرائيل ، وقد أثر ذلك تأثيرا مباشرا على العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا ۰ وتعارضت السياسة المتعاونة للمجموعة الأوروبية تجاه العرب ودول البحر المتوسط مع السياسة الاطلنطية المتضامنة مع الولايات المتحدة ۰

ولقـد أثر انشاء (وكالة الطاقة الدولية) على خطط المجموعة الأوروبية لوضع سياسة طاقة مشبتركة ، وعلى عملية التكامل الاقتصادى والسياسى فى المجموعة الاوروبية ۰ ويمكن النظر الى وكالة الطاقة الدولية لا كمجرد محاولة لحل مشكلات الطاقة فى مشكلات دول السوق المشتركة على أساس مشترك ولكن كمحاولة لصهر وتوحيد دول السوق المشتركة فى اطار تنظيمى واحد تسيطر عليه الولايات المتحدة(١) ۰

ومن بين الأهداف المتوخاة الحيلولة دون اجراء اتفاقيات ثنائية واسعة بين دول السوق المشتركة والدول المصدرة للنفط ، لأن ذلك من شأنه أن يقلل من تماسك منطقة السوق المشتركة ويقلل من التأثير والنفوذ السياسى للولايات المتحدة ۰ ومن الأهداف الأخرى الحفاظ على مكانة الشركات النفطية المتعـــددة القوميات التى تحتفظ بمقارها فى الولايات المتحدة وذلك فى تزويد دول السوق المشتركة بالنفط ۰

والأرجح أن ترتيب شبكة من الاتفاقيات الثنائية الموسعة بين الدول الأخرى فى السوق المشتركة والدول المنتجة للنفط سوف يؤثر على هيكل التجارة الدولية للنفط ، ويخفض من دور الشركات متعـددة القوميـات ، ويعود بالفائدة على شركات النفط الوطنية للدول المنتجة والمستهلكة ۰ وكان الحل بالنسبة للولايات المتحدة للدفاع عن مصالحها هو محاولة التحدث باســم كافة الدول الصناعيــة المستهلكة للطاقة ۰

---

(١) المصدر السابق ۰

وهذا يفسر ــ جزئيا ــ لماذا اتخذت الولايات المتحدة ــ ولو نظريا على الاقل ــ موقفا أكثر تشددا من منظمة (الأوبيك) ولو أنها أقل اعتمادا على النفط المستورد من أوروبا الغربية واليابان •

وثمة بعد آخر فى الخلاف داخل دول السوق المشتركة حول كيفية مواجهة دول (الأوبيك) يتصل باسرائيل • لقد أيدت الولايات المتحدة دائما اسرائيل فى الشرق الأوسط ، وكانت تتردد فى التراجع عن هذا الموقف لمجرد الحظر النفطى ، أما الدول الأخرى فى السوق المشتركة فقد نزعت الى التصالح مع الدول العربية المنتجة للنفط بسهولة أكبر • ولعل تأييد فرنسا للفلسطينيين ، واتفاقاتها الثنائية مع الدول العربية خير مثال لهذا النوع من الاستجابة • ومن الواضح أنه بقدر ما كانت السياسة الاطلنطية هى خير ما يخدم مصلحة الولايات المتحدة ، كانت السياسة التعاونية للمجموعة الأوروبية هى استجابة منها لمصالحها الذاتية •

ان الاعتماد المنخفض نسبيا من جانب الولايات المتحدة على النفط الاجنبى أتاح لها أن تستمر فى تأييدها لاسرائيل بينما فضل الأوروبيون ، لاعتمادهم الكبير على نفط الشرق الاوسط أن يتجنبوا المواجهات مع الدول العربية المنتجة للنفط حول موضوع اسرائيل • كما أدرك الأوروبيون أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن اسرائيل • وفى هذا الاتجاه يمكنهم استخدام موقفهم المعتدل فى محاولة استرضاء الدول العربية المنتجة للنفط وعقد اتفاقيات ثنائية معها للمساعدة على توفير احتياجاتهم المباشرة من الطاقة • ويمكن لهذا الخلاف أن يؤدى الى نتائج خطيرة فى المستقبل بالنسبة لتماسك دول السوق المشتركة ولا سيما اذا نشبت حرب جديدة أو استمر التوتر فى الشرق الأوسط أو بما يهدد أمن الامدادات • واذا ما شعرت الولايات المتحدة أنها لا بد وأن تتدخل تدخلا مباشرا فقد يؤدى هــذا الى خروج العديد من الدول الأوروبية من منظمــة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) وبالمثل ، يمكن للخلافات أن تتطور وتنشأ حول السياسات تجــاه العالم الثالث وهيكل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ولا سيما اذا ربطت دول (الأوبيك) بين علاقات الشمال والجنوب وبين أسعار النفط وامداداته ربطا مباشرا •

وبعض الحكومات الاوروبية ، مثل حكومة فرنسا ، على سبيل المثال ، ترى أن اتخاذ موقف يميل الى المجاملة تجاه مطالب العالم الثالث سيكون له أثر مفيد على تأمين امداداتها النفطية • وتؤيد دول اسكندنافيا وهولندا اتخاذ موقف يتسم بالكرم والمجاملة تجاه مطالب العالم الثالث لأسباب أخلاقية وايديولوجية ، ومن ثم يمكن أن تنشب خلافات داخل مجموعة دول السوق المشتركة بين أصدقاء العالم الثالث الكرماء والأقل منهم كرما ، ويتطلب الأولون منهم الى الحصول على معاملة تفضيلية من دول (الأوبيك) وتفضيلهم فى دخول أسواق الدول الأقل نموا والوصول الى مواردها •

ومن الأهمية بمكان أن الصلات بالمشكلات الاقتصادية والسياسية المهمة الأخرى قد ازدادت وضوحا، بينما لم يكن ذكرها يرد قبل سنوات مضت الا ضمنا وعرضا • وقد أكدت الولايات المتحدة فى مناسبات عديدة العلاقة بين الامن والنفط فى علاقاتها مع أوروبا الغربية • وحتى تقبل أوروبا الغربية وجود أنظمة مشتركة لسياسة الطاقة فقد استخدمت الولايات المتحدة سياسة الأمن ، ووجود قوات أمريكية فى ألمانيا الغربية كوسيلة للضغط(١) • ومن النماذج الحديثة على الارتباط الصريح بين القضايا اجتماع منظمة دول (الأوبيك) فى الدوحة الذى عقد فى ديسمبر عام ١٩٧٦ حيث ربطت السعودية صراحة بين سعر النفط وتطورات السلام فى الشرق الاوسط ونتائج مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى المنعقد فى باريس عام ٧٦ ـ ١٩٧٧(٢) •

أنماط العلاقات النفطية

كان من نتيجة الطابع الخطير لأزمة النفط عام ٧٣ ـ ٧٤ أن طغت على بعض المشكلات الاقتصادية بعيدة المدى فيما يتصل بالطاقة من حيث العرض والطلب • ولقد ترتب على الأزمة فى غضون شهور قليلة تغيرات اقتصادية وسياسية مهمة فى السوق العالمية للنفط ، وكانت هذه التغيرات بمثابة نوع من (الثورة

---

(١) المصدر السابق •

(٢) لويس تيرنر ، النفط فى حوار الشمال والجنوب ، العالم اليوم ، فبراير ١٩٧٧ ـ ص ٥٧ •

النفطية)(١) أى الانتقال من النظام النفطى الاول الى النظام النفطى الثانى أو من العهد النفطى الأول الى العهد النفطى الثانى ٠

لقد كان العهد النفطى الاول يتسم بنمط متكامل من التنظيم قائم فى الدول الكبرى المستهلكة للنفط ، وعلى سعر منخفض للنفط ٠ وأبان العهد النفطى الاول كان مركز الانتاج العالمى للنفط ينتقل تدريجيا من أمريكا الشمالية الى الشرق الاوسط ٠

وقد ساعد على هذا الانتقال تكاليف الاستغلال المنخفضة ، وقوة السيطرة السياسية على المناطق المهمة المنتجة من قبل الدول الرئيسية المستهلكة للنفط ٠ وازداد اعتماد الدلو الصناعية المستهلكة على عدد محدود من الدول النامية طلبا لنفطها ٠ وفى أثناء عهد النظام النفطى الأول ، كان أساس وجود النظام يتعرض للتآكل فى نهاية الأمر ، بسبب انتقال القوة الى الدول التى لم يكن ذلك النظام يرعى مصالحها ٠ واقتران الطلب المتزايد بشكل سريع وتكاليف الاستغلال المرتفعة (على نحو ما توضحه الاستثمارات فى مناطق مثل ألاسكا وبحر الشمال) كان يحمل معول الهدم للنظام النفطى الأول لأنه فتح الباب أمام الزيادة فى السعر والتغير التنظيمى من خلال سيطرة دول (الأوبيك) على الانتاج ٠ ان هذا الضياع للأساس الاقتصادى والسياسى للنظام يفسر طابع المفاجأة فى الانتقال ، عندما بدأ عامل الصراع فى الشرق الأوسط يمارس تأثيره ومفعوله ٠

أما النظام النفطى الثانى فيتميز بنمط غير مترابط من التنظيم وبمزيد من الارتفاع فى أسعار النفط ، وأصبح مركز الانتاج العالمى للنفط فى الشرق الأوسط ، ولكنه لأسباب طبيعية وسياسية فليس من الواضح ما اذا كان من الممكن للامدادات من المنطقة أن تفى بالطلب المتزايد ٠

وتبذل الجهود للعثور على النفط وانتاجه فى مناطق نفطية جديدة ، ولكن من غير المحتمل أن يتمكن النفط فى هذه المناطق من مواكبة الطلب لفترة طويلة ٠ وعلى ذلك سوف تصبح الحاجة لتطوير مصادر بديلة للطاقة أكثر الحاحا ٠

---

(١) توجنهات وهلميلتون ، النفط ص ١٧٩ وما بعدها ٠

والنظام النفطى الثانى ، مثله مثل النظام الاول ، يهدم أساس وجوده من خلال عجزه ، لأسباب طبيعية وسياسية عن ضمان امدادات نفطية كافية ٠

وعلى افتراض أن الدول الصناعية المستهلكة سوف تفشل ـ على المدى القصير ـ فى تحقيق اكتفاء ذاتى أكبر فى ميدان الطاقة ، فانه يمكن توقع حدوث انهيار مفاجىء فى النظام النفطى الثانى ، ويبدو أنه من المحتمل ظهور أحد الاختيارات الثلاثة التالية :

١ ـ أن توفر الدول المنتجة للنفط كميات من النفط المطلوب فى السوق العالمية بأسعار مرتفعة تدريجيا بحيث تصبح المصادر البديلة للطاقة ـ فى نهاية الأمر أقدر على المنافسة ٠

٢ ـ أو أن توفر الدول المنتجة للنفط كميات النفط المطلوبة ، ولكن بأسعار بالغة الارتفاع بحيث تخلق موجة انحسار جديدة فى منطقة السوق المشتركة ٠

٣ـ أولا توفر الدول المنتجة للنفط الكميات المطلوبة فى السوق العالمية بل تستخدم النفط كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أخرى بتقنين الصادرات واختيار العملاء الذين ترضى عنهم ٠

ومن الواضح أنه فى مصلحة دول السوق المشتركة تجنب الاحتمالين الاخيرين ، حتى ولو كان فى هذا نهاية النظام النفطى الثانى من خلال التطوير المعجل للمصادر البديلة للطاقة أو من خلال التدخل العسكرى المباشر فى الدول المنتجة للنفط ٠

ومن مصلحة المنتجين والمستهلكين أن يتحقق الانتقال التدريجى من النظام النفطى الثانى الى النظام الثالث ، والواقع أن مثل هذا الانتقال يبدو أمرا حتميا٠ ويمكن افتراض حدوث اتجاه تاريخى لزيادة امدادات الطاقة ، بالانتقال من النفط التقليدى الرخيص ، عن طريق زيادة النفط باهظ التكاليف ، الى النفط الصناعى المفرط فى ارتفاع تكاليفه ٠ ويمكن لهذا الاتجاه أن يتيح الانتقال من نظام نفطى الى نظام آخر ٠ وهذه الأنظمة الثلاثة تعرض بيانا فى الجدول الثالث ٠

وبغض النظر عن الاسلوب الذى نصل به الى النظام النفطى الثالث ، فمن الواضح أن مشكلات الطاقة التى أدت الى الثورة النفطية لم تختف ، كما أن النظام النفطى الثانى لم يختبر فى موقف الطلب المتزايد بشكل سريع ، ومن ثم فان الحدود السياسية والمادية المفروضة على امدادات الطاقة فى دول (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) يمكن أن توضح موضع الاختبار من جديد[١] •

ومن ناحية عملية ، فان هذا يعنى أن علاقاتها الثنائية مع دول (الأوبيك) وتطوير المصادر البديلة للطاقة لها أهمية كبرى بالنسبة لمنطقة دول السوق المشتركة • والسؤال الدقيق فى هذه الدراسة هو ما اذا كان من الأفضل لدول السوق المشتركة ودول (الأوبيك) أن يكون لها أو لا يكون نوع من التسوية أو الاتفاقية بطريق المفاوضات • ولحل هذه المسألة لا بد وأن تتوافر صورة أوضح لاحتياجات منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية (السوق المشتركة) رد الفعل المتوقع من جانب دول (الأوبيك) لهذه الاحتياجات •

---

(١) انظر : نظرة على الاقتصاد العالمى ص ٨ وما بعدها •

الفصل الثالث

الطلب فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

فى ظل النظام النفطى الأول ، أتاحت الأسعار المنخفضة والامدادات النفطية المتزايدة لمعظم حكوما تالمنظمة امدادات من الطاقة مضمونة ومنخفضة التكلفة دون اثارة أهداف اقتصادية أو أهداف متصلة بالسياسة الخارجية • فالنفط الأجنبى الرخيص غطى مطالب الطاقة الزائدة وحل محل مصادر الطاقة المحلية باهظة التكاليف ، دون أن يكون شديد الوطأة على ميزان مدفوعاتها • كما أن سيطرتها على صناعة النفط كان معناها أن زيادة الاعتماد على الواردات النفطية لم يكن مرتبطا بالاعتماد السياسى أو التبعية السياسية للدول المصدرة للنفط • وعلى سبيل المثال ، ففى خلال حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، لم تتوقف الامدادات النفطية بشكل عام • وهكذا فان النظام النفطى الأول أتاح لحكومات منظمة السوق المشتركة أن تتجاهل مشكلة العجز النفطى المحتمل •

وفى الفترة اللاحقة على عام ١٩٧٤ ، وفى ظل النظام النفطى الثانى ، فان النمو الاقتصادى المستمر فى دول السوق المشتركة كان هو الحل لمسايرة الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية الخارجية الأخرى المهمة • ويحتمل أن يكون لأسعار النفط المرتفعة أثر سلبى على ميزان المدفوعات ، وبالتالى ، بطريق غير مباشر ، على الأقل ، فقد خلق ظاهرة التضخم • وان الاعتماد المتزايد على الواردات النفطية يمكن أن يحد كذلك من حرية الحركة فى السياسة الخارجية • وبرغم ذلك فان المستويات المرتفعة من البطالة والدخول الحقيقية الراكدة فى كثير من دول السوق تجعل من العسير — فى نفس الوقت — على الحكومات انتهاج سياسة التقشف الاقتصادى لفترة طويلة •

ان كثيرا من حكومات السوق المشتركة ، ان لم يكن معظمها قد تضطر لأن تضحى بأهداف السياسة الداخلية أو الخارجية لمواجهة مشكلاتها فى مجال الطاقة • والسؤال المهم : هو الى أى مدى تمثل الثورة النفطية بالفعل تحولا تاريخيا فى اتجاهات مطالب الطاقة واحتياجاتها ؟ لقد كان هناك فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ هبوط مطلق فى استهلاك الطاقة فى منطقة دول (التعاون الاقتصادى والتنمية) نتج فى معظمه الهبوط فى استهلاك النفط • ولم يكن هذا الهبوط ناتجا عن زيادة السعر بقدر ما كان ناتجا عن الانحسار الاقتصادى ولفصول الشتاء المعتدلة بطريقة لم تحدث من قبل كثيرا • ومنذ نهاية عام ١٩٧٥ ، ازداد من جديد استهلاك الطاقة ، بما فى ذلك استخدام النفط مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى • وسوف تتوقف معدلات النمو فى المستقبل على قوى السوق الوطنية والدولية ، وعلى الضغوط السياسية المحلية الواقعة على الحكومات وعلى حريتها فى الحركة فيما يتصل بالعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة •

عوامل الطلب

ان العوامل الاقتصادية المهمة وراء الواردات النفطية هى معدل النمو الاقتصادى ، والانتاج المحلى للطاقة ، وما يعرف باسم « معامل الطاقة » (أى العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ، ونمو استهلاك الطاقة) ومن زاوية التحليل الاقتصادى ، فان الواردات النفطية هى العناصر المتبقية أو العناصر الباقية من احتياجات الاقتصاد من الطاقة بعد استيعاب الانتاج المحلى للطاقة •

أما العوامل السياسية المهمة التى تؤثر فى الواردات النفطية فهى أهداف السياسات الوطنية الاقتصادية والمتصلة بالطاقة وتأثير جماعات الأعمال وجماعات المصالح العامة على هذه السياسات • ويمكن النظر الى الواردات النفطية على أنها الاحتياجات القومية التى لم تلب من الطاقة وهى التى تمثل عنصرا واحدا من تحقيق التوازن فى أهداف الأمة الاقتصادية وفى مجال الطاقة وبطريقة تحقق تجنب المعارضة الداخلية المتطرفة •

وهذا المدخلان لتحليل الواردات النفطية يكمل كل منهما الآخر • فأحد المدخلين يركز على أهمية العمليات الاقتصادية ويركز المدخل الثانى على أهمية القرارات السياسية ، وكلاهما يؤكد أن الواردات النفطية تمثل ذلك الجزء من الاحتياجات الأساسية للطاقة التى لا يمكن اشباعها أو تلبيتها محليا • وهذا يعنى أن التغيرات الاقتصادية أو السياسية البسيطة نسبيا يمكن أن يكون لها آثار مهمة على مستوى الواردات النفطية • وســوف ننتقل الآن الى العمليات الإقتصادية المحددة والتى تؤثر فى الطلب على النفط فى منطقة السوق المشتركة •

معامل الطاقة عنصر مهم ودقيق ، ويحتمل أن تواجه اقتصاديات السوق المشتركة معاملا منخفضا فى فترة ما بعد عام ١٩٧٤ يقل عما كان عليه قبل عام ١٩٧٣ • وبعبارة أخرى فمعدلات النمو الاقتصادى لما قبل عام ١٩٧٣ يمكن تحقيقها بمعدل نمو أقل فى استهلاك الطاقة • وهناك من الناحية التاريخية علاقة بين معدل النمو الاقتصادى ونمو استهلاك الطاقة ، بيد أن هناك اختلافات مهمة فيما يتعلق بعنصر الوقت وفيما بين البلاد(١) كما ظهر فى بعض الحالات اتجاه لانخفاض معامل الطاقة مع زيادة درجة النضوج الصناعى(٢) واليوم يبلغ استهلاك الطاقة بالنسبة لمجمل الناتج القومى فى الولايات المتحدة ضعفه فى المانيا الغربية أو فرنسا(٣) • والمساحة الجغرافية ليست هى التفسير الوحيد لهذه الظاهرة • فثمن الطاقة ومضمون النمو الاقتصــادى من العوامل المهمة فى هذا الصدد ولذلك فان العلاقات القديمة بين النمو الاقتصادى ونمو استهلاك الطاقة لا يمكن اسقاطها دون صعوبة على النظام النفطى الثانى • ومن الزاوية الاقتصادية ، فمن السلوك الرشيد استخدام قدر أقل من الطاقة بأسعار مرتفعة ، ومن الناحية السياسية تشجع حكومات كثيرة الاتجاه للحفاظ على الطاقة •

---

(١) انظر دار مستادر وآخرين : الطاقة فى الإقتصاد العالمى ، دار نشر جامعة جونز هويكنز بالتيمور ١٩٧١ ص ٣٧ •

(٢) انظر جون تشيشاير وكينت بافيت ، فى البدائل الاجتماعية والتكنولوجية بمستقبل ـ الطاقة ـ جامعة ساسيكس ، بزايتون انجلترا ١٩٧٧ ص ٦ •

(٣) جويل دار لستادر ، وجو دانكرلى ، وجاك الترمان : كيف تستخدم المجتمعات الصناعية الطاقة : دراسة تحليلية مقارنة ، واشنطن ١٩٧٧ ص ٢١ •

وهناك آراء ضد الاتجـاه نحو انخفاض معاملات الطاقة ، اذ يبـدو أن المستهلكين يولون أولوية كبرى لصادرات الاستهلاك التى تستنفذ الطاقة لا سيما ازاء ارتفاع مستويات المعيشة(١) ، فضلا عن وجود لامبالاه استهلاكية منتشرة تجاه التكاليف المرتفعة ، وعدم ضمان الامداد بالطاقة(٢) •

ومن ناحية أخرى فالصناعة غير مستعدة للحفاظ على الطاقة بتغيير عمليات الانتاج وعن طريق الاستثمارات الجديدة فى المعدات التى توفر الطاقة بسبب الذبذبة فى أسعار الطاقة فى المستقبل وبسبب احتمالات ارتفاع تكلفة الحفاظ على الطاقة ارتفاعا كبيرا •

وفضلا عن ذلك فان كثيرا من المصانع تواجه ارتفاع تكاليف الطاقة بكل بساطة برفع الأسعار ، وفى النهاية لا تمثل مصروفات الطاقة الا نسبة محدودة من ميزانيات المستفيدين ، ومن ثم فانه فى حالات كثيرة يمكن الاستمرار فى امتصاص زيادات الأسعار •

ولا نعرف الا القليل عن معاملات الطاقة على المدى البعيد بالنسبة لمستويات الدخول العليا بعد أن طرأت زيادة حادة فى الأسعار على نحو ما حدث عام ١٩٧٣

ويوجد فى دول السوق المشتركة معامل متوسط للطاقة يبلغ ٨٤و٠٪ خلال الفترة من ٧٤ ــ ١٩٧٥ وذلك بالأسعار الثابتة للنفط(٣) • وفى ذلك هبوط عن نسبة ٢٤٪ فى معامل الطاقة الذى كان سائدا فيما قبل عام ١٩٧٣ ، حين كانت الأسعار الحقيقية للنفط ثلث ما هى عليه الآن •

---

(١) د• ك• فيرليجر ، و د• ب• شيهان : دراسة على طلب الجازولين ، فى كتـاب ديل جورجينسين ــ دراســات اقتصـادية رياضية فى سياسة الطــاقة الامريكية ــ امستردام ١٩٧٦ ص ١٧٩ ــ ٢٣٤ •

(٢) انطونى سابلسون « الشقيقات السبعة » دار نشر هودر و ستاوتون ــ لنـدن ــ ١٩٧٥ ص ٢٩ •

(٣) انظر : نظرة على الطاقة فى العالم ، باريس ١٩٧٧ •

ويمكننا أن نفترض باطمئنان أن نمو انتاج الطاقة المحلية فى دول السوق المشتركة سوف يكون أكبر فى فترة ما بعد عام ١٩٧٤ عما كانت عليه فى فترة ما قبل عام ١٩٧٣ . والسؤال هو : ما هو مقدر الزيادة ؟ ، ومرة أخرى لا نعرف الكثير عن المرونة السعرية طويلة الأجل لامدادات الطاقة فى الدول الصناعية المتقدمة بعد زيادة سعرية حادة .

ومن الزاوية الاقتصادية ، فمن الأساليب الرشيدة انتاج المزيد من الطاقة بأسعار أعلى . ومن الناحية السياسية فان كثيرا من الحكومات تشجع الانتاج المحلى للطاقة لمواجهة العجز فى ميزان المدفوعات وللتقليل من عدم ضمان الامداد بالطاقة . الا أنه من الناحية الواقعية ، فانه يبدو أن الاستجابة الى انتاج الطاقة فى دول السوق المشتركة بالنسبة لزيادة الأسعار ضعيفة أو طفيفة(١) .

وهناك مشكلة التكاليف المرتفعة ، والتى تسرى على كافة أشكال الطاقة المنتجة فى منطقة السوق المشتركة . ومن الناحية السياسية فهناك قلق متزايد فيما يتصل بالبيئة وهناك ذبذبة وعدم استقرار فى القطاع الخاص ، وهذا ينعكس فى التردد العام فى توجيه أموال كثيرة الى قطاع الطاقة وفى مقاومة أشكال معينة فى انتاج الطاقة مثل الطاقة النووية ، والفحم ، والبترول المستخرج من البحار . ولذلك فمن غير المعلوم الى أى مدى يمكن لعوامل السوق وحدها أن تحدث نموا ملموسا وواضحا فى انتاج الطاقة . ان الانتاج المحتمل للنفط فى منطقة السوق المشتركة سوف يتأثر بالاستكشافات الجديدة ، وسوف يتأثر بسياسة الطاقة التى يتبعها عدد قليل من الدول .

وهناك احتمالات مؤكدة للعثور على احتياطيات اضافية للبترول فى منطقة دول السوق المشتركة . وهذه الاحتمالات أعظم ما تكون فى المناطق النفطية الجديدة ، على الأرصفة القارية فى الولايات المتحدة ، وكندا ، وبريطانيا العظمى ، والنرويج ، وكذلك فى الجزء القطبى من كندا وآلاسكا ، وهذه مناطق نموذجية بالنسبة للنفط « البديل » الذى يتسم بارتفاع التكاليف وبأوقات استكشاف

---

(١) المصدر السابق .

واستخراج تصل من ٤ ــ ١٠ سنوات(١) ٠ ولا يتوقع قبل عام ١٩٨٥ أن تسهم هــذه الحقول الجــديدة اسهاما كبيرا فى انتاج النفط فى منطقة دول السوق المشتركة ٠ ومن المشكلات الأخرى التأثير المحتمل للتغيرات فى سياسة الطاقة فى الدول الرئيسية ، وخاصة فى الولايات المتحدة ٠ وبالنسبة للأمريكيين ، فان القضية الكبرى هى التأثير المحتمل لاعادة تنظيم أسعار النفط والغاز على تقديرات الاحتياطى والامدادات ٠ ويبدو أن احتمال اقف الانخفاض فى انتاج النفط فى كندا قبل عام ١٩٨٥ احتمال بعيد ٠ وفى النرويج : فان القضية هى التأثير المحتمل لسياسة انتاجية أقل تقييدا ٠ وفى بريطانيا العظمى : فان الذبذبة تتعلق بخفض الانتاج بدافع من احتمال انتهاج سياسة الاستنزاف ، وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى ٠ وفى الفترة ما بين ٦٠ ــ ١٩٧٣ ازداد انتاج الطاقة فى دول السوق المشتركة بمعدل سنوى متوسط يبلغ ٥ر٢٪ ٠ وبالنسبة للفترة من ١٩٧٤ ــ ١٩٨٥ يفترض أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تحقق نموا سنويا متوسطا فى انتاج الطاقة يقدر بـ ٥ر٣٪ ، بما يعنى جهدا كبيرا فى شكل قرار سياسى وحشد لرءوس الأموال ، ولو بذلت مزيدا من الجهود الكبيرة ، فسوف تحقق السوق المشتركة معدلا يصل الى ٥ر٤٪ ٠

التناقضات الاقليمية

تختلف احتمالات انتاج الطاقة باختلاف مناطق وأقاليم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، تبعا للظروف المحلية الطبيعية والاقتصادية والسياسية ٠ وفى الستينات ، حقق الانتاج المحلى للطاقة معدل نمو سنوى مرتفع فى أمريكا الشمالية ، وكان راكدا فى أوروبا الغربية ، وكان سلبيا فى اليابان ٠ وعلى النقيض من ذلك خلال السبعينات اتسم الانتاج المحلى للطاقة بمعدل نمو شديد الانخفاض فى أمريكا الشمالية ، ومعدل نمو بالغ الارتفاع بدرجة غير عادية فى أوروبا الغربية ، وبمعدل نمو مرتفع فى اليابان ٠ وخلال الستينات كانت الفروق فى الأنصبة من الموارد الطبيعية حاسمة ، فأمريكا الشمالية لديها احتياطى

---

(١) كرستوفر توجنهــات وادريان هاميلتون ، النفــط ــ المشروع الأكبر ــ لندن ، ١٩٧٥ ص ٣٣٢ ٠

من فحم ونفط وغاز وكلها قابلة للاستخلاص اقتصاديا ، بينما ليس لدى أوروبا الغربية واليابان سوى صناعات فحم متدهورة ، وليس لها سوى القليل من النفط أو الغـــازات أو ليس لديها شيء على الاطلاق • وفضـــلا عن ذلك فان تنظيم الواردات النفطية جعل أسعار النفط فى أمريكا الشمالية أعلى منها فى السوق العالمية مما دفع عجلة الانتاج • وخلال السبعينات كانت الفروق فى سياسات الطاقة أكثر حسما وتأثيرا • وفى أوروبا الغربية واليابان يجرى تنفيذ سياسة طاقة تتسم بالحزم والحسم ، بينما نجد أنه من العسير تطبيق سياسة طاقة فى أمريكا الشمالية ولا سيما فى الولايات المتحدة • وكذلك فى الولايات المتحدة فان تنظيم الأسعار جعل أسعار النفط أقل منها فى السوق العالمية مما يثبط الدافع للانتاج ، وفضلا عن ذلك ، فان احتياطيات النفط والغاز القابلة للاستخلاص اقتصاديا ، ولو فى مناطق الانتاج التقليدية (فى أمريكا الشمالية على الأقل) ، قد بدأت فى التدهور ، أما فى غرب أوروبا من ناحية أخرى ، فقد بدأت تستغل احتياطياتها البحرية الجديدة •

وهذه الاختلافات فى نمو انتاج الطاقة يدل على تناقضات واضحة فى نمو الواردات النفطية (أنظر الجدول رقم ١٢) والتناقضات أبرز ما تكون فى السنوات التالية مباشرة لأزمة النفط أى فى الفترة ما بين ١٩٧٤ – ١٩٨٠ • وتتسم هذه الفترة بانتاج فى الطاقة يكاد يكون راكدا ، مع زيادة سعرية فى الواردات النفطية فى أمريكا الشمالية وانتاج سريع النمو فى مجال الطاقة مع انخفاض طفيف فى الواردات النفطية بالنسبة لأوروبا الغربية •

وهذه الفروق تفسرها الى حد ما العوامل المستقلة عن أزمة النفط ، بما فى ذلك الاستثمار فى صناعة نفط بحر الشمال ، والاحتياطيات التقليدية المتناقصة من النفط والغاز فى أمريكا الشمالية • أما الواردات النفطية المتزايدة بشكل سريع فى أمريكا الشمالية ، وفى الولايات المتحدة بشكل خاص ، فانها لا تتناقض مع الواردات النفطية المتناقصة فى أوروبا الغربية فحسب ، بل ومع البيانات السياســية لحكومة الولايات المتحدة حول الحاجة لتقليل الاعتمـــاد على النفط المستورد[1] • وان النظر للفروق فى المواقف والسياسات الحكومية ســوف

---

(١) المكتب التنفيذى لرئيس الجمهورية الامريكية ، الخطة القومية للطاقة ، واشنطن – ١٩٧٧ ص ٩ وما بعدها •

يساعد على توضيح المواقف المتناقضة لأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية فيما يتصل بالواردات النفطية ٠

وبادىء ذى بدء فهناك سؤال عن كيفية تقويم الأجهزة الادارية فى الولايات المتحدة ومعظم الدول فى أوروبا الغربية للمرونات السعرية للطلب على المدى البعيد وللامداد بالطاقة ٠

وكما سبق القول فانه يبدو أن الرأى الكلاسيكى الجديد أكثر انتشارا فى الولايات المتحدة ، بينما نجد أن الرأى (المالتوسى) الجديد هو السائد فى أوروبا الغربية ٠ وهذا يفسر السبب فى أن كثيرا من الحكومات الأوروبية قد اتخذت مواقف أكثر حزما فيما يتصل بالطاقة ٠ ومن خير الأمثلة على ذلك البرامج الطموحة للحفاظ على الطاقة ، والبرامج النووية فى فرنسا وألمانيا الغربية[١] وقد يكون اعتمادها الكبير نسبيا على النفط المستورد عاملا اضافيا مهما فى هذا الصدد ٠

وثانيا ، فهناك سؤال آخر حول كيفية عمل الأنظمة السياسية فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية حول قضايا الطاقة ٠ ان تنفيذ سياسات الطاقة الطموحة فى دول أوروبا الغربية ليس مجرد نتيجة قرار حكومى ، ولكنه كذلك مؤشر على الأنظمة السياسية المركزية نسبيا والتى تتيح للحكومات درجة عالية من السيطرة المحلية وفى المقابل فان مشكلات سياسة الطاقة فى الولايات المتحدة ليست ناتجة عن التردد الحكومى فحسب ، ولكنها كذلك ناتجة الى حد كبير عن النظام السياسى اللامركزى الذى لا يتيح للحكومة سيطرة كبيرة فى الأمور الداخلية ، ويفسح لجماعات المصالح الاقتصادية والسياسية نفوذا كبيرا[٢] ٠

هذا كما يعكس التناقض تقاليد تاريخية مختلفة ٠ وفى أوروبا الغربية فهناك تقاليد طويلة فى السيطرة الحكومية على الحياة الاقتصادية ٠ وهذا يفسر جزئيا

---

(١) هورست مندرهاوسين : مواجهة أزمة النفط ، نشر جامعة جونز هوبكنز ، بالتيمور ١٩٧٦ ص ٦٧ ٠

(٢) جابرييل آلموند : دراسة مقارنة لجماعات المصالح والعملية السياسية ـ نيويورك ١٩٦٣ ص ٣٩٧ ـ ٤٠٨ ٠

السبب فى ضآلة المعارضة داخل هذه الدول للمبادرات الحكومية فى سياسات الطاقة • بيد أنه فى دول أوروبا الغربية فان القرار الحكومى فى أمور الطاقة قد تزعزعه فى النهاية أحزاب المعارضة المستعدة لقبول مزيد من الاعتماد على النفط المستورد من أجل تحقيق نمو اقتصادى أسرع ، وتقليل معدل البطالة • كما أنها قد تلقى تدعيم ومساندة خصوم البرامج النووية وغيرهم من الساخطين على سياسات الحكومة فى مجال الطاقة والنواحى الاقتصادية • ويستحق موقف الولايات المتحدة اهتماما خاصا لأنها تعتبر أكبر مستورد للنفط فى العالم ، ولأن التغيرات فى وارداتها النفطية مهمة ومؤثرة بالنسبة للطلب على النفط فى السوق العالمية • وبمقارنة موقف الطاقة فى الولايات المتحدة مع أوروبا الغربية واليابان ، يمكننا القول بأن الولايا تالمتحدة ، (ولو نظريا على الأقل) ، لها حرية كبيرة فى الحركة فيما يتصل بالعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة • فاقتران المستوى العالى من استهلاك الطاقة بالنسبة للسكان ومجمل الناتج القومى من امدادات كبيرة غير مستخدمة فى الطاقة يجعل من الميسور على الولايات المتحدة الأخذ بمعدل مرتفع نسبيا من النمو الاقتصادى مع الواردات النفطية المنخفضة • والحقيقة أنه حوالى نصف امكانيات منطقة السوق المشتركة فى خفض الواردات النفطية تكمن فى المحافظة على الطاقة وتوسيع الانتاج المحلى للطاقة فى الولايات المتحدة[١] • وهذا يعنى أن السياسة الأمريكية فى مجال الطاقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان • وببساطة شديدة فان مستوى الواردات النفطية للولايات المتحدة يقرر فى نواح كثيرة مقدار النفط المتبقى لبقية دول العالم •

ان مستوى استهلاك الطاقة فى أمريكا الشمالية بالنسبة لمجمل الناتج القومى كان — من الوجهة التقليدية — أعلى بكثير من نظيره فى أوروبا الغربية أو اليابان[٢] ، ويبلغ استهلاك الطاقة بالنسبة لمجمل الناتج القومى فى الولايات المتحدة ما يقدر بـ ٥٠٪ أعلى منه فى أوروبا الغربية ، وما يصل الى ضعف النسبة فى فرنسا وألمانيا الغربية • وهذا يعكس ، الوفرة الأمريكية الكبيرة

---

(١) انظر نظرة عالية على الطاقة Wonld Energy ourlook ص ٣٦ •

(٢) الخطة القومية للطاقة — المصدر السابق •

تاريخيا فى مجال الطاقة مما خلق أنماطا من الانتاج والاستهلاك المستنفذة للطاقة . فالولايات المتحدة بمفردها ، والتى تضم حوالى ٦٪ من سكان العالم تستهلك حوالى ٣٣٪ من الطاقة فى العالم .

ومن الأسباب التى تفسر هذه الظاهرة أنه منذ عام ١٩٤٥ كان معدل الاستثمار فى الاقتصاد الداخلى أقل فى الولايات المتحدة منه فى دول أوروبا الغربية ، ومن ثم كانت هناك نسبة عالية من المعدات الصناعية المستنزفة للطاقة فى الولايات المتحدة . على أن معظم هذا الفارق يبرره الاختلافات فى أنماط الاستهلاك ، وفى مقدمتها الاختلافات فى قطاع النقل ، والى حد أقل فى قطاعات الاسكان والتجارة(٢) . فالأذواق الأمريكية فى جوهرها ، بالنسبة لقيادة السيارات والتحكم فى درجات الحرارة هى التى تفسر معظم هذا الاختلاف .

وخلال السنوات القليلة السابقة ، فان تقديرات احتياطيات البترول ، وامكانيات الانتاج فى الولايات المتحدة قد روجعت بالتخفيض . وكتاب (نظرة على الطاقة القومية) World Energy Outlook لعام ١٩٧٦ ليس متفائلا بالنسبة لامكانيات واحتمالات الانتاج على نحو ما جاء فى Project Interdependence لعام ١٩٧٤ ونشرة البحوث المعروفة باسم(٣) Congressional Research Service Study لعام ١٩٧٧ ، بل أن نشرة Project Interdependence جاءت كذلك أقل تفاؤلا(٤) .

ويقول المجلس القومى للبترول فى احدى دراساته التى نشرت أواخر عام ١٩٧٦ ان احتمالات التوسع فى الاحتياطيات تتزايد بتزايد أسعار النفط الخام(٥). ومع ذلك فالأرجح أن يقل الانتاج من الحقول الموجودة بدرجة كبيرة خلال ١٠

---

(١) نفس المصدر .

(٢) المجتمعات الصناعية ـ دار مستادر والترمان ص ٢٥ .

(٣) ادارة الطاقة الفيدرالية National Energy Outlook ١٩٧٦ ص ٧٠ .

(٤) مكتبة الكونجرس Project Interdependence ص ١٥ .

(٥) نشرة زيادة النفط المستخلص ص ٢٧ .

أو ١٥ سنة قادمة حتى مع ارتفاع أسعار النفط • ولكن مع ارتفاع الأسعار فان انخفاض الانتاج من الحقول الموجودة سوف يكون على الأرجح أقل حدة وتطرفا عما لو كان بالأسعار الجارية • وربما استطاع (الاستخلاص الثلاثى) بالوسائل الحرارية وبالحقن المائى والغازى المتطور أن يضيف (٤٠) بليون برميل أخرى أو ما يعادل ٥ر٦ بليون طن ، بالنسبة لاحتياطيات النفط فى الولايات المتحدة[١] • على أنه ليست كل هذه الوسائل ممكنة فنيا ، أو أنها صالحة من الوجهة التجارية • وبالتالى ، فان انتاج النفط فى الولايات المتحدة يعتمد اعتمادا متزايدا على اكتشاف وتطوير الحقول الجديدة • وسوف يتطلب الأمر معدلا عاليا من التطوير لوقف الانخفاض فى انتاج النفط فى الولايات المتحدة • وهذا النفط الجديد يحتمل أن يكون باهظ التكاليف ، لما ينطوى على احتياجات رأسمالية كبيرة وعلى كثير من الحشد الرأسمالى لقطاع الطاقة •

وحتى مع تقلص امدادات الطاقة التقليدية فمن العسير القول بأن الولايات المتحدة تواجه نقصا حقيقيا فى الطاقة • فلدى الولايات المتحدة رواسب هائلة من الزيت الحجرى ، والفحم واليورانيوم وهذه الاحتياطيات ، من حيث المبدأ ، يمكن أن تغطى استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة لفترة زمنية طويلة جدا •

ومن ثم فلدى الولايات المتحدة بدائل عديدة لحل مشكلاتها فى الطاقة • وحرية الحركة هذه تؤدى الى اختيارات صعبة والى صراع سياسى حول قضايا الطاقة ، ويمكن أن يكون مجال البدائل المتاح عقبة أمام انتهاج سياسة فعالة فى مجال الطاقة ، بما يفقد التوازن الأساسى بين الحفاظ على الطاقة والتوسع فى امداداتها •

ومن زاوية اقتصادية بحتة ، فهناك امكانيات كافية للحفاظ على الطاقة فى الولايات المتحدة لأن مستوى استهلاك الطاقة بالنسبة للأداء الاقتصادى أعلى بكثير منه فى أوروبا الغربية واليابان[٢] •

---

(١) انظر World. Enargy ouf Look. ص ٤١ •

(٢) الخطة القومية للطاقة ص ٢٥ •

وبهـذا الأسلوب المقارن ، فان المحافظة على الطاقة هى أنسب وأصوب الحلول متوسطة المدى والتغيرات الصغيرة نسبيا فى أنماط استهلاك الجازولين ووفر عادات التحكم فى درجات الحرارة يمكن أن تحفظ مقادير كبيرة من الطاقة ، وتقلل من الواردات النفطية • وقد انعكس هذا الرأى فى الخطة القومية للطاقة التى قدمها الرئيس (كارتر) عام ١٩٧٧ والتى أكدت على المحافظة على الطاقة بأقوى مما أكدت على التوسع فى امدادات الطاقة المحلية(١) • وفى خطة (كارتر) لعام ١٩٧٧ ، كانت الوسيلة الأساسية المقترحة للحث على المحافظة على الطاقة هى زيادة الأسعار من خلال الضرائب • ولقد استقبلت أوروبا الغربية هذه الخطة استقبالا حسنا(٢) ، حيث أنه من وجهة نظر أوروبية ، كان من العسير عدم الربط بين الأسـعار المنخفضة للطاقة فى الولايات المتحـدة بقدر محـدود من اللامسئولية فى عصر ندرة الطاقة • وفضلا عن ذلك فان زيادة الواردات النفطية الأمريكية غالبا ما تعتبر تهديدا للاستقرار الاقتصادى فى أوروبا(٣) • ومن ثم ، فان الهدف نحو تقليل الافراط فى استهلاك الطاقة ، ثم الوسيلة ، وهى الضرائب ، بدت أصوب ما تكون بالنسبة للرأى العام فى أوروبا الغربية •

بيد أنه لاسباب تاريخية وسياسية ، ينظر الى الحقائق الخاصة بالطاقة من زاوية مختلفة فى الولايات المتحدة ؛ **أولا** : أن الولايات المتحدة تطورت على أسـاس الطاقة الوفيرة والرخيصة ، مما خلق لديها تقاليد تاريخيـة بأنماط استهلاكية تستنزف الطاقة • وان سهولة الانتقال والحركة والسيطرة على درجات الحرارة تعتبر جزءا من الأحلام الأمريكية • وهذا ينعكس فى النمط اللامركزى للتواطن أو الاستقرارية وفى المستويات المنخفضة (للعزل الحرارى) ، وأنظمة وسائل النقل العام التى لم تتطور تطورا كبيرا ؛ **وثانيا** : فنتيجة لوجود مستوى عال فى استهلاك الطاقة • من الناحية التاريخية ، فهناك جماعات ضغط مهمة ذات مصلحة فى الحفاظ على الأنماط القديمة فى استهلاك الطاقة بدلا من الاتجاه

---

(١) الخطة القومية للطاقة ص ٢٥ •

(٢) لوموند ٢٢ ابريل ١٩٧٧ •

(٣) جان كارى ، احداث ازمة الطاقة واثرها على اقتصاد اوروبا والولايات المتحدة ، مجلة السياسة الخارجية ١٩٧٥ ص ٨٥ – ٩٧ •

نحو توفير الطاقة والحفاظ عليها وهكذا فقد اصطدمت خطة الرئيس بشأن الطاقة اصطداما حتميا بالخصائص (الهيكلية) وبالمصالح المكتسبة القومية • ويبدو من المشكوك فيه قوة أو قدرة الزيادة السعرية وحدها على كبح جماح النمو والزيادة فى استهلاك الجازولين • ومن الناحية العملية يبدو أن الطلب على الجازولين فى الولايات المتحدة غير متجاوب نسـبيا للتغيرات السعرية التدريجية(١) • والحقيقة أن الطلب يبدو أكثر تأثرا بتغيرات الدخول من تأثره بتغيرات السعر • كما أنه من المشكوك فيه تحديد الى أى مدى يمكن لزيادة السعر بمفردها أن تحفز الصناعة ، وبشكل خاص المرافق الكهربائية على التحول من النفط الى الفحم • والعقبات فى هذا المضـمار هى التعليمات الخاصة بالبيئة بالنسـبة لاستخدام الفحم ، ولا سيما فيما يتصل بالعناصر الكبريتية فى الغازات ثم المقاومة المحلية لاستخراج الفحم •

وبالاضافة الى التدابير السعرية ، قد يتطلب الأمر اجراء اعادة تنظيم دقيق لقطاع النقل بما فى ذلك استثمارات كبيرة ، والمعونات العامة ، وربما يتطلب الأمر كذلك ترتيبات المباشرة • وتتضمن التدابير المكنة استثمارات ومعونات ضخمة للنقل العام ، واعادة تنشيط وتنظيم نظام السكك الحديدية ، وبرامج الزامية للنقل الجوى ، وفى نهاية المطاف تحديد للنقل البرى للشحنات لمسافات بعيدة • وهذه الاجراءات معقولة من وجهة نظر أوروبية ، أما فى الولايا المتحدة فهى تنطوى على تغيرات عميقة وتؤثر على مصالح قومية مكتسبة ومن ثم يبدو أن انخفاضا كبيرا فى استهلاك الجازولين يتطلب سياسة نقل غريبة على التقاليد الأمريكية ، كما أنها تتسم بالحزم السياسى • وبرغم غياب مثل هذا التخطيط الشامل ، فانه من الممكن أن تؤدى التدابير الموفرة للطاقة على المدى البعيد الى مزيد من استهلاك الجازولين ، حيث أن التوفير فى القطاع العام قد يؤدى الى مزيد من القيادة للسيارات بمعرفة الأفراد أنفسهم •

وفى ضوء هذه الاحتمالات ، فمن المرجح أن تمثل قضايا الطاقة بعدا مهما من أبعاد الصراع فى النظام السياسى الأمريكى لفترة زمنية طويلة • ويمثل الجدل

---

(١) فيرليجير وشيهان ـ الطلب على الجازولين فى كتاب جورجيتلسين ، دراســات فى الاقتصاد الرياضى •

حول خطة الطاقة عام ١٩٧٧ فى جوهره ، مواجهة بين فلسفتين مختلفين لها نتائج مهمة بالنسبة لتوزيع الطاقة • وهنا كرأيان مهمان ضد خطة الطاقة لعام ١٩٧٧ :
الرأى الأول هو أن الأمريكيين سوف يبقون على عاداتهم فى استهلاك البترول وبأى ثمن تقريبا(١) • ويقول **الرأى الثانى** ان الضرائب على استهلاك الطـاقة سوف تخفض درجة أكبر فى مركزية الاقتصاد الأمريكى ، كما يتيح للحكومة الفيدرالية مزيدا من القوة فى الأمور الاقتصادية ، وبالتالى تغيير الميزان الكلى للقوة فى النظام السياسى الأمريكى •

وبهذه الطريقة ، فان المعركة حول قضايا الطاقة لا تقتصر على الطاقة وحدها بل تتعداها الى القضايا التى تتصل بكيفية تنظيم الاقتصاد وكيفية توزيع السلطة السياسية • هذه المضامين المهمة الواسعة قد تقلل من قدرة النظام الاقتصادى الأمريكى لوضع سياسة مقنعة وواقعية للطاقة ولو على المدى القصير أو المتوسط على الاقل • فالضرائب تتضمن أساسا مركزية بالنسبة للطاقة وصناعة القرار الاقتصادى داخل الحكومة الفيدرالية وتقوم على أساس افتراضات تقول بانخفاض المرونة السعرية للعرض ، وعلى أساس أن احتمالات زيادة انتاج النفط والغاز محدودة ولو بأسعار مرتفعة • ان اتاحة السيطرة للقطاع الخاص والسماح لصناعة الطاقة برفع الأسعار والاستفادة من فروق الضرائب ، يفترض أن المرونة السعرية لامدادات الطاقة عالية بدرجة تتيح لقوى السوق توفير مزيد من الطاقة بما فى ذلك النفط والغاز • ان الموازنة بين هذين الرأيين من شأنه أن يخلق صراعات سياسية لعدة سنوات قادمة وأن يحد من قدرة الولايات المتحدة على الحد من نمو الواردات النفطية •

وبغض النظر عن هذه العقبات السياسية ، يبدو أن السوق يتيح شيئا من الاسهام فى موضوع المحافظة على الطاقة فى الولايات المتحدة(٢) • وفى عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ مع ارتفاع النمو الاقتصادى بعد فترة الانحسار ، كانت العلاقة بين معدل النمو الاقتصادى ونمو استهلاك الطاقة منخفضة بدرجة كبيرة عما كانت

---

(١) وول ستريت جورنال اول نوفمبر ١٩٧٧ •

(٢) نظرة عالمية على الطاقة ابريل ١٩٧٨ ، اكسون – نيويورك ١٩٧٨ ص ٨ •

عليه فى الماضى[١] • والواقع أنه يبدو أن معامل الطاقة فى الولايات المتحدة قد هبط الى ٦ر٠٪ وقد يدل ذلك على تغيير عميق فى أنماط استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة ولا سيما فى الاستجابة للزيادة السعرية ، وفى هذه الحالة يتبين ان حرية الولايات المتحدة فى السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة قد تحسنت تحسنا كبيرا •

بيد أنه من العسير استخلاص نتائج على أساس تجربة هاتين السنتين • ان هذا الانخفاض فى معامل الطاقة قد يكون دوريا أكثر مما يكون هيكليا • ومن الناحية التاريخية ، فالعلاقة بين معدلات النمو الاقتصادى ونمو استهلاك الطاقة قد تفاوتت تفاوتا كبيرا من عام لآخر • وكذلك منذ عام ١٩٧٣ يبدو أن نمو الاقتصاد الأمريكى قد اتجه نحو قطاع الخدمات أكثر مما اتجه نحـو القطاع الصناعى • وقد ازداد الانتاج الصناعى بأقل من مجمل الانتاج القومى منذ عام ١٩٧٣ مما يفسر الى حد ما ، انخفاض معاملات الطاقة عام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ • وفى نهاية المطاف فمن المحتمل أن يكون لدى الولايات المتحدة معاملات طاقة منخفضة نسبيا خلال السنوات التى تتحقق فيها نتائج فى المحافظة على الطاقة •

الا أنه بعد انخفاض مستوى استهلاك الطاقة بالنسبة للانتاج الاقتصادى ، يمكن لمعاملات الطاقة أن تزداد مرة أخرى بعد تحقيق امكانيات المحافظة على الطاقة •

ولا يتوافر لأوروبا الغربية نفس القدر من حرية الحركة فى التعامل مع العلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة • فاقتصاديات أوروبا الغربية ، من الوجهة التاريخية قد اعتمدت على الطاقة النادرة والمرتفعة التكاليف نسبيا • ونتيجة لذلك فقد كانت المحافظة على الطاقة موضع اهتمام جدى لفترة طويلة ، ومن ثم فقد كانت القدرة الأوروبية فى الحفاظ على الطاقة مع الابقاء على النمو الاقتصادى محدودة نسبيا بالمقارنة الى مثيلتها فى الولايات المتحدة • وتتصف أسـواق الطاقة فى أوروبا الغربية بالفعل بقيود عنيفة على الاستهلاك وحفز

---

(١) الطاقة ـ لماذا حدثت الأزمة ، نيويورك تايمز ابريل ١٩٧٨ ص ٩٠ ، ٩٠٠

الانتاج • وقد بدأت الواردات النفطية فى أوروبا الغربية فى الهبوط بدرجة طفيفة فى منتصف السبعينات بسبب نفط وغاز بحر الشمال • وسوف تزداد الامدادات الأوروبية من الطاقة بدرجة أكبر من خلال تطوير الطاقة النووية وبترول بحر الشمال أساسا • ويمكن المحافظة على قدر من الطاقة فى القطاع الصــناعى بالاستثمارات فى المعــدات المتوافرة للطاقة والتغيرات فى العمليات الانتاجية •

ومع ذلك يمكن للصناعة فى أوروبا الغربية القول بأن مزيدا من المحافظة على الطاقة قد تخلق عيوبا تنافسية بالنسبة للصناعة الأمريكية • ويمكن تحقيق تغيير أهم فى العلاقة بين استهلاك الطاقة والنمو الاقتصادى اذا تحول النمو فى اقتصاديات أوروبا الغربية بدرجة أكبر نحو قطاع الخدمات ، ولكن هذا يعنى تقليص دور أوروبا الغربية باعتبارها من أرباب الصناعات •

ان سجل أوروبا الغربية فى الطاقة فى أعقاب أزمة النفط لهو أفضل من سجل الولايات المتحدة(١) فقد كانت جهود المحافظة على الطاقة أكبر وكذلك التوسع فى الامدادات المحلية للطاقة •

غير أن البرامج النووية الطموحة قد أثارت المعارضة السياسية بدرجــة متزايدة مما سبب هبوطا فى التوسع فى الطاقة النووية • وكذلك فان الامدادات المحلية المحدودة من الهيدروكربونات تعتبر غير مأمونة نسبيا • ويبدو فى هولندا أن أى توسع فى انتاج الغــاز أمر عسير من الوجهة السياسية ، حتى ولو عثر على احتياطيات جديدة • وفى بريطانيا قد تنفذ سياسة أشد تقييدا للطاقة حين يتحقق الاكتفاء الذاتى فى النفط (حوالى عام ١٩٨٠) •

وفى النرويج قد تكون هناك امكانية لزيادة امدادات النفط والغاز(١) • وتقديرات الاحتياطى فى المنطقة الجنوبية (جنوب خط عرض ٦٢ شمالا) متحفظة لأنه لم يحدث سوى قدر طفيف نسبيا من أعمال الحفر حتى الآن • أما المنطقة الشمالية فتحتوى على نسبة كبيرة من الرصيف القارى لأوروبا الغربية ، وتشير

---

(١) المصدر السابق ص ٤٦ وما بعدها •

المعلومات الجيولوجية الى امكانية العثور على البترول • واذا ما أمكن العثور على النفط والغاز فى هذه المناطق فانه يمكن أن تزداد تقديرات الاحتياطى زيادة كبيرة وقد تصبح النرويج من الدول الأكثر أهمية فى انتاج النفط فى أواخر الثمانينات • ومشكلة استغلال هذه الاحتياطيات المحتملة هى أنه ليس لدى النرويج سوى احتياجات اقتصادية محدودة ونسبة محدودة تتمتع بمستوى معيشى مرتفع • ولذلك فانه يحتمل أن تؤدى خطط زيادة الانتاج زيادة كبيرة الى خلافات سياسية خطيرة •

فالأحداث التى وقعت مثل الانفجارات فى بحر الشمال فى ربيع عام ١٩٧٧ تزيد من حدة هذه الخلافات • ومن الظواهر المعروفة أن خطط الحفر الاستكشافى فى بحر الشمال قد أرجئت الى ما بعد • على أن سياسة النفط النرويجية ولا سيما خفض مستوى الانتاج يمكن أن تصبح مصادر أساسية للصراع بين النرويج وحلفائها وشركائها التجاريين(١) • وفضلا عن ذلك فان النرويج ازاء انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى أوروبا الغربية قد تنتج مزيدا من النفط لأسباب اقتصادية •

ومن بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الأساسية ، نجد اليابان التى يتوافر لها أقل قدر ممكن من حرية الحركة فى مواجهة الاختلافات والمقارنات بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة • وفى عام ١٩٧٥ كانت الواردات النفطية تمثل ٧٦٪ من اجمالى احتياجات اليابان من الطاقة ، مقابل ٥٥٪ فى أوروبا الغربية و ١٤٪ فى أمريكا الشمالية • بل وفى اليابان ، وبما يزيد على الوضع فى أوروبا ، فقد اتسع الاقتصاد على أساس الطاقة الشحيحة والمرتفعة التكاليف نسبيا • ويعنى هذا أن جزءا كبيرا من جهد المحافظة على الطاقة قد بذل بالفعل ، ونتيجة لذلك ، فان نطاق الحفاظ على الطاقة فى القطاع الصناعى من خلال المعدات الجديدة والتغيرات فى العمليات الانتاجية كان محدودا • وكذلك قد ترى الصناعة أن التدابير المتشددة فى المحافظة على الطاقة تؤدى الى سلبيات تنافسية فى التجارة الدولية • وترتبط امكانية ازدياد امدادات الطاقة المحلية فى اليابان ارتباطا مطلقا بالتطور النووى •

---

(١) ادارة الطاقة الفيدرالية الامريكية ، العلاقات بين شركات النفط والحكومات الإجنبية ـ واشنطن ١٩٧٥ ص ١٤٣ •

أنواع التوتر داخل منطقة
منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

تتمتع الولايات المتحدة بقدر من المرونه يفوق ما لدى حلفائها وشركائها التجاريين فى الموازنة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة ٠ وازاء التقيد فى مجال الطاقة عند الأوربيين واليابانيين فان الزيادة الكبيرة فى الواردات النفطية لدى الولايات المتحدة لا تقتصر فقط على خلق مشكلات اقتصادية لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فحسب ، بل وسوف تخلق انقسامات سياسـية كبرى فيما بينها(١) ٠ وان نظرة متفحصة للسياسـة الأمريكية على الواردات النفطية أوائل السبعينات تدل بوضوح على حرية الحركة لدى الولايات المتحدة والقلق الذى يولده هذا الوضوح فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

وقبيل عام ١٩٧٣ كانت الواردات النفطية للولايات المتحدة تخضع للسيطرة والرقابة ، وكانت أسعار النفط المحلية أعلى مما هى عليه فى السوق العالمية ، وبالتالى كانت أسعار الطاقة أعلى فى الولايات المتحدة منها فى أوروبا الغربية أو اليابان مما كان يمثل احدى السلبيات التنافسية للصناعة الأمريكية ، وحافزا على انتاج النفط محليا ٠ وهذا الفارق فى الأسعار يمكن الغاؤه اذا ما رفضت الولايات المتحدة أنواع الرقابة والقيود على الواردات وسمحت بتحرك أسعار النفط المحلية الى مستوى السوق العالمية أو اذا ازدادت أسعار السوق بما يزيد أو بما يتجاوز مستوى الأسعار الأمريكية ٠

أما الاحتمال الثانى فليس بنفس الدرجة من السوء على نحو ما يبدو ٠ والواقع أن هناك دلائل على أنه منذ عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٣ شجعت الولايات المتحدة دول (الأوبيك) على رفع أسعار النفط(٢) وهناك دلائل أيضا تشـير

---

(١) سيوم براون : قوى جديدة فى السياسات الدولية ـ معهد بروكنز ـ واشنطن ، ١٩٧٥ ص ٣٦ ٠

(٢) و٠ ف٠ اوبنهايم ـ لماذا ترتفع أسعار النفط ـ مجلة السياسة الخارجية عدد رقم ٢٥ ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ص ٢٤ ـ ٥٧ ٠

الى أنه بعد أزمة النفط أيدت حكومة الولايات المتحدة بذكاء الدول المتطرفة بالنسبة للأسعار فى منظمة (الأوبيك) وبخاصة ايران(١) ٠ فالى جانب الرغبة فى رفع الأسعار العالمية ، كان من الاسباب الأخرى وراء هذا الموقف هو أن الجزء الأكبر من الفائض المالى لدول (الأوبك) كان يتجه الى الولايات المتحدة ، واذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد شجعت بالفعل على رفع أسعار النفط بعد أزمة النفط فقد كان هذا يتناقض مع مبادرتين هامتين لحكومة (نيكسون) وهما مبادرة المشروع المعروف باسم « الاستقلال » وانشاء (وكالة الطاقة الدولية). وقد يبدو متناقضا أن تشرع حكومة (نيكسون) فى وقت واحد ببرنامج طموح وباهظ التكاليف فى الطاقة ، وتنشىء منظمة لمستهلكى النفط ، ثم تشجع دول (الأوبيك) على زيادة الأسعار ٠

وقد يكون التناقض هنا ظاهريا أكثر مما هو حقيقى أو فعلى ، وقد تكون الصلة بين هذه الحقائق الثلاثة منطقية ٠ فربما استطاعت حكومة (نيكسون) اقتراح مشروع (الاستقلال) لتهدئة الرأى العام الداخلى ، مدركة أن هدف الاكتفاء الذاتى فى الطاقة هدف غير واقعى ٠ كما أنه ربما أنشئت الوكالة الدولية للطاقة للحفاظ على الزعامة الأمريكية والحيلولة دون دول غرب أوروبا واليابان ودون اجراء اتفاقيات وصفقات ثنائية مع دول (الأوبيك) ٠

وفى النهاية ، فقد كان يمكن لحكومة (نيكسون) أن تشجع على رفع أسعار النفط للحفاظ على علاقات ودية مع (ايران) بادراكها أنه بارتفاع أسعار النفط فى العالم فان قدرة الصناعة الأمريكية على المنافسة تتحسن وتتطور ٠

وذلك هو السبب فى أن بعض دول أوروبا الغربية قد تساءلت علنا عما اذا كانت الولايات المتحدة فى ظل حكومتى (نيكسون) و (فورد) قد لعبت دورا مزدوجا فى السياسات النفطية ، بالعمل على تحقيق مصالحها على حساب حلفائها(٢) ٠ على أن التفسير ليس بهذه البساطة فللولايات المتحدة مصالح

---

(١) النفـــط : خونة واشـــنطن ، مجلة لوتوفيل اوبزرفاتور عدد رقم ٦٣٢ عام ١٩٧٦ ص ٣٦ ــ ٣٧ ٠

(٢) المصدر السابق ص ٣٦ ٠

مختلفة وقد تكون متناقضة تماما فيما يتصل بالنفط ، ولذلك فهى تتبع سياسات نفطية قد تبدو متناقضة • وربما لم يكن هذا التفسير كافيا لتهدئة مخاوف دول أوروبا الغربية •

وتعمل الواردات النفطية بمثابة صمام أمن فى قطاع الطاقة فى الولايات المتحدة ، فاستيراد النفط هو أقل الحلول قصيرة المدى اثارة للجدل بالنسبة للمشكلات الأمريكية حول سياسة الطاقة • لكن المزيد من ورادات النفط الأمريكية سوف يزيد من الطلب على النفط فى السوق العالمية ، وهذا بدوره سوف يشجع دول (الأوبيك) على احداث زيادات جديدة فى سعر النفط • وفى ظل هذه الظروف ، تتساءل دول غرب أوروبا التى تناوبتها المخاوف عما اذا كانت هناك مؤامرة وراء زيادة الواردات النفطية للولايات المتحدة • وهى ترى أنه للولايات المتحدة مصلحة حقيقية فى زيادة وارداتها النفطية من زاوية المدى المتوسط •

ان الولايات المتحدة بتطبيق قيود سعرية على النفط والغاز ، والسماح بزيادة الواردات النفطية ، انما هو تحقيق ما يلى :

١ ـ مستوى متوسط لأسعار الطاقة أقل من مستواه فى أوروبا الغربية واليابان بما يتيح ميزة تنافسية للصناعة الأمريكية •

٢ ـ معدل أبطأ فى استنفاذ احتياطيات النفط والغاز المحلى مما يعنى المزيد من الاحتياطيات فى المستقبل •

٣ ـ ضغوط فى النهاية ـ على سوق النفط العالمية مما يؤدى الى زيادات سعرية تجعل من استغلال المصادر البديلة للطاقة أمرا اقتصاديا ، وتضع الولايات المتحدة فى وضع أفضل وأيسر ازاء ما لديها من تكنولوجيا ومصادر •

ولعله من المشكوك فيه أن النظام السياسى والمالى اللامركزى فى الولايات المتحدة سوف يسمح بمثل هـذا التلاعب المحسوب فى الموقف ، ولـكن ذلك لا يستبعد الاحتمال بأنه فى الموقف الحالى الذى يتسم بالركود فى سياسة الطاقة

الأمريكية ، فان الواردات النفطية المتزايدة الناتجة عن هذه السياسة ، قد تصبح في نهاية المطاف وعلى المدى البعيد في مصلحة الولايات المتحدة ٠

ولذلك فان المخاوف لدى دول أوروبا الغربية هي مخاوف مشروعة ولها ما يبررها ٠ ففي موقف الامداد الأكثر تقييدا ، قد يكون ذلك مصدرا رئيسيا للصراع بين الولايات المتحدة ومعظم حلفائها ٠ ومن أعراض هذا الصراع وجود ضغوط كبيرة بالفعل على الولايات المتحدة في المحافل الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وفي وكالة الطاقة الدولية ٠ وقد صرح سكرتير عام وكالة الطاقة الدولية مؤخرا بأن قدرة العالم الغربي على الحد من اعتماده على الواردات النفطية يتوقف على الولايات المتحدة(١) ٠

أولا : ان حجم ومساحة الولايات المتحدة يجعل وارداتها النفطية عاملا حاسما، **وثانيا :** أن نموذجها والمثال الذي تضربه مهم وخطير، وان لم تدفع الولايات المتحدة بعجلة المحافظة على الطاقة وزيادة الامدادات المحلية للطاقة ، فسوف تكون لدى معظم دول أوروبا الغربية واليابان أسباب قوية للمضي في برامج تخزين مصادر الطاقة ، والبرامج النووية ، لكن الغرض هو أن التأثير النفسي للولايات المتحدة سوف يخفض من سرعة برامج الطاقة في الدول الأخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٠ ولا يمكن الا أن تؤدي هذه الاختلافات في نهاية الأمر الى زيادة الخلاف والصراع بين الحكومات ٠

ويمكن لليابان وأوربا الغربية أن تقول بسهولةان الواردات النفطية بالنسبة لها ضرورة حيوية لحياتها الاقتصادية ، لكنها ترف بالنسبة للولايات المتحدة ، وافراط في استهلاك الطاقة ٠ ان خفض النفط بالنسبة لليابان وأوروبا الغربية سوف يؤدي الى انهيار كامل في حياتها الاقتصادية ، أما بالنسبة للولايات المتحدة فلن يعني أكثر من القيود على القيادة الخاصة(٢) ٠

---

(١) اولف لانتزكي رئاسة وكالة الطاقة الدولية ، الولايات المتحدة عامل رئيسي في اقتصاد الطاقة ، صحيفة النفط والغاز ، ١٨ ابريل ١٩٧٧ ص ٢٥ ـ ٣٦ ٠

(٢) جان كاري ، آثار الأزمة الاقتصادية ص ٨٥ ـ ٩٧ ٠

ان نظرة مدققة لموازين الطاقة لا بد وأن توضح هذا الموقف (أنظر الجدول ١٣) ٠ وفى أمريكا الشمالية لا تمثل واردات الطاقة سوى ١٨٪ من مجمل استهلاك الطاقة ٠ وبالنسبة لأوروبا الغربية نجد أن النسبة ٥١٪ ، واليابان ٧٤٪ ٠ وفى أمريكا الشمالية يتجاوز مجمل استهلاك النفط فى قطاع النقل فقط حجم الواردات النفطية (أنظر الجدول رقم ١٤) وفى أوروبا الغربية واليابان لا يمثل استهلاك النفط فى قطاع النقل سوى نسبة طفيفة من الواردات النفطية ٠ وفى عام ١٩٧٤ بلغ مجمل استهلاك النفط فى منطقة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٧٨١ر١ مليون طن ، منها ٦٣٩ مليون طن أو ٣٦٪ استهلكتها قطاعات النقل وكان تصيب النقل البرى فقط ٥٣٠ مليون طن أو نسبة ٣٠٪ ٠ ويجب ملاحظة أن قطاع النقل فى الولايات المتحدة استهلك ٣٩٤٪ والنقل البرى وحده فى الولايات المتحـدة استهلك ٣٣٠ مليون طن وذلك مقابل ١٩٪ من مجمـل استهلاك النفط فى منطقة ذول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، و ٢٨٪ من الواردات النفطية لهذه الدول ٠

البدائل المطروحة
فى منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية

يتضح نطاق الاحتمالات المتاحة أمام دول منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية كمجموعة على المستوى النظرى من خلال العلاقات المقبلة بين المكونات الاقتصادية الثلاثة الأساسية التى تحدد الطلب على الواردات النفطية وهى معدل النمو الاقتصادى ، ومعامل الطاقة (العلاقة بين نمو استهلاك الطاقة ومعدل النمو الاقتصادى) ، ونمو انتاج الطاقة المحلية ٠ ويوضح الجدول (رقم ١٥) صافى الواردات النفطية الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بحلول عام ١٩٨٥ تبعا لتركيبات مختلفة من هذه المكونات الأساسية الثلاثة ٠

وتتمتع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، نظريا بحرية كبيرة فى الحركة فى التوفيق بين السياسات الاقتصادية وسياسات الطاقة ٠ ويمكنها تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادى دون زيادة مفرطة فى الواردات النفطية اذا اتخذت

تدابير ملائمة فى مجال السياسة الخاصة بالطاقة • وعلى سبيل المثال : فان معدل نمو اقتصادى يصل الى ٥٪ لا يمكن أن يحقق بحلول عام ١٩٨٥ سوى نمو متواضع فى الواردات النفطية بشرط انخفاض معامل الطاقة الى ٧ر٠٪ وازدياد انتاج الطاقة المحلية الى ٤٪ سنويا • ومع ذلك فان معدل نمو اقتصادى منخفض نسبيا يمكن أن يحقق زيادة كبيرة فى الواردات النفطية اذا لم تتغير سياسة الطاقة • وعلى سبيل المثال : فان معدل نمو اقتصادى يبلغ ٠ر٣٪ ومعامل طاقة يبلغ ٠ر١٪ مقترنا بازدياد فى الامدادات المحلية للطاقة بمعدل يبلغ ٥ر٢٪ سنويا يتطلب ارتفاع الواردات النفطية عام ١٩٨٥ بنسبة أعلى بـ ٥٠٪ عنها فى عام ١٩٧٥ •

وحتى لو كانت الأمثلة المختارة هى الحالات القصوى ، فان المقارنة تدل على أن هناك مرونة معينة فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية ككل فى مواجهة الموازنات بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة • والمشكلة الكبرى تتمثل فى التكاليف الاقتصادية والسياسية لتدابير سياسة الطاقة بالنسبة للحكومات • والواقع أن معظم حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لديها الانتقاء بين الاختيارات التالية فى العلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة :

١ ــ تحقيق نمو اقتصادى بجهد محدود فى قطاع الطاقة ، وبالتالى زيادات الواردات النفطية •

٢ ــ تحقيق نمو اقتصادى بجهد كبير فى قطاع الطاقة للحد من نمو الواردات النفطية والمرجح أن يكون مثل هذا الجهد مكلفا اقتصاديا ومثيرا لمعارضة سياسية خطيرة • وامكانيات نجاحه أعلى فى الولايات المتحدة عنه فى الدول الأخرى فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ازاء الامكانيات الكبيرة للمحافظة على الطاقة وزيادة امدادات الطاقة المحلية •

٣ ــ تحديد النمو الاقتصادى من أجل الحد من الواردات النفطية • والاختيار الاول يحافظ على النمو الاقتصادى ، وبالتالى سيلبى معظم الأهداف المحلية ، ولكن على حساب زيادة الواردات النفطية ، والتعرض لموقف دولى ضعيف ، أما الاختياران الثانى والثالث فيقللان من التأثير

أو التعرض القومى لتأثير سوق النفط العالمية ، وان كانا يفرضان أعباء محلية فى شكل سياسة نفطية شاملة أو فى شكل ركود اقتصادى •

وكما سبق أن لاحظنا ، فان سياسة الطاقة فى الولايات المتحدة ، من خلال تاثيرهاعلى مستوى الواردات النفطية ، تعتبر عاملا حاسما فى اختيارات الطاقة والسياسات الاقتصادية لمعظم الدول الأخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(١) ، وبالتالى ، فان زيادة الواردات النفطية فى الولايات المتحدة لن تضع ضغوطا على ميزان التجارة الأمريكية فحسب ، بجعل الولايات المتحدة أكثر تعرضا للضغوط الدبلوماسية من الدول المصدرة للنفط ، بل ويعنى أيضا مزيدا من الضغط السياسى من قبل أوروبا الغربية واليابان • على أن هذه الضغوط تمثل مؤشرا يدل الى حد كبير على (الخصائص أو المؤثرات الخارجية) فى النظام السياسى الأمريكى ، وهى تعتبر مشكلات من وجهة نظر المشتغلين بالعلاقات الخارجية ، ولكن منظمة الاقتصاد الأمريكى بمنأى عن هذه المؤثرات الخارجية ، ومن ثم فان تأثيرها السياسى محدود •

ومن ثم فالمؤكد أن ازدياد الضغط الخارجى سوف يؤدى الى زيادة مبادرات الجهاز الحكومى بالنسبة لسياسة الطاقة ، الا أنه بسبب المعارضة المحلية ، فان فرص تحويل هذه البرامج الى قوانين سوف تكون محدودة نسبيا مالم تتطور أزمة دولية كبرى فى مجال الطاقة •

والواضح أن الاحتمالات المستقبلة لامدادات النفط فى السوق العالمية تعتبر عاملا حاسما لرسم سياسة الطاقة فى الولايات المتحدة ومعظم الدول الأخرى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • ولذلك فان نظرة الى استجابة دول (الأوبيك) لاحتياجات دول التعاون الاقتصادى والتنمية تعتبر حاسمة ودقيقة لاستكمال الصورة عن السوق العالمية للنفط فى المستقبل متوسط المدى •

---

(١) جى دى كاردونى ، الطاقة فى اوروبا ، واشنطن ١٩٧٧ ص ٩٦ •

الفصل الرابع

استجابة الدول المصدرة للبترول (الأوبيك)

الخلفية التاريخية

ابتداء من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٣ ازداد انتاج النفط فى دول (الأوبيك) من ٤٣٣ مليون طن الى ١٫٣٠٧ مليون طن مترى أى بمعدل نمو سنوى متوسط يقدر ب ٩ر٨٪ وحتى مع وجود سعر نفطى منخفض مع الاخذ فى الاعتبار آن الدخل الحكومى مجرد نسبة متواضعة نسبيا من مجمل الايرادات ، فقد كان لصناعة النفط المتزايدة الانتاج آثار اقتصادية واجتماعية عميقة فى درل منظمة (الأوبيك) •

ومن الواضح أنه بدون وجود صناعة النفط ، لم تكن دول (الأوبيك) لتبلغ مستوياتها الحالية فى التطور والتنمية(١) •

وقد أدت صناعة النفط الى دفع عجلة عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى التى اتسمت بازدياد التصنيع وانتشار المدن والتعليم • وبحفز هذه العملية ، مهد النظام النفطى الاول الطريق للانتقال الى النظام الجديد • وكان الاحساس فى دول (الأوبيك) آن السيطرة الاجنبية على صناعة النفط والدخل المتواضع بالنسبة لمجمل العائد من النفط أى مجمل الأرباح والدخول الأخرى من النفط ، كان الاحساس أنها غير منصفة • وفى كثير من الحالات ، كان الاستخلاص السريع للموارد القومية المنتهية تصرف غير مسئول من الوجهة الاقتصادية فى صور الاحتياجات للاقتصاد المحلى • وكان الاحساس أن السيطرة الاجنبية على صناعة النفط أمر مهين معنويا وسياسيا •

(١ انظر اديت بن روز ، جوانب من العلاقات الاستهلاكية والانتاجية فى صناعة النفط •

ومن المهم أن نؤكد فى هذه المرحلة الماضى الاستعمارى أو شبه الاستعمارى لكافة دول (الأوبيك) عمليا تقريبا • فاما أنها كانت تخضع للسيطرة الأجنبية المباشرة كما هى الحال بالنسبة للعراق والجزائر ، أو أنها كانت تخضع للسيطرة الاقتصادية من قبل الأجانب مما يحد من سيادتها القومية كما هو الحال فى (ايران) و (فنزويلا) • وربما كان الاستثناء المهم هو علاقة الولايات المتحدة بالسعودية التى تحاشت مشكلات كثيرة تعرض لها الآخرون[1] • ولذلك كانت النظرة الى السيطرة الأجنبية على صناعة النفط على أنها ميراث استعمارى أو شبه استعمارى • ومنذ حرب الأيام الستة فى عام ١٩٦٧ عجزت الدول العربية المصدرة للبترول عن استخدام النفط كأداة ضغط سياسى • وشعرت دول (الأوبيك) أنها تستغل اقتصاديا وسياسيا ، وأن السيطرة الاجنبية على صناعاتها البترولية لا تتفق مع الأهداف المهمة للسياسة الاقتصادية والسياسية الخارجية والكرامة الوطنية •

وكما هو الحال فى دول العالم الثالث ، كانت السيطرة على الصناعة القومية الاساسية تعتبر خطوة مهمة على طريق الاستقلال[2] •

وبرغم أوجه الشبه هذه فان منظمة (الأوبيك) تعتبر ظاهرة فريدة •

ومن الوجهة التاريخية فقد كانت معظم التكتلات الخاصة بالدول المنتجة للمواد الخام غير مستقرة كما أنها انهارت بعد سنوات قليلة بسبب الاخفاق فى تنظيم الحماية وتوزيع الدخول بالعدل والمساواة[3] • والافراط فى الطاقة أدى الى المناقصة ، وتفكك التكتلات الاحتكارية ، وفى النهاية تنظيم الأسعار من خلال السوق[4] • ومنظمة (الأوبيك) ظاهرة خاصة لعدة أسباب ، **أولا :** أن المرونة السعرية للطلب على النفط شديدة الانخفاض ، كما أن النفط يتسم بقاعدة موارد

---

(١) دافيد لونج ، السعودية ، مركز الدراسة الاستراتيجية والدولية ، جامعة جورجتاون ، واشنطن ١٨٧٦ ص ١٨ وما بعدها •

(٢) بن روز ، المصدر السابق ص ٢٢ •

(٣) بول ليو ريكبو : مستقبل النفط فى العالم ، كمبردج ، ماساشوستس ١٩٧٦ ص ٢ •

(٤) نفس المصدر ص ٢٥ •

محدودة بشكل خاص • وفضلا عن ذلك فان الافراط فى طاقة الانتاج غير موزعة توزيعا متساويا ، وهى نقطة سوف نتناولها بالبحث فى موضع لاحق • كما أن تكتل منتجى النفط يعمل بطريقة مرنة نسبيا • والواقع أن منظمة (الأوبيك) لا تفعل أكثر من تحديد سعر النفط ، تاركة مسائل الانتاج ومستويات التصدير للدول الاعضاء •

ويسمح هذا الاجراء بقدر من المرونة ويحرر دول (الأوبيك) من كثير من ألوان التوتر التى أصابت التكتلات التصديرية الاخرى • بيد أن مسألة السعر يمكن أن تكون حاسمة على نحو ما اتضح فى اجتماع منظمة (الأوبيك) فى الدوحة فى ديسمبر ١٩٧٦ حين أرادت السعودية زيادة سعرية طفيفة تقل عما يريده أعضاء التكتل •

ومن الوجهة السياسية ، يمكن وصف منظمة (الأوبيك) كمجموعة مصلحية دولية أو اتحاد نقابى لمنتجى المواد الاولية • فبالاضافة الى وظيفتهـا كمحدد للسعر ، تعتبر منظمة (الأوبيك) ندوة للمناقشات السياسية ومنتدى للمطالب العامة • وتشترك كل دول (الأوبيك) فى نجاح المنظمة وترتبط مكانتها المتطورة فى العالم ارتباطا وثيقا بأداء (الأوبيك) ، وهذا يجعل من الضرورة والمهم بالنسبة لها الحفاظ على التماسك والتضامن السياسى برغم الخلافات الظاهرية فى المصالح ووجهات النظر • وثمة نتيجة لذلك تماسك أيديولوجى فى منظمة (الأوبيك) يفوق ما هو موجود فى معظمه ان لم يكن كل تكتلات مصدرى المواد الأولية فى التاريخ الحديث • وهذا يضيف الى امكانيات (الأوبيك) وفرصها فى البقـاء ويفسر السبب فى أن المنازعات الطفيفة على الأسعار لا تشكل تهديدا مباشرا على هذا التكتل •

والسؤال المهم هو : الى أى مدى تمثل الثورة النفطية تحولا تاريخيا فى اتجاهات امدادات النفط ؟ فدول (الأوبيك) تحصل الآن على أسعار أفضل عن نفطها ، كما تسيطر على انتاج هذا النفط •

فمنذ عام ١٩٧٣ ، حتى عام ١٩٧٥ انخفضت صادرات النفط ، بحيث امتصت الانخفاض فى طلب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

وقد كان انخفاض الانتاج والصادرات يرجع الى تقويم كل حكومة من الحكومات لظروف السوق بأكثر مما كان نتيجة للعمل المشترك المنسق • وبعد عام ١٩٧٥ ، عادت صادرات النفط من دول (الأوبيك) الى الزيادة ، استجابة للطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

الأسباب والدوافع الاقتصادية والسياسية

يمكن النظر الى الصادرات النفطية لدول (الأوبيك) من زاوية اقتصادية ومن زاوية سياسية أيضا • فمن الزاوية الاقتصادية ، نجد الصادرات النفطية لدول (الأوبيك) تمثل استجابة لتكتل احتكارى للمنتجين للطلب فى السوق • ومن الزاوية السياسية ، تعتبر الصادرات النفطيـة لدول (الأوبيك) نتيجة للسياسات والقرارات الميزانية المرسومة فى اطار السياسات الدولية والقومية من قبل عدد محدود من الحكومات • وهذان الرأيان متكاملان • ولكن سنعرضهما منفصلين لأسباب عملية •

فالعوامل الاقتصادية الرئيسية وراء صادرات النفط هى احتياجات الدخل لدى العديد من دول (الأوبيك) وحجم احتياجاتها النفطية ، وظروف السوق • وهذا الوضع الاحتكارى يساعد على التكتل (الكارتيل) أو أعضائه المسيطرين فى التحكم والسيطرة على أسـعار النفط من خـلال القرارات الخاصـة بحجم الصادرات • والاحتكار له هدفان اقتصاديان : زيادة الدخل الى أقصى حد فى المدى القصير ، ثم الحفاظ على وضعه بمرور الوقت • ومن ثم فمن قبيل السلوك الاقتصادى الرشيد بالنسبة للاحتكارين خلق السعر الذى يتيح لهم الدخل الامثل ويمكن تعريف ذلك بأنه الدخل الأكبر الممكن الذى يتمشى مع الطلب المستمر فى السوق ومع الحفاظ على الوضع المسيطر من قبل الموردين للنفط • والافراط فى زيادة الدخل قد يغير بالطلب ، وبالوضع الاحتكارى ، ومن ثم فى الدخل المقبل، كما أن انخفاض الدخل بأكثر من اللازم قد يعنى التقليل من استخدام الامكانيات المقررة للدخل •

ولا بد لأعضاء التكتل الاحتكارى أن يأخذوا فى اعتبارهم عند تحديد حجم الصادرات ليس فقط احتياجاتهم من الدخل ومصالحهم بعيدة المدى بل وظروف

السوق ، وخاصة العلاقة بين الكمية التى تطرح للعرض ، والسعر الذى يصنعونه ٠

ان استجابة الطلب لتغيرات السعر هى العامل الحاسم فى هذا المجال ٠ ومن ثم فان عملية اتخاذ القرار فى (الأوبيك) يمكن وصفها ديناميكيا على النحو التالى ٠ ان أعضاء (الأوبيك) يعرفون أن لديهم احتياجات محددة ، وهم يحاولون زيادة دخولهم للوفاء باحتياجاتهم هذه ٠

وفى ضوء وصفهم الاحتكارى بوصفهم محددين للسعر ، لا بد لهم من تحقيق توازن دقيق ، بوضع السعر الذى يزيد من دخلهم الى أقصى حد ، وذلك دون ارهاق المستهلكين على نحو يؤدى الى هبوط الطلب فى المستقبل أو الى زعزعة وضعهم الاحتكارى من خلال مصادر بديلة للطاقة ٠

أما العوامل السياسية الرئيسية التى تؤخذ فى الاعتبار عند تقدير سعر وحجم صادرات النفط من دول (الأوبيك) فهى أهداف السياسات الاقتصادية ، والمصالح السياسية بعيدة المدى والمرتبطة بالنفط ، وقضايا السياسة الخارجية ٠ ان الوضع الاحتكارى لدول (الأوبيك) يمكنها استخدام النفط كوسيلة ضغط فى السياسة الخارجية ٠ اذ يسعى أعضاء (الأبيك) الى زيادة نفوذها الى أقصى درجة على المدى القصير ثم الحفاظ على مكانتها فى نفس الوقت ٠ وهذا يتطلب قدرا معينا من الحل الوسط لأن ممارسة نفوذ قوى فى المدى القصير قد يثير اجراءات مضادة قد تحد من قدرتها المقبلة على التأثير ٠ وعلى ذلك فان دول (الأوبيك) عند تقدير حجم واتجاهات الصادرات ، لا بد وأن تراعى ليس فقط مصالحها الذاتية وأهدافها السياسية بل والظروف السياسية الدولية ، وبصفة خاصة خصائص الحساسية والقابلية للتأثر بالضغوط السياسية لدى الدول المستوردة للنفط ٠

ويؤكد المنهج الاقتصادى أهمية السوق ، بينما يؤكد المنهج السياسى القرارات السياسية والمصالح القومية ٠ وكلا المنهجين يؤكدان الوضع المسيطر (لمنظمة الأوبيك) فى السوق العالمية للنفط ٠ والتغيرات البسيطة نسبيا فى الاحتياجات الاقتصادية للاعضاء أو مدركاتهم السياسية قد يكون لها آثار مهمة على حجم وسعر ، وربما نمط تجارة النفط ٠

ان السيطرة القومية على صناعات النفط ومعدل انتاجها قد مكن دول (الأوبيك) من تحقيق توازن أفضل بين المحافظة على الطاقة واحتياجاتهم للدخول • وبعض البلاد ، وبصفة خاصة الكويت ، وليبيا ، قد خفضت انتاجها من النفط لاسباب تتعلق بالمحافظة عليها • كما أن الثروة المالية التى خلقتها الثورة النفطية دفعت من عجلة عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى الذى بدأ فى ظل النظام النفطى الاول ، كما حفز على السير فى برامج طموحة للتنمية الاقتصادية • لكن النفط سيظل لسنوات طويلة الثروة القومية الاساسية لدول (الأوبيك) • وهذا يعنى موازنة دقيقة بين احتياجات الدخل ، والمصالح السياسية وسياسات المحافظة على الطاقة •

وفيما بين دول (الأوبيك) ثمة مجال واسع للتنوع القومى برغم العموميات الأساسية التى تأكدت بالنسبة لمواقفها الاقتصادية والسياسية كمجموعة ، وهذه الاختلافات القومية تحدد الطريقة التى تتصرف بها كل دولة من الدول • وأفضل طريقة لفهم التنوع فى سلوك دول (الأوبيك) هى بحث الدوافع المحركة لهذه الدول المكونة للتكتل الاحتكارى •

المواقف المتناقضة لأعضاء (الأوبيك)

من السمات الأساسية فى منظمة (الأوبيك) التوزيع غير المتكافىء فى احتياطات النفط والسكان فيما بين الأعضاء • ويمكن تقسيم (الأوبيك) الى مجموعتين : مجموعة ذات احتياطات محدودة بالنسبة للسكان ، والمجموعة الثانية ذات احتياطيات كبيرة بالنسبة للسكان (أنظر الجدول رقم ١٦) • ودول المجموعة الأولى بسبب احتياطياتها توازى حوالى ٣٠ مثل مستوى انتاج ١٩٧٥ (أنظر الجدول ١٧) ولا يمكن لهذه الدول زيادة انتاجها حتى تستطيع على سبيل المثال ، تمويل المزيد من الواردات دون مزيد من تقليص قدراتها الانتاجية • ومع ذلك فبرغم برامج التنمية فى هذه الدول ، فان احتياجاتها من الدول سوف تجعل من العسير ، بحلول أوائل الثمانينات ، على هذه الدول تحمل أى خسارة فى الدخل • وبرغم ذلك فان دخلها قد ينخفض اذا اضطرت لخفض صادراتها حتى يمكنها ، على سبيل المثال ، الحفاظ على سعر مرتفع للنفط • والدول ذات الاحتياطيات النفطية

الكبيرة أى دول المجموعة الثانية ، فهى تتمتع بقدرات انتاجية طويلة نسبيا • واحتياطياتها المؤكدة تماثل ، فى المتوسط (٧١) مثلا من مستويات انتاجها عام ١٩٧٥ • ومن ثم يمكنها زيادة الانتاج حتى تستطيع ، مثلا ، تحقيق علاقة محددة بين العرض والطلب ، دون أن تضطر لمواجهة احتمال القدرة الانتاجية المحدودة • وهى تستطيع تخفيض الانتاج لأغراض الحفاظ على الطاقة والتحكم فى الاسعار ، وذلك بسبب احتياجاتها المحدودة من الدخل وثرواتها المالية الواسعة •

ومن ثم فان المجموعتين تواجهان مواقف مختلفة ، فلدى احداهما احتياجات كبيرة للدخل ، ثم قدرة محدودة على تنظيم مستواها فى الانتاج ، وللمجموعة الأخرى احتياجات محددة من الدخل ثم حرية حركة كبيرة فى تنظيم مستويات انتاجها من النفط • وبالتالى ، فللمجموعة الأولى مرونة محدودة فى التعامل مع الاختيارات بين السياسة الاقتصادية والسياسة النفطية ، بينما تتصف المجموعة الثانية بالعديد من الاختيارات •

ويمكن وصف هذا التناقض ببحث أدق للموقف فى دول معينة • ففى المجموعة الاولى ، تمتلك ليبيا والعراق أضخم احتياطيات بالنسبة للسكان (بعد الجابون) وأضخم قدرات انتاجية ، وأضخم فوائض فى الميزان التجارى لعام ١٩٧٥ • وفى المجموعة الثانية ، تتصف السعودية بموقف متميز ، اذ لديها أضخم احتياطيات نفطية فى العالم وأطول قدرة انتاجية (بعد الكويت) وأضخم فائض فى الميزان التجارى ، وثروات مالية مهمة • ومن ثم فالسعودية يمكن معاملتها ، بطريقة شرعية ، باعتبارها حالة خاصة • فاقتران موارد مادية ومالية كبيرة بتعداد محدود من السكان يتيح للسعودية قدرة غير عادية على تنظيم مستويات انتاجها وصادراتها • وتمتاز السعودية بالقدرة على اغراق السوق بالنفط أو تخفيض الصادرات تخفيضا كاملا لفترة طويلة • وعلى ذلك فان الاستثمار فى قدرة انتاجية اضافية يمكن النظر اليه باعتباره من قبيل القوة أو القدرة على المساواة السياسية بأكثر مما هى مجرد الاتجاه لزيادة الانتاج • كما يمكن النظر الى تراكم الأصول (الثروات) المالية على أنه مصدر للقدرة على المساواة السياسية • ان اقتران عنصرى المرونة وسيطرة السوق يتيح للسعودية أداة هائلة للضغط السياسى والاقتصادى ولا سيما فى المدى القصير •

ان هذا التوزيع غير المتكافىء فى احتياطيات النفط وفى الانتاج يخلق مصالح اقتصادية متباينة للمجموعتين من دول (الأوبيك) ونظرا لقصر الطاقة الانتاجية لأعضاء المجموعة الأولى ، فان لها مصلحة فى زيادة دخلها الى أقصى حد على المدى القصير بأكثر من استمرار وضعها الاحتكارى على المدى البعيد .

أما المجموعة الثانية فان لها مصلحة فى الحفاظ على وضعها النفطى على المدى البعيد وذلك بسبب طول (عمر) طاقتها الانتاجية ، ومن ثم نجد أن المجموعتين تختلفان اختلافا بينا فى آرائها بالنسبة للدخل الأمثل من النفط . ودول المجموعة الأولى تقوم بتطوير مصادر بديلة للدخل ، لأن احتياطياتها البترولية لن تستمر طويلا . وهى لذلك ذات مصلحة طبيعية فى الحصول على سعر مرتفع لنفطها حاليا من أجل تمويل برامج سريعة للتصنيع . أما دول المجموعة الثانية فلا يحتمل أن تطور وشيكا مصادر بديلة للدخل محليا وعلى نطاق واسع ، بل الارجح أن تعتمد على صادراتها النفطية لعدة أجيال قادمة .

ومع ذلك فان زيادة الاستثمار المالى فى الخارج ولا سيما فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، يتيح مصدرا اضافيا، وفى كثير من الأحوال مصدرا بديلا للدخل . ولذلك فان لدول المجموعة الثانية مصلحة استراتيجية فى ابقاء سعر النفط عند حد تجد معه مشترين ، وبحيث يبقى منافسا للمصادر البديلة للطاقة .

وقصارى القول ، أن دول منظمة (الأوبيك) تندرج فى مجموعتين ، ثم حالة خاصة واحدة على أساس الثروات الطبيعية ، والمصالح الاقتصادية .

المجموعة الأولى :

وهى الدول ذات الاحتياطيات الصغيرة ، وذات التعـداد السكانى الكبير نسبيا ، وطاقات انتاجية أقل من ٣٠ سنة بشكل عام ، وخطط طموحة للتنمية الاقتصادية ، واحتياجات كبيرة للدخول ، ومصلحة فى زيادة دخلها من النفط الى أقصى حد على المدى القصير ومصلحة فى الحصول على اقصى نفوذ سياسى على المدى القصير من النفط .

المجموعة الثانية :

وهى تضم الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى القليل نسبيا ، والطاقة الانتاجية التى تزيد على ٥٠ عاما ، وذات الامكانيات الاقل فى تطوير مصادر بديلة للدخل ، واحتياجات معتدلة من الدخل حاليا ، ومصلحة فى الحفاظ على سوق للنفط على المدى البعيد ، ورغبة فى الاحتفاظ بنفوذ سياسى طويل الاجل • مستمد من النفط ، ومصلحة متزايدة فى الحفاظ على وضع استثماراتها فى الخارج ، وخاصة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

المملكة العربية السعودية :

وهى تتمتع بأضخم احتياطيات نفطية ، وتعتبر أكبر مصدر للنفط فى العالم ، ولها مصلحة فى الحفاظ على سوق للنفط لفترة طويلة ، والحفاظ على نفوذها السياسى المستمد من النفط لأجل طويل ، والابقاء على وضعها باعتبارها أكبر مصدر للنفط فى العالم ، ثم المحافظة على الاحتياطيات النفطية ، وابقاء الاقتصاد العالمى فى وضع يكفل الحماية لثرواتها المالية •

وبطبيعة الحال فان الثروات المختلفة للمصادر ، والمصالح الاقتصادية المختلفة داخل منظمة (الأوبيك) تتيح الأساس لخلافات سياسية خطيرة تجاه سياسة النفط • وهذه الاختلافات السياسية تتصل الى حد ما ، وبشكل مباشر ، بالعوامل الاقتصادية والجغرافية التى سبق أن أشرنا اليها • فالدول ذات الوفرة النسبية فى النفط غالبا ما تكون أكثر محافظة ورغبة فى الحفاظ على مكانتها ، أما الدول الأخرى، ذات النصيب المحدود من النفط فأشد محافظة ، نتيجة الى التطرف والنزوع الى استخدام نفوذها عندما تستطيع ذلك • وهناك برغم ذلك آراء متباينة بين أعضاء الدول بالنسبة للنفوذ السياسى الأمثل الذى يمكنها من أن تحصل عليه من النفط ، ولا تتوازى هذه الخلافات تماما مع خلافاتها الاقتصادية ، بل انها أكثر تعقيدا •

ان التنوع الكبير فى مصالح دول (الأوبيك) يخلق مجموعة من الفئات والعناصر داخل (التكتل) ، وعلى سبيل المثال ، فمن بين أعضاء (الأوبيك) ذوى الوفرة النسبية من الاحتياطيات النفطية يوجد المتطرفون والمحافظون تجاه

مسألة السعر • فالسعودية ، التى تقف بمفردها تقريبا بسبب سيطرتها وتفوقها، يمكن النظر اليها كدولة محافظة رئيسية • والى جانب (قطر) ودولة الامارات العربية المتحدة ، كانت السعودية تؤيد تثبيت أسعار النفط ، وهى تتوخى الحذر فى استخدام النفط كأداة ضغط سياسى على الأجل القصير •

فالكويت ، وهى من الزاوية الاقتصادية عضو فى نفس المجموعة ، غالبا ما تقف فى المنازعات السعرية لها جانب المتطرفين مثل الجزائر والعراق • وهذه الدول على النقيض من المحافظين تسعى لأسعار مرتفعة تتسم بالنزوع الى العدوانية فى استخدام النفوذ السياسى المستمد من النفط • وعلى خلاف الدول ذات الاحتياطيات المحدودة نسبيا ، فللكويت مزيد من النفوذ والتأثير على السعر ومستويات التصدير بسبب مرونتها الزائدة فى السيطرة على الامدادات •

ان التوزيع غير المتكافىء لاحتياطيات النفط بين مجموعتى دول (الاوبيك) يدل على التحول التدريجى للانتاج بعيدا عن الدول غير العربية • وهذا التحول سوف يجعل السياسات العربية أكثر اتصالا بامدادات النفط وأسعار النفط ، كما سوف يدعم موقف منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (الأوبيك) وقد أنشئت (الأوابيك) بعد انشاء (الأوبيك) بفترة طويلة ، وذلك عام ١٩٦٨ من أجل اتاحة تعاون أوثق بين الدول العربية المصدرة للنفط • وحتي لو لم تتدخل (الأوابيك) رسميا فى عمل منظمة (الأوبيك) الدول المصدرة للبترول فمن الواضح أن التحول التدريجى للانتاج سوف يكون له آثار مهمة على العلاقات بين المنظمتين •

فاسرائيل وصراع الشرق الأوسط بصفة عامة يمثلان أهمية كبرى بالنسبة للدول العربية ، وهذا يخلق مزيدا من الانقسامات داخل التكتل • ومنظمة (الأوبيك) ليست معروفة بتماسكها وتضامنها الداخلى ، ولكنها تمثل كتلة صلبة من مصدرى النفط تتخذ خطا متشددا تجاه اسرائيل • فالعرب ، باستثناء العراق ، تعاونوا فى فرض حظر نفطى عامى ٧٣ ــ ٧٤ ، بينما استمرت الدول غير العربية فى تصدير النفط بنفس المستوى (فنزويلا) أو بمستويات أعلى بقدر طفيف (ايران ــ نيجيريا ــ أندونيسيا) •

واحتفظت ايران بصادرات النفط المتجهة لاسرائيل خلال الحظر ، ولكن فى نفس الوقت ضغطت ضغطا شديدا من أجل زيادة السعر • والمواقف الاكثر اعتدالا التى اتخذتها الدول غير العربية خلال الحظر انعكاس لرغبتها فى الايرادات، ولموقفها تجاه اسرائيل •

والاختلاف بين العرب وغير العرب تجاه اسرائيل يؤكد الفوارق الحضارية داخل منظمة الأوبيك ، فنيجيريا ، وفنزويلا ، وايران ، وأندونيسيا ، والدول العربية مختلفة حضاريا ، والمتوقع أن تتصرف تصرفا مختلفا فى السياسات الدولية نتيجة لذلك • ومن الناحية الاستراتيجية فهناك اختلافات واضحة • فالكويت ودول الخليج الصغيرة مكشوفة عسكريا ، بينما بنت ايران نفسها لتصبح قوة مسيطرة فى المنطقة وعنصرا حاسما فى منظمة (الأوبيك) بسبب سيطرتها على الخليج • والمصلحة المشتركة فى النفط والنجاح فى منظمة (الأوبيك) يساعدان على الحيلولة دون انفراط عقد هذا التكتل بسبب الخلافات، وان كانت الاختلافات تؤدى دون شك ، الى التوتر والشد والجذب فى عمل هذه المنظمة •

واذا تطلعنا للمستقبل رأينا أن الخلاف المحتمل داخل دول منظمة (الأبيك) حول القضايا التى لا تتصل مباشرة بالنفط ، سوف تشمل الصراع فى الشرق الأوسط ، وتطورات العالم الثالث • وللدول العربية فى منظمة (الأوبيك) مصلحة مباشرة فى نتيجة الصراع العربى الاسرائيلى ، كما قد ترغب فى تحقيق درجة عالية من المرونة فى المسائل التى تتصل بأسعار النفط والامدادات النفطية لتتمكن من تحقيق مزيج ملائم من الاعتدال والتشدد لأغراض سياسية •

ولكن هذه السياسة قد تؤدى الى توتر العلاقات مع الدول غير العربية فى منظمة (الأوبيك) التى قد تود مزيدا من السيطرة المنظمة على أسعار النفط • وكافة الدول غير العربية الأعضاء ذات تعداد سكانى كبير واحتياطيات نفطية محدودة ، ولا تستطيع أن تستفيد من استخدام النفط سياسيا الا حين تأخذ شكل الزيادة فى السعر كما حدث عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ •

وتواجه السعودية مشكلة مستعصية اذا تمت تسوية الصراع العربى الاسرائيلى • ففى الوقت الحالى تستطيع السعودية عن طريق الابقاء على السعر المنخفض للنفط وضمان الامدادات أن تمارس الضغط على الولايات المتحدة • ويمكن أن نسمى هذا الاستخدام السلبى لسلاح النفط ، وقد كانت اتضحت هذه السياسة وضوحا تاما فى اجتماع (الأوبيك) فى ديسمبر عام ١٩٧٦(١) • فلو تحققت تسوية الصراع العربى الاسرائيلى وربما يحدث ذلك نتيجة للتأثير الامريكى على اسرائيل ، فسوف تفقد السعودية قوة حجتها فى الحفاظ على الاسعار عند مستواها المنخفض أو حتى فى ضمان الامدادات • وفى مثل هذا الموقف سوف تكون السعودية أكثر تعرضا للضغوط من الدول الأخرى فى منظمة (الأوبيك) وكذلك من المجموعات المحلية التى تريد احداث تغيير فى سياسة النفط • ومن ثم فان تسوية الصراع العربى الاسرائيلى قد تكون مفيدة لبعض دول منظمة االأبيك ، بينما تكون ظاهرة الركود المستمر مع انخفاض ألوان التوتر تدريجيا ــ من الناحية الموضوعية ــ على الأقل أكثر فائدة للحكومة السعودية الحالية ، وربما للدول المستهلكة كذلك •

والانقسامات المقبلة حول قضايا السياسة تجاه العالم الثالث يمكن أن تتطور بين دول منظمة (الأوبيك) التى تريد تخفيض سعر النفط لمصلحة العالم الثالث والتى تسعى لمساعدة العالم الثالث بالأموال المتراكمة من خلال رفع سعر النفط • ويمكن للسعودية استخدام ميزان مدفوعات معظم دول العالم الثالث كذريعة لرفض زيادة سعر النفط ، ثم محاولة كسب الدعم السياسى من دول العالم الثالث من أجل تعريض عزلتها المحتملة فى الشرق الأوسط(٢) وقد اقترح دول أخرى فى منظمة الاوبيك ، من الدول الراغبة فى زيادة الاسعار ، تمويل برامج سخية للمعونة الاقتصادية من ايرادات وافرة مجلوبة من زيادة أسعار النفط ، وربما يكون ذلك لمواجهة العبء الزائد الواقع على كاهل العالم الثالث • والحل الاخير قد يتيح لدول منظمة الاوبيك تأثيرا سياسيا أقوى فى العالم الثالث •

---

(١) رويس تيرنر ــ النفط وحوار الشمال والجنوب ــ مجلة العالم واليوم ، فبراير ١٩٧٧ ص ٥٩ ــ ٦٠ •

(٢) المصدر السابق •

ان القوة المكتشفة حديثا لمنظمة (الأوبيك) لم تخلق انقسامات فى التكتل فحسب ، بل كانت لها آثارها المتشعبة على بنيان العلاقات الدولية • ولقد لمسنا فى الفصل السابق تأثير السياسات النفطية على منطقة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وسوف نتناول بايجاز علاقات الشمال والجنوب ، والدول الاقل نموا ثم الكتلة الشرقية •

العوامل الأخرى

فى اطار علاقات الشمال والجنوب ثمة وحدة مثيرة بين الدول المنتجة للبترول والدول الاقل نموا ، تلك الوحدة التى تمثلت فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى الذى عقد فى باريس عام ٧٦ ـ ١٩٧٧ ويبدو هذا التحالف متناقضا مع المصلحة الاقتصادية للدول الأقل نموا ، لأنها مثلها مثل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد عانت من الزيادة فى أسعار النفط • وظاهرة الوحدة هذه وليدة التراث الاستعمارى المشترك للمجموعتين والحاجة للتوافق السياسى ، وقد تحملت الدول الأقل نموا الأسعار النفطية المرتفعة واتخذت موقفا متشددا ضد اسرائيل فى المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واليونسكو • ولقد أقر (التكتل) بهذا التضامن مع مصالح دول الاوبيك فى رفضها ، فصل المفاوضات حول النفط عن قضايا التنمية والاتفاقات السلعية فى المباحثات مع الشمال وبالنسبة لدول الأوبيك والدول الأقل نموا ، يتيح تجمع دول (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) مختبرا أفضل وأكبر لمطالبها(١) •

ومن زاوية الحجم الفعلى لتجارة النفط ، ظلت الدول الأقل نموا خاملة الذكر حتى الآن ، وان كان لها بوضوح دور سياسى مهم • ووحدتها المقبلة مع الدول المنتجة للنفط تجاه اسرائيل وقضايا الشمال والجنوب • يتوقف ـ جزئيا ـ على امكانياتها الاقتصادية • ولقد أدت الزيادة فى سعر النفط الى توتر أوضاع موازين المدفوعات فى كثير من الدول النامية كما حفزت عمليات استكشاف وانتاج

---

(١) بن روز ـ العلاقات الاستهلاكية والانتاجية ـ ص ٢٤ •

النفط • ويجرى قدر كبير من البحث العالمى عن النفط فى الدول الأقل نموا ، بل ان بعض هذه الدول أصبحت من المصدرة للنفط ، بما فى ذلك مصر والمكسيك، وربما ماليزيا وفيتنام • وثمة دول مثل البرازيل ، والهند تغطى جزءا متزايدا من احتياجاتها • ويمكن للدول المصدرة للنفط فى كثير من الحالات الانضمام الى منظمة (الأوبيك ((١) • وبالمثل فان الأغلبية الساحقة من الدول النامية تعتمد على النفط المستورد ، ومع زيادة معدلات التصنيع ، فمن المحتمل ازدياد وارداتها النفطية زيادة سريعة • وتتفاوت قدرة الدول المستوردة للنفط على تسديد ثمن النفط الأجنبى تفاوتا كبيرا • فهناك بعض دول من العالم الثالث قد بلغت حدا من التقدم أو أنها تتمتع بقدرة تصديرية كافية تسمح بدفع ثمن معظم النفط الذى تستورده • وهناك دول أخرى (ومعظمها فى العالم الثالث) غير قادرة ـ على الأرجح ـ على تسديد ثمن وارداتها من الطاقة لفترة طويلة مقبلة • وفى مثل هذه الحالات نلمس أن أخطار النكسات الاقتصادية والأعباء الثقيلة للديون هى أخطار حقيقية ، وتطرح تهديدا على الوحدة السياسية فى دول الاوبيك والجنوب • ومع ازدياد حدة المشكلات النفطية ، ومشكلات الطاقة فى الدول الاقل نموا ـ لا بد لمنظمة (الأوبيك) أن تأخذ مطالبها فى الاعتبار بشكل متزايد •

وطبقا لاحتياجاتها من الطاقة ، فسوف يستجيب العديد من دول العالم الثالث لأسعار (الأوبيك) المرتفعة بشىء من المزج بين السياسات التالية :

١ ـ محاولة استخدام التحالف مع دول (الأوبيك) للحصول على مزايا اقتصادية من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(٢) •

٢ ـ محاولة الحصول على اتفاقيات خاصة مع دول (الأوبيك) لأسعار مخفضة للنفط ، والائتمان والتعويض المالى من خلال المعونة أو الاستثمارات من دول (الأوبيك) •

---

(١) على سبيل المثال ، فهناك العديد من الدول غير الرئيسية المنتجة للنفط مثل ترينداد ، طلبت الانضمام لعضوية (الأوبيك) •

(٢) بن روز ، المصدر السابق •

٣ ـ الانحياز الى جانب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ضد (الأوبيك) على أمل منع زيادات سعرية فى المستقبل أو الحصول على معونة منها لتعويض تكاليف النفط ٠

٤ ـ محاولة تسوية أعباء الديون ، فى بعض الحالات ، من خلال العجز المتعمد عن السداد ٠

٥ ـ تشكيل تكتلاتها الاحتكارية الخاصة ومجموعات المصالح لممارسة مزيد من الضغط من أجل مطالبها ٠

٦ ـ اختيار برامج طموحة لانتاج الطاقة اذا استطاعت ذلك ٠

وبالنسبة لهذا الاختيار الأخير ، فان الطاقة النووية تتيح حلا للدول الثرية نسبيا بين الدول الأقل نموا ٠ ولكنها أيضا مصدر لعدم الاستقرار المتوقع ٠ وقد تحتاج قلة من الدول الأقل نموا للتكنولوجيا النووية ليس باعتبارها حلا فحسب لمشكلات الطاقة ، بل كوسيلة للحصول على الأسلحة النووية ٠ ومن ثم فهى بذلك تزيد من مكانتها ونفوذها السياسيين فى العالم ، على حساب مزيد من عدم الاستقرار السياسى فى العالم ٠

وقد نهجت الصين والاتحاد السوفييتى نهج دول (الأوبيك) فى تحديد الأسعار ٠ ولدى الصين امكانيات وطاقات كبيرة كدولة منتجة للنفط ٠ فانتاجها من النفط قد ازداد زيادة سريعة خلال السنوات القليلة الماضية ، بلغت عام ١٩٧٦ حوالى ٩١ مليون طن تقريبا ٠ وحتى لو استمر الانتاج بمعدلات عالية ، فان نمو الاستهلاك المحلى سوف يحد من كمية النفط المتاح للتصدير(١) ٠

ومن ثم فخلال الثمانينات لا يحتمل أن تصبح الصين منافسا مهما لدول (الأوبيك) فى صادرات النفط الى أسواق الشرق الأقصى ٠ ويمكن استخدام رأس المال والتكنولوجيا الأجنبية على نطاق كبير ، عن طريق المشروعات المشتركة وغير ذلك من الوسائل ، أن تزيد من احتمالات وامكانيات الصين على تصدير النفط زيادة ملموسة ، ولكن يبدو أن هذا الحل غير مقبول سياسيا(٢) ٠

---

(١) مكتبة الكونجرس الامريكى ، التكافل فى المشروعات ، واشنطن ١٩٧٧ ص ٧٣ ٠

(٢) المصدر السابق ٠

ويعتبر الاتحاد السوفييتى حاليا أكبر منتج للنفط فى العالم • ولقد كان لانتاج النفط فى الاتحاد السوفييتى نمو يماثل فى دلالاته انتاج النفط فى الولايات المتحدة ولكن مع بعض التأخر الزمنى • ويبدو أن انتاج النفط السوفييتى الآن يواجه نفس المشكلات التى واجهتها الولايات المتحدة • ففى مناطق الانتاج التقليدية استنزفت احتياطيات النفط واتجه الانتاج باضطراد نحو المناطق الاعسر منالا وبخاصة فى سيبيريا • وهنا نجد أن المشكلات الفنية كبيرة • بخلق التكاليف المرتفعة وأوقات الاستكشاف الطويلة • ومن الاختناقات الاخرى أزمات النقص فى العمالة المدربة ووسائل النقل غير الكافية(١) •

ومن ثم كان من غير المحتمل أن تستمر معدلات النمو السابقة فى انتاج النفط السوفييتى ، بل ومن المشكوك فيه ما اذا كانت أهداف الخطة الحالية قابلة للتحقيق أم لا •

ومع ذلك فمن المحتمل استمرار استهلاك النفط السوفيتى فى النمو بمعدلات مرتفعة نسبيا(٢) • وهذا يعنى أنه فى وقت ما فى أثناء الثمانينات ، يحتمل أن يواجه الاتحاد السوفيتى اختيار الحد من الاستهلاك المحلى ، وتخفيض الصادرات الى دول أوروبا الشرقية ، ومنطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، أو الاعتماد على رأس المال والتكنولوجيا الغربية من أجل زيادة انتاج النفط •

ولكل اختيار من هذه الاختيارات آثار جانبية غير مطلوبة بالنسبة للاتحاد السوفيتى • فالحد من الاستهلاك المحلى قد يبطىء من معدل التطور الزراعى ، والتوسع فى الصناعات البتروكيماوية ، ونمو قطاع السلع الاستهلاكية • وتخفيض الصادرات النفطية لدول أوروبا الشرقية يتضمن خسارة جزئية لأداة من أدوات السيطرة السياسية • وقد اعتمدت أوروبا الشرقية تقليديا على النفط السوفيتى الا أنه فى السنوات الأخيرة اتضح أن امدادات النفط السوفيتية لم تأخذ طريقها الى النمو والزيادة • ونتيجة لذلك ، ازداد دخول أوروبا الشرقية الى سو قالنفط العالمى كمستورد • ولا بد من سداد ثمن المزيد من الواردات النفطية من خارج منظمة (الكوميكون) من خلال زيادة الصادرات ، ويمكن أن

---

(١) المصدر السابق •
(٢) المصدر السابق •

يكون ذلك عاملا مهما فى الهبوط النسبى للتجارة فيما بين دول (الكوميكون) مما يؤثر سلبيا على التماسك السياسى فى المنطقة ٠

ان خفض الصادرات النفطية الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سوف يحد من ايرادات السوفييت من النقد الأجنبى ، مما يؤدى الى الحد من قدرتهم على سداد ثمن وارداتهم من تكنولوجيا الغرب ومن الحبوب وغير ذلك من واردات(١) ٠

ان استخدام رأس المال والتكنولوجيا الغربية على سبيل المثال ، فى شكل مشروعات مشتركة قد يزيد من انتاج النفط السوفيتى ، ولكن قد يتطلب تعاونا وثيقا مع الغرب ، بحيث يربط الاتحاد السوفيتى بمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية(٢) ٠ وقد لايكون ذلك مقبولا سياسيا بالنسبة للاتحاد السوفيتى ٠

وترى بعض المصادر أن النمو المتزايد فى انتاج النفط السوفيتى سوف يبلغ ذروته فى الثمانينات ، ويحتمل أن يصبح الاتحاد السوفيتى مستوردا خالصا للنفط(٣) واذا حدث مثل هذا الموقف ، فقد يؤدى الى زيادة سعرية كبيرة بالنسبة لنفط منطقة دول الأوبيك ٠ كما قد يؤدى الى التنافس بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط ٠ ولن يساعد هذا بالتأكيد على الاستقرار فى المنطقة أو فى سوق النفط العالمية ٠ وازاء هذه الاحتمالات ، فمن المنطقى القول بأن القيادة السوفيتية سوف تعطى أولوية للبحث ولتطوير حقول نفط سوفيتية جديدة ولو بتكاليف باهظة ، لتجنب التحول الى مستورد خالص ٠

---

(١) مجلس الشيوخ الامريكى ، الجغرافية السياسية للطاقة ، الدورة (٩٥) للكونجرس ١٩٧٧ ص ٨ وما بعدها ٠

(٢) التكامل بين المشروعات ، المصدر السابق ص ٧ ٠

(٣) جان اوتو جوهانسين ، السياسة النفطية السوفييتية مجلة السياسة الدولية ١٩٧٦ العدد الثانى ص ٢٠١ ــ ٢٢٣ ٠

البدائل السياسية
فى دول منظمة (الأوبيك)

ان التوزيع غير المتكافىء للموارد والسكان يعتبر عنصرا مهما من عناصر الصراع داخل منظمة (الأوبيك) ، والمثير للدهشة ، أن نفس العنصر يمكن أن يكون بمثابة عامل يساعد على الاستقرار(١) • والسبب فى ذلك أن احدى الدول الأعضاء مسيطرة وتستطيع تنظيم الامداد بالنفط وأسعا ر النفط فى حدود معينة • وسوف يتوقف مستقبل (الأوبيك) وسعر النفط ، الى حد كبير ، على موقف السعودية داخل (التكتل) وعلى أفضليات السعودية وسياساتها •

وفى سوق النفط فهناك علاقة بين سياسة الامداد وسياسة الأسعار • فقرار منظمة (الأوبيك) لتحديد سعر النفط عند مستوى معين لا قيمة له مالم تقم الدول الأعضاء بتحديد انتاجها عند مستوى امدادى معلوم يدعم هذا المطلوب • ولذلك ففى حالة رفع الأسعار أو اذا كان المطلوب كميات أقل من النفط ، فلا بد أن تتمكن منظمة (الأوبيك) ككل أن تكون راغبة فى خفض امداداتها النفطية للحفاظ على هذا السعر • واذا ما ازداد الطلب وأرادت (الأوبيك) تثبيت السعر ، فلا بد أن تكون قادرة وراغبة فى زيادة الامدادات تبعا لذلك • ومن ثم ، فحين توافق (الأوبيك) على سعر معين ، فهى توافق ضمنا على سياسة امدادية معينة ، دون اجراء أى ترتيب رسمى يحدد البلاد التى سوف تتخذ قرارات الانتاج اللازمة لتحقيق هذا السعر • ان القدرة على الحد من الانتاج أو زيادة الانتاج هى التى تعطى (للتكتل) قوته وسطوته ، كما تعطى للأعضاء الذين يتمتعون بحرية الامدادات أكبر قوة ممكنة فى تحديد ورسم الأسعار •

ومن الناحية العملية ، فان السعودية هى التى تلعب الدور الحاسم كمنظم للامداد سواء فى منظمة (الأوبيك) أو فى سوق النفط الدولية • ان انخفاض

---

(١) دانكارت روستو ـ العلاقات الامريكية السعودية وازمات النفط فى الثمانينات ـ مجلة الشئون الخارجية ، ابريل ١٩٧٧ ص ٤٩٤ ـ ٥١٦ •

احتياطيات النفط ، ومستويات الانتاج فى العديد من دول منظمة الأوبيك يزيد من أهمية السعودية باعتبارها أحد الموردين الأساسيين للنفط ، ويزيد من قدرة السعودية على استخدام أداة النفط وان ألقى مزيدا من العبء على احتياطى النفط فى السعودية • ويمكن لهذا أن يبدأ فى طرح مشكلة : وهى الى أى مدى وفى ظل أى ظرف تستطيع السعودية وتقدر على زيادة أو خفض انتاجها النفطى من أجل الدفاع عن سعر معلوم للنفط •

ومع أن الأهمية المتزايدة للسعودية كمورد للنفط تتيح لها وسيلة تأثير داخل منظمة (الأوبيك) وفى سوق النفط العالمى ، فليس لها حتى الآن سيطرة كاملة • ان خطر زيادة أسعار النفط غير وارد بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، اذا استطاعت السعودية تخفيض الانتاج بقدر كاف يتيح زيادة الأسعار اذا ارتفع الطلب على النفط ارتفاعا كبيرا • ومع دول النفط الأخرى ، فان خطر اغراق السوق بنفط رخيص غير وارد الا اذا حققت السعودية طاقة انتاجية كافية ، واذا انخفض الطلب على النفط انخفاضا كبيرا • وكذلك فانه لا يمكن استبعاد امكانية وجود خصم أو منافس للسعودية داخل منظمة (الأوبيك) • ان تحالفا لدول (الأوبيك) من المجموعة الأولى ، أى الدول ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات المحدودة ، مع عدد من دول المجموعة الثانية ، اى ذات التعداد السكانى الصغير والاحتياطيات الكبيرة ، قد يستطيع خفضا فى الانتاج يفوق عائد الطاقة الوافرة ، أى فائض الطاقة فى السعودية • ومن ثم فقد تستطيع هذه الدول فرض زيادة سعرية ولو على المدى القصير الأقل وذلك ضد ارادة السعودية • ولتوضيح صورة الصراعات المحتملة بين الدول الأعضاء فى منظمة (الأوبيك) ، فاننى أقترح طرح نموذج أولى لسلوك منظمة (الأوبيك) ويصف هذا النموذج كيف تستجيب (المنظمة) للطلب على النفط فى السوق العالمية • ويوجد هناك مفهومان أساسيان أو رأيان أساسيان ، الرأى الأول هو (نظرية الفائض) والرأى الثانى هو (نظرية الحاجة) وكلاهما يستند الى التفرقة بين مجموعتى دول منظمة (الأوبيك) •

ووفقا لنظرية (الفائض) فان دول الأوبيك ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات النفطية المحدودة تنتج الكمية بالقدر الذى يفى باحتياجاتها من

الدخل • فالطلب (الفائض) أو الزائد على النفط ينتقل بعدئذ الى المجموعة الثانية من الدول ، أى ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى المحدود • وهنا يتحدد الانتاج طبقا لأفضليات تخزين على الطاقة ، ورفع السعر ، مع تحمل السعودية للبطء الذى يتميز به هذا النظام •

أما نظرية (الحاجة) فترى الصادرات النفطية لكل دول (الأوبيك) محكومة باعتبارات اقتصادية محدودة • فدول المجموعة الأولى ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات المحدودة ، تنتج طبقا لاحتياجاتها من الدخل ، والتى قد تكون أقل من الانتاج بالطاقة الكاملة ، كما أنها تنتج طبقا لنوع من سياسة الاستنزاف • ونتيجة لذلك تتفاوت سياسات الانتاج فى هذه الدول • وبعضها مثل الجزائر ، وايران ، وفنزويلا ، تنتج بمعدل عال من الاستنزاف ، بينما تميل اندونيسيا والعراق ونيجيريا الى شىء من المحافظة أو التحفظ(١) •

أما دول المجموعة الثانية ذات التعداد السكانى الصغير والاحتياطيات الكبيرة فتنتج طبقا للموازنة بين احتياجات الدخل قصيرة الأجل وأهداف السياسة بعيدة المدى وحريتها فى اختيار مستوى انتاجها تتحدد بالقيود المفروضة لاعتبارات فنية ولاعتبارات تتصل بالمحافظة على الطاقة ، وتتحدد أيضا بحجم الصادرات النفطية المطلوبة للوفاء باحتياجاتها من الدخل • كما تأخذ هذه الدول فى اعتبارها الطلب بعيد الأجل على النفط فى دول (الأوبيك) •

وتستطيع دول المجموعة الثانية ممارسة تأثيرها على سعر النفط بطريقتين • فالطاقة الفائضة تتيح لها تغيير الأسعار بزيادة الانتاج ، وعلى العكس يمكنها التأثير على الأسعار بقدرتها على خفض الانتاج والتى أطلق عليها اصطلاح : « القدرة المنعية » أو « القدرة على المنع » وقد أسهمت الطاقة الفائضة فيما سبق فى عدم استقرار التكتلات الاحتكارية(٢) • ولما كان النفط مصدرا غير متجـدد وليس له بدائل منافسة ، فان خفض الانتاج أو القدرة على المنع ، يمكن أن تكون لها أهمية الطاقة الفائضة فى تحديد سعر السوق وعلى ذلك فانه يمكن تخفيض سعر النفط

---

(١) ايكبو ـ مستقبل النفط فى العالم ص ٩٠ ـ ٩١ •

(٢) نفس المصدر •

باستخدام فائض الطاقة لأن هذا من شأنه زيادة الامدادات فيما يتصل بالطلب ، ويمكن زيادة السعر باستخدام (القدرة المنعية) لأن ذلك يقلل من الامدادات فيما يتصل بالطلب • وفى أى صراع داخل منظمة (الأوبيك) حول سعر النفط فان العلاقة بين فائض الطاقة لدى تكتل بعض الأعضاء و « القدرة المنعية » لدى تكتل آخر سوف تحدد القوة النسبية للمجموعتين • وهذا بدوره سوف يكون الأساس للاستراتيجيات التى ينتهجها كل تكتل كما قد تحدد على الأرجح ، نتيجه الصراع •

وسعر النفط يؤثر على توزيع الانتاج بين مجموعتى دول الأوبيك • فالدول دات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى المحدود تسيطر على السعر ، لأنها قادرة على تنويع مستوى انتاجها وهذا بدوره يسمح لها بالتأثير على مقدار ما تصدره دول المجموعة الأولى • وعلى سبيل المثال ، اذا زاد السعوديون من صادراتهم فسوف يتسبب هذا فى هبوط سعر النفط • وللحفاظ على السعر القديم ، لا بد لدول المجموعة الأولى أن تخفض انتاجها تبعا لذلك ، وهذا بدوره يحد من دخلها •

ويمكن لنا الآن الحصول على صورة حية لسلوك دول (الأوبيك) : ففى احتلافات دول (الأوبيك) بالنسبة للأسعار ، يمكن اشتقاق عدد من الاستراتيجيات بالنسبة للأنماط المختلفة لدول (الأوبيك) ، وللدول الراغبة فى سعر مرتفع للنفط ، ووسيلتها الأساسية هى قدرتها على المنع ، فالقدرة على خفض الانتاج يمكن استخدامها لرفع الأسعار • ولذلك فمن الضرورى الابقاء على دخولها عند مستوى محدود للحفاظ على هذه المرونة • وللدول فى المجموعة الأولى مصلحة واضحة فى الأسعار المرتفعة لأنها تريد الحصول على أقصى فائدة من احتياطياتها الصغيرة ، بينما تتحرك الكويت بدوافع مستوحاة بدرجة أكبر من الاعتبارات السياسية والمذهبية • وبالنسبة للدول التى تريد تطورا سعريا أكثر اعتدالا وهى أساسا دول المجموعة الثانية باستثناء الكويت ، فمن قبيل الأهمية الاستراتيجية الحفاظ على فائض طاقتها حتى تستطيع الانتاج وتثبيت الأسعار اذا خفضت الدول المنافسة لها الانتاج لمحاولة رفع السعر •

وفى موقف الصراع المحتمل : فمن الظواهر المتناقضة أنه من مصلحة المجموعة الأولى من الدول أن يكون لدى المجموعة الثانية انتـاج عال وقدر قليل من فائض الطاقة ، ومن مصلحة المجموعة الثانية من الدول أن ينخفض انتاج المجموعة الأولى وأن يكون لديها قدرة محدودة على خفض الانتاج •

وتوضح بعض الأمثلة والنماذج الافتراضية كيف تتفاعل هذه التكتلات داخل منظمة (الأوبيك) فى ظل الظروف المختلفة • فاذا أرادت السعودية فى حالة انخفاض الطلب تدعيم مكانتها فى العالم كمصدر رئيسى للنفط ، فانه بوسعها زيادة سعر النفط ، ومن ثم فان دول المجموعة الأولى سوف تحصل على المزيد من الدخل ، كما يمكنها خفض صادراتها النفطية للحفاظ على احتياطياتها المحدودة • وعلى العكس ففى حالة الطلب المتزايد ، قد تحرص السعودية على خفض الضغط على احتياطياتها النفطية ، وعندئذ تخفض سعر النفط ، على أمل أن تزيد دول المجموعة الأولى من حجم صادراتها النفطية من أجل تجنب الخسارة فى الدخل •

ويمكن لدول (الأوبيك) الأخرى غير السعودية بدء العمل الذى قد يعزز من مكانتها ، فالكويت بسبب احتياطياتها الكبيرة وعدد سكانها المحدود ، تستطيع ، بمبادرة ذاتية خفض صادراتها النفطية الى حد كبير من أجل فرض زيادة السعر بخلق ظاهرة النقص أو الأزمة فى النفط • كما أنها تستطيع زيادة صادراتها النفطية من أجل خفض السعر • ومن ناحية أخرى ، فالدول ذات الاحتياطيات المحدودة والتعداد السكانى الكبير بوسعها خفض انتاجها بطريقة معتدلة فى أى محاولة لرفع السعر • كما أنها تستطيع منافسة السعودية من أجل زيادة دخلها ، الا أنه بسبب فائض طاقتها الانتاجية المحدودة ، فان موقفها ليس قويا(١) ونتيجة لهذا الضعف فسوف يكون لدول المجموعة الأولى فرصه أفضل فى التكتل مع دولة ذات فائض فى الانتاج مثل الكويت • ومثل هذا التكتل يستطيع أن ينافس السعودية بسهولة فى جهود تخفيض أسعار النفط •

---

(١) روستو ومانجو ، منظمة (الأوبيك) ص ١٠٠ وما بعدها •

وتستطيع السعودية مواجهة مثل هذا التكتل بثلاثة أساليب :

١ ـ تستطيع السعى لحل وسط حول مسألة السعر ،

٢ ـ ويمكنها أن تقاوم الزيادة بالحفاظ على سعرها دون تغيير فى حجم صادراتها تغييرا كبيرا ، بخلق سوق مزدوجة على نحو ما كان الحال خلال الشهور الست الأولى من عام ١٩٧٧ ٠

٣ ـ كما يمكنهم زيادة صادراتهم لمحاولة تثبيت سعر النفط ، ولكن ذلك سوف يخلف ضغطا هائلا على احتياطياتهم ٠

وقصارى القول ، فان الصراعات داخل منظمة (الأوبيك) يحددها مزيج من العوامل الخارجية والداخلية ، وأهم هذه العوامل : هى الطلب على نفط دول الأوبيك ، وفائض الطاقة الانتاجية ، واحتياجات مختلف الدول من الدخل ٠ وحتى لو لم تحدث الصراعات بشكل علنى ، فان افتراض هذه العوامل سوف يحدد علاقات القوة داخل التكتل ٠

واستقرار منظمة الأوبيك يتوقف أساسا على التقاء المصالح الاقتصادية والسياسية بعيدة المدى بين هاتين المجموعتين ٠

والخلاصة : أنه لا بد وأن يسود نوع من الحل الوسط والتوافق ٠ فاعتمادا على الطلب على نفط دول (الأوبيك) لا بد وأن تختار السعودية سياسة الانتاج المحدود اذا اقتضت الضرورة حتى تضمن حصول دول المجموعة الأولى على الدخل الذى تحتاجه ٠ وفضلا عن ذلك فان دول المجموعة الأولى ، وربما بالاشتراك مع الكويت ، لا بد أن تحرص على أن تحجم عن استخدام تأثيرها لكى لا يصل الضغط على احتياطى النفط السعودى أبعادا غير مقبولة ٠ وبدون هذا الحد ، فثمة احتمال لأن ينهار (الأوبيك) بسبب التنافس فى الأسعار ٠ وقد يتخذ ذلك شكل السوق المزدوج أو تتابع المنافسة بخفض الأسعار تبعا للظروف ٠

وتتابع المنافسة بالتخفيض السعرى قد تحدث فى حالة الطلب المنخفض نسبيا على نفط دول الأوبيك ، وقد تحتاج بعض دول المجموعة الأولى ، والمرتبطة

بالكويت على الأرجح ، الى زيادة ايراداتها ، واذا ما اعترضت السعودية على زيادة السعر ، فانه يمكن لهذه الدول زيادة انتاجها وأن تنافس السعر السعودى بالتخفيض محاولة بذلك الحصول على نصيب أوفى من السوق ، وبالتالى على دخول أكبر ، بيد أنه استجابة لذلك فان دول المجموعة الثانية ، وبخاصة السعودية ، يمكنها زيادة انتاجها وتخفيض السعر الى أدنى من ذلك ٠ وفى النهاية يتوقف تداعى التنافس بتخفيض السعر بسبب فائض الطاقة الانتاجية المحدودة لدول المجموعة الأولى بالنسبة للطاقة الانتاجية للسعوديه ٠ وبالتالى فسوف يستقر السوق عند حد تنتج فيه دول المجموعة الأولى بأقصى طاقتها ولكن بايرادات أقل من النفط(١) ٠

وينشأ سوق ذو مستويين فى حالة الطلب المرتفع حيث يظهر صراع حول السعر ٠ وعلى فرض أن دول المجموعة الأولى ، والمشتركة مع الكويت ، على أرجح الاحتمالات مرة أخرى ، تطلب زيادة سعرية كبيرة ، واعترضت السعودية ثم هددت السعودية باغراق السوق بالنفط اذا خفضت الدول الأخرى انتاجها ، عندئذ يقرر التكتل وصف تصرف السعودية بأنه من قبيل الغش والخداع ، ويستخدم قدرتها المجمعة على المنع لتخفيض الانتاج عند حد معين يكاد يكفى باحتياجاتها من الدخل ، وعندئذ لن يكون أمام السعودية الا الاختيار مما يأتى :

١ ـ استخدام فائض طاقتها الانتاجية لزيادة الانتاج وتعويض التخفيض الذى احدثته الدول الاخرى ٠

٢ ـ مسايرة الطلبات السعرية للدول الأخرى ، مع خسارة مقابلة للمكانة السياسية ٠

٣ ـ اختيار سوق ذات مستويين ، وربما كان ذلك بمساعدة قطر ودولة الامارات العربية والسعودية فى حالة السوق ذات المستويين ، لا يمكن الا أن تستمر هى وحلفاؤها فى بيع النفط بالسعر القديم

---

(١) المصدر السابق ص ١٠٢ ـ ١٠٣ ٠

وبنفس الكميات ، ومع حصول بقية دول (الأوبيك) والدول المصدرة الأخرى للنفط على سعر أعلى ٠

وسوف يتحدد الارتفاع فى السعر بوجود سوق ذات مستويين ٠ وسوف يستمر هذا الوضع مادامت السعودية غير قادرة أو غير حريصة على زيادة انتاجها لتخفيض السعر واذا كان السعوديون ينتجون عند مستوى قريب من الحد الأقصى للحفاظ على النفط ، فقد يقبلون نظاما ذا مستويين بدلا من السحب والاستنزاف من احتياطياتهم ٠

والنظام ذو المستويين فى منظمة (الأوبيك) ينطوى على مضامين سياسية خطيرة ٠ كما أن رفض السعودية الخضوع لضغوط (الأوبيك) لرفع الأسعار سوف يزيد من عزلتها داخل الشرق الأوسط[1] وعندئذ تجد السعودية نفسها فى بيئة أقل صداقة وأقل استقرارا من الناحية السياسية ٠ وقد يكون لمثل هذا التغير نتائجه السياسية داخل السعودية نفسها ، بخلق انقسامات داخلية تجاه السياسة الرسمية وسوف يكون للسعودية مصلحة فى الانضمام الى تكتل جديد من أجل ممارسة النفوذ والتأثير داخلها وللحفاظ على العلاقات مع جيرانها عند مستوى ودى نسبيا ٠

وقد يحصل المستوى الأعلى من (التكتل) على دعم ومساندة ضمنية من مصدرى النفط ، ممن لا يريدون لأغراض سياسية ألا يكون لهم صلة رسمية بهذا التكتل ٠ والمرشحون المحتملون يضمون مصر ، والمكسيك ، وبريطانيا ، والنرويج ، والاتحاد السوفيتى ، اذا استمر مصدرا للنفط والتكتل المنقسم قد يخلق ــ وقتيا ــ أرباحا تجارية قصيرة المدى بالنسبة للمستهلكين أو على المدى البعيد ، فيمكن أن تعزل أغلبية الدول المصدرة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وتزعزع بشكل خطير من تأثير السعودية ٠ فى منظمة (الأوبيك) ، وفى الشرق الأوسط وزيادة نفوذ مصدرين آخرين مثل العراق وليبيا والاتحاد السوفيتى ٠

---

(١) تيرنر : حوار الشمال والجنوب ص ٦٠ ٠

وقد تتجه ايران مدفوعة بمصالحها الاقتصادية الى المشاركة فى المستوى الأعلى من التكتل الاحتكارى ، وفى هذه الحالة سوف يتزعزع النفوذ الغربى فى ايران وربما يكون ذلك فى مصلحة الاتحاد السوفيتى • وهذا قد يعنى انخفاضاحادا فى النفوذ الغربى فى الشرق الاوسط بأسره(١) •

وفى النهاية قد يكون للانتكاس فى تسوية الصراع العربى الاسرائيلى نتائج مهمة على امدادات النفط وتماسك منظمة الأوبيك •

وقد تتجدد فى دول عربية كثيرة الدعوة لاستخدام النفط كسلاح ، وبالتالى يمتد الضغط لانتهاج هذه السبيل الى السعودية ؛ وعندئذ تواجه السعودية الاختيار بالمجازفة بخوض صراع مع الدول العربية الأخرى أو مع الغرب • والصراع مع العرب الآخرين قد لا تحتمله السياسات الداخلية فى السعودية ، وقد يؤدى فى نهاية المطاف الى ظهور نظام مفرط فى التطرف ومناهض للغرب • وثمة احتمال آخر : وهو أنه فى ظل السوق المزدوجة ، قد توفر السعودية نفطا رخيصا نسبيا للولايات المتحدة بسبب علاقاتها الثنائية الوثيقة ، مما يرغم دول أوروبا الغربية واليابان على التنافس مع بقية دول العالم على النفط غير السعودى الأكثر فى تكاليفه والأقل ضمانا فى الحصول عليه • وهذا من شأنه أن يخلق ألوانا حادة من التوتر داخل حلف الأطلنطى • ويوجز الجدول (١٩) مجموعة متكاملة من السيناريوهات (المشاهد) بما فى ذلك حالات الطلب المتوسط •

---

(١) لجنة مجلس الشيوخ عن الطاقة والموارد القومية بالكونجرس الامريكى ـ الوصول الى النفط ، العلاقة الامريكية مع السعودية وايران ، الكونجرس ٩٥ ، الدورة الاولى ، ١٩٧٧ ص ١١١ وما بعدها •

الفصل الخامس

الاقتصاد السياسى لأسعار النفط

سوف يتناول هـذا الفصل بعض العناصر والمكونات الدقيقة فى أسعار النفط وهى مكونات سياسـية واقتصادية • ويؤكد على التفاعل بين منظمة (الأوبيك) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأكثر مما يؤكد مكانة جانب واحد فقط • وسوف يبدأ التحليل بنظرة على التفاعل بين المجموعتين، ثم يتجه الى تأثير التنافس ، والحدود النظرية للأسعار وتوزيع عائد النفط ، ثم يحاول بعد ذلك تجميع هذه الملاحظات بالنظر الى الاحتكارات المستقبلة لأسعار النفط •

التكافل بين المستهلكين والمنتجين

فى ظل النظام النفطى الثانى حدثت اسـتجابة وتفاعل منظمة (الأوبيك) لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى اطار التكافل المتبادل • ويمكن تمييز أربعة مستويات :

١ ـ فهناك اعتماد متبادل قائم على تجارة النفط • فالجانبان يمثلان عـلى التوالى أكثر من ٩٠٪ من الواردات والصادرات النفطية •

٢ ـ وثمة اعتماد متبادل قائم على التجارة خارج نطاق النفط : فدول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية هى المورد الرئيسى للسـلع الغذائية والاستهلاكية والسلع الرأسمالية والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة لدول (الأوبيك) ، ومن ثم توفر دول (الأوبيك) أسواقا تصديرية مهمة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

٣ ـ وهناك اعتماد مالى متبادل : فدول منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية تعتمد على اعادة دوران الفوائض المالية لدول (الأوبيك) ، كما أنه

لكثير من أهم دول (الأوبيك) مصالح مالية متزايدة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومدلول ذلك أن القوة الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تحدد العائد على الاستثمارات المالية لدول (الأوبيك) ٠

٤ ــ وثمة اعتماد سياسى متبادل خلفه الموقف فى الشرق الأوسط وهذا يهم الولايات المتحـدة بصفة خاصة وهى ذات تأثير عـلى اسرائيل والسعودية ، وهذه لها بعض التأثير على الدول العربية الأخرى ٠

وفى اطار التكافل الاقتصادى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ودول (الأوبيك) يمكن تعريف حرية الحركة لكل طرف بأنها درجة استقلال كل طرف عن الآخر ، أى قدرة كل طرف على أن يستغنى عن السـلع والخدمات التى يتيحها الطرف الآخر ٠ ومن ثم فان حرية الحركة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، هى دلالة ومؤشر على مقدار حاجتها الى نفط دول (الأوبيك) والحاجة الى توفير الصادرات لدول (الاوبيك) والحاجة الى اعادة دوران أموال (الأوبيك) ٠ وفى المقـابل فان حرية الحركة بالنسـبة لأعضاء (التكتل) هى دلالة على مقدار حاجتها لبيع النفط لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، واستيراد السلع من دول المنظمة ، وتلقى الدخل من الاستثمارات المالية فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

وكما سبق أن رأينا : فان المجموعتين ، تنظمان ، الى حد ما ، اعتماد كل منهما على الأخرى من خلال السياسات الاقتصادية ٠ والعلاقه بين السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة فى منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية تحدد مستوى الواردات النفطية ٠ وفى المقابل : فالعلاقة بين السياسة الاقتصادية وسياسة انتاج النفط فى دول (الاوبيك) تحدد مستوى الصادرات النفطية ٠ وعلى ذلك فالتكافل الاقتصادى بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول (الأوبيك) له صفة التكامل ويعطى انطباعا بالتوافق والانسجام ٠ ولكن هذه العلاقة غير متوازنة : فدول (الأوبيك) أقل اعتمادا على منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ؛ لأنها كمجموعة ، تصدر النفط بما يتجاوز احتياجاتها

الاقتصادية ، والحفاظ على فائض وافر فى موازينها التجاربة ، وموازين المدفوعات ٠ وبالاضافة الى ذلك فان أسوا قالنفط خارج منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية فى ازدياد ٠ ومن ثم فان دول (الأوبيك) تستطيع أن تستغنى بسهولة نسبية عن جزء كبير من دخلها من دول منطمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠ ولا شك أن دول (الأوبيك) تحتاج الى واردات السلع الرأسمالية ، والسلع الاستهلاكية والأسلحة من دول التعاون الاقتصادى والتنمية ، لكن تخفيض هذه الواردات لن يلحق الضرر الكثير بدول (الأوبيك) ٠ وكذلك فان الدخل من الاستثمارات فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية يتيح مصدرا اضافيا للدخل للدول المؤثرة ماليا فى منطمة (الأوبيك) وعلى العكس فان دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أكثر اعتمادا على منظمة (الآوبيك) من أجل النفط ، وأسواق التصدير ، واعادة الدوران المالى مما يجعل لدول (الأوبيك) اليد الطولى ٠ ومن ثم يبدو ، أنه فى أى مواجهة بين المجموعتين ، فان دول (الأوبيك) سوف الآن ولسنوات قادمة هى الأقوى والأكثر سيطرة ٠

وحين ننظر الى اتجاه القرن الحالى ، فان الصورة تختلف ؛ فبالنسبة لدول (الأوبيك) نجد عمليتين متوازيتين ومتفاعلتين ، وهما : استنزاف احتياطيات النفط ، ونمو احتياجات الدخل ٠ وهذا يعنى أن دول (ألأوبيك) لا بد أن توفق زمنيا (تزامن) بين تطور الموارد الأخرى للدخل مع استنزاف احتياطيات النفط أو المجازفة بمواجهة مرحلة فى القرن القادم بعد نفاذ النفط ، وبدون موارد بديلة للدخل ، وتعداد سكان أكبر ، وربما بدون موارد بديلة للطاقة ٠ ودول (الأوبيك) فى سباق من الزمن ، كما أن تفوقها وسيطرتها بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ذات فترة زمنية محدودة ٠

وفى النهاية ، سوف تطور دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموارد البديلة للطاقة ، وتقلل من اعتمادها على نفط منظمة (الأوبيك) وعلى الصادرات لدول الأوبيك وعلى اعادة دوران أموال (الأوبيك) ٠والواقع أن دول (الأوبيك) قد تصبح على المدى الطويل معتمدة على دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول (الأوبيك) ذات التعداد السكانى الكبير ٠ واحتياطيات النفط المحدودة

سوف تحتاج على الأرجح لأسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من أجل صادراتها الأخرى • وفى النهاية سوف تحتاج الدول المؤثرة ماليا فى دول (الأوبيك) الى العائد على استثماراتها فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كمصدر بديل للدخل • وفضلا عن ذلك فكلاهما قد يحتاج للواردات من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بأكثر مما هى عليه الآن فى اطار النمو الاقتصادى والسكانى •

ويتضمن هذا التشخيص أن دول (الأوبيك) لا بد وأن تمارس سيطرتها على نحو يتسم بالحرص والحذر • ومسائل أسعار النفط وامداداته تنطوى عـلى الموازنة بين النفط والمصالح المالية للدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى الصغير ، والموازنة بين المصالح قصيرة المدى وطويلة المدى بالنسبة لدول (الأوبيك) كلها • وهذه الموازنات ، فى كثير من النواحى أصعب بالنسبة لدول المجموعة الثانية منها على الدول الأعضاء ذات التعداد السكانى الكبير ، والاحتياطيات النفطية المحدودة ، وان احتياجات واختيارات المجموعة الأخرى ، على نحو ما رأينا معروفة ومعلومة تماما •

وبالنسبة لدول منظمة (الأوبيك) يمكن النظر الى هذه الموازنات باعتبارها قضايا ادارية استثمارية أى باعتبارها قضـايا تتناول التقليل الى أقصى درجـة من الأخطار وزيادة العوائد الى أقصى درجة تبعا للاختيارات المطروحة • والبدائل ، أساسا هى :

١ ـ الاستثمار فى التنمية الاقتصادية الداخلية •

٢ ـ الاستثمار فى الأموال فى الخارج •

٣ ـ الاستثمار فى النفط فى باطن الأرض[١] •

---

(١) ألود جبرتى ، الأزمة النفط ، مشكلة المنتجين فى دراسة رجائى الملاخ وكارل ماكجواير ، الولايات المتحدة وموارد الطاقة العالمية ١٩٧٧ ص ١٣٠ ـ ١٣١ •

ولكل اختيار خطورته وعائده المحتمل ٠ والتنمية الاقتصادية تحمل أقل مجازفة وأكبر عائد بالنسبة لدول (الأوبيك) ذات الأعداد السكانية الكبيرة والاحتياطيات النفطية المحدودة ٠

أما دول (الأوبيك) المجموعة الثانية ، ذات الأعداد السكانية الصغيرة ، والاحتياطيات النفطية الكبيرة فلا يمكنها استخدام هذا الاختيار بنفس القدر والى نفس المدى بسبب الطاقة الاستيعابية المحـدودة لاقتصادياتها ، وبالتالى لابد وأن تحسب وتقدر بمعدل اجتماعى مخفض للعوائد ، وهى لذلك تواجه باختيار : اما انتـاج النفط والاسـتثمار فى الأصول فى الخارج ، أو عدم انتاج النفط والاستثمار فى احتياطيات النفط فى الداخل(١) وبالاستثمار فى احتياطيات النفط فى الداخل ، تتجنب البلاد أخطار الاستثمار فى الخارج مثل انخفاض قيمة النقد من خلال التضخم ، وأسعار الصرف المتغـيرة ، أو الخسـائر أو حتى التأميم ٠ ولكن حفظ النفط فى باطن الأرض يحمل عوامل خطورة هى أن القيمة التصديرية لبرميل النفط فى المستقبل سوف تكون أقل من القيمة المستقبلة لاستثمار مدار ادارة حسنة سبق القيام به فى وقت مبكر بعوائد بنفس النفط(٢) ٠

وبالتالى فان التنويع قد يكون هو الاختيار الصحيح ٠ ومع ذلك فان العائد على الاستثمار الأجنبى حتى الآن بالنسبة لمعظم منتجى الفائض فى دول (الأوبيك) يبدو أقرب ما يكون الى الصفر ٠

ويتسم هذا الاختيار بالتعقيد ؛ لأن دول (الأوبيك) من المجموعة الثانية ، والسعودية بمفردها لها تأثير كبير فى سوق النفط الدولى وفى الاقتصاد العالمى الى حد أنه لقراراتها تأثير مباشر على سعر النفط وعلى تدفق رأس المال فى العالم ٠ وهنا ينتهى حد التوازى فى الاختيارات الاستثمارية للمستثمرين الأفراد ٠ وبدلا من ذلك ، تصبح قرارات (الأوبيك) مسألة توازن دقيق بين المصالح النفطية والمصالح المالية ، وبين المصالح قصـيرة الأجل مقابل المصالح طويلة الأجـل ٠

---

(١) المصدر السابق ص ١٣٠ ٠

(٢) المصدر السابق ص ١٣١ ٠

وعلى سبيل المثال : اذا اختارت الدول ذات الفائض فى (الأوبيك) أو السعودية بمفردها ، استثمار المزيد في احتياطيات النفط فى الداخل ، فان ذلك سوف يلحق الضرر بالاقتصاد العالمى ويعرض للخطر مصالحها المالية ، وكذلك مصالحها على المدى البعيد ، ومن ناحية أخرى ، اذا قررت دول الفائض ، أو قررت السعودية بمفردها توسيع أستثماراتها فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فقد يلقى هذا بضغط شديد على احتياطياتها النفطية ، مما يعرض للخطر مصالحها طويلة الأجل ٠

وفى السنوات الأخيرة تأرجح الموقف السعودى تجاه أسعار النفط بين تأييد التجميد وبين قبول زيادة محدودة فى السعر ٠ وهذا نتج جزئيا عن التطورات فى صراع الشرق الأوسط وعلاقات الشمال والجنوب ٠ وهناك عامل اضافى : وهو حاجة السعودية لابراز قوتها من وقت لآخر داخل منظمة ويعكس أيضا مشكلة السعودية الحقيقية فى مسائل أسعار النفط وامداداته ٠ فمع ازدياد الضغط على احتياطياتها النفطية نتيجة لزيادة الطلب وانخفاض الانتاج داخل دول الأوبيك الأخرى ، فان هذه المشكلة تزداد تفاقما ٠ واليوم تكمن قوة السعودية فى أنها تضع لنفسها سياسة (استنزاف) أو حدا أقصى معلوما لصادراتها النفطية ٠ والمعدل الحالى للاستنزاف يقترب من ٦٠ سنة ٠ ومع تحسن معدلات الاستخلاص ، ثم مع الاستكشافات الجديدة المحتملة فقد تزداد الاحتياطيات وبرغم ذلك سوف تستشعر السعودية بمزيد من الضغط على احتياطياتها ، ويمكن أن تفترض أنه فى وقت ما خلال الثمانينات ، فان السعودية لا بد أن تفرض سياسة (استنزاف) وأن تضع حدا أقصى على انتاجها(١) ٠ وهذا الحد الأقصى ، من الوجهة الواقعية ، سوف يتراوح بين المستويات الحالية للانتاج (حوالى ٤٤٠ مليون طن عام ١٩٧٧ وبين رقم أعلى من ذلك بمثلين أو ثلاثة أمثال(٢) ٠

وعلى أى حال فان مجرد وجود سياسة (استنزاف) سعودية سوف يكون له أثر عميق على أسعار النفط ، ومن ثم يمكن القول بأن منظمة (الأبيك)

---

(١) كارول ويلسون ، الطاقة ، احتمالات عالمية ، ماكجروهيل ١٩٧٧ ص ١٣١ ٠

(٢) نفس المصدر ٠

لا تعمل حاليا باعتبارها (تكتلا) احتكاريا يحافظ على أسعار النفط مرتفعة بشكل مصطنع لفترة محدودة من الزمن بقدر ما تعمل كمنظمة تكيف تطور أسعار النفط طبقا وتبعا للأسباب السياسية ، فى ضوء تكاليف الاحتمالات بعيدة المدى٠

وهذا يدل على مدى التعقيد والتشابك فى التكافل أو الاعتماد المتبادل بين منظمة (الأوبيك) ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

المنافسة

فى ظل النظام النفطى الثانى ، يبدو أن العلاقة بين العرض والطلب لها تأثير أقوى مما كانت عليه فى ظل النظام النفطى الأول ٠ فمنذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٧ انخفض السعر الحقيقى للنفط الى حوالى ٢٠٪ ويرجع جزء كبير من هذا الانخفاض الى الانحسار فى الطلب والى أن السوق الميدانية للنفط قد أوضحت بشكل عام أسعارا أقل من سعر منظمة (الأوبيك) ٠ ومع الاستبعاد الجزئى للتكامل الرأسى من خلال تأميم انتاج النفط فى دول الأوبيك فهناك عدد كبير من المشترين والبائعين المستقلين على نحو متبادل ، والسوق الوسيطة الآن أقوى فى احتمالاتها ٠ وهذا من شأنه أن يخلق مزيدا من المنافسة وذبذبات سعرية أشد ٠ وفى ظل النظام النفطى الثانى من المحتمل أن يغطى السوق الميدانى والمعاملات قصيرة الأجل نسبة كبيرة من التجارة الدولية للنفط أكثر مما كانت تغطيه فيما سبق ٠ ومع تنويع وتطوير دول (الأوبيك) للعمليات اللاحقة مثل التكرير والنقل بل والتسويق ، فقد تظهر منافسة أشد فيما بينها ، وقد يدفع هذا بأسعار منتجات النفط ، بل والنفط الخام الى الانخفاض(١) ٠

ومما يجب ملاحظته برغم ذلك أن الانخفاض فى السعر الحقيقى للنفط اتخذ صورة تدهور السعر الاسمى بسبب التضخم ، ثم عزوف منظمة الأوبيك عن زيادة السعر الاسمى للنفط ما بين ١٩٧٤ ، ١٩٧٧ ٠ وقد يكون ذلك ناتجا عن

---

(١) لويس ليرنر ، وجيمس بيدور ـ البتروكيماويات السودية والايرانية وتكرير النفط ـ الحرب التجارية فى الثمانينات ، مجلة الشئون الدولية ، اكتوبر ١٩٧٧ ص ٥٧٢ ـ ٥٨٦ ٠

مخاوف منظمة (الاوبيك) من السوق ، وربما كان القلق ازاء قوة اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، على المدى البعيد له دور فى هذه الظاهرة . ومنذ عام ١٩٧٤ ظهر تنويع كبير فى أسعار النفط تبعا للجودة وبخاصة مع النفط ذى النسبة المنخفضة من عنصر الكبريت والذى يحصل على سعر مرتفع .

وخلال السنوات القادمة ، سوف يتأثر السعر الحقيقى للنفط أساسا لمجموعتين من العوامل : العلاقة بين العرض والطلب ، ودرجة المنافسة . فاذا كان الطلب راكدا ، وازدادت العمليات الفرعية لدول منظمة الأوبيك ، فسوف يترتب على ذلك ازدياد المنافسة وانخفضت الأسعار الحقيقية للنفط وسوف تكون هذه ظاهرة قصيرة الأجل ، ومن المحتمل أن تؤدى الأسعار الحقيقية المنخفضة للنفط الى مزيد من التعاون النشط بين دول (الاوبيك) لتعويض الانخفاض فى الدخل الحقيقى . ومع ذلك فانه بازدياد العمليات الثانوية سوف تزداد صعوبة التعاون، كما قد تضطر منظمة الأوبيك الى البت فىموضوع القرار الخاص بتوزيع الدخل ، وقد يجعل هذا (التكتل) أكثر تعقيدا أنه يخلق الضغوط الشديدة ، بل وربما تؤدى الى انهيار مؤقت . ولكن ذلك لن يؤدى الى توسيع قاعدة الموارد ، وازاء امكانيات العرض المحدودة ، فسوف تظهر فرص اعادة انشاء (التكتل) بعد فترة من الزمن . والسابقة التاريخية لذلك هى انهيار تكتل شركات النفط عام ١٩٣١ ، ثم اعادة انشائها عام ١٩٣٤(١) .

ومن ثم ففى اطار الاتجاه العام للزيادة السعرية قصيرة الأجل قد تحدث ذبذبات كبيرة قصيرة الأجل سواء لأسباب تتصل بالسوق أم لأسباب سياسية . وهذا يثيرموضوع الحدود الممكنة لسعر النفط .

---

(١) كرستوفر توجنهات ، وادريان هاميلتون ـ النفط ، المشروع الكبير ، لندن ١٩٧٥ ، ص ٩٧ وما بعدها .

الحدود السعرية

هناك مجموعتان منفصلتان من الحدود التي تنطبق على سعر النفط : احداهما تقوم على أساس انتاج الطاقة ، وتحدد **المجموعة الثانية** في ضوء الاعتبارات المالية الدولية • ففى اطار الابقاء الخاصة بانتاج الطاقة ، نجد أن الحـدود هي تـكلفة الانتاج في المناطق الأيسر وصولا وتكلفة البدائل • وفى اطار المالية الدولية • تعرف الحدود بأنها قدرة الدول التي تستورد النفـط على سداد ثمن هـذا النفـط ،واحتياجات الدخل للدول المنتجة للنفط •

ومن خصائص سوق النفط : أنه في اطار انتاج الطاقة ، نجد الاختلاف كبيرا بين الحدود العليا والحدود الدنيا[١] •

ويمكن تقدير الحد الأدنى بأنه تكاليف الانتاج في منطقة الخليج العـربى والفارسى ــ حوالى ١٥ر٠ دولار للبرميل مضافا اليها ٦٠ر٠ دولار للبرميل فى اوروبا الغربية أو على الساحل الشرقى للولايات المتحدة • أما الحد الأعلى فلا يعرف هذا التعريف القاطع • فالنفط الصناعى والنفط المشتق من الفحم ومن الزيت الحجرى ، ومن رمال الستار ، والزيت الثقيل ، الخ) الذى قد يحل على الفور محل الزيت التقليدى فى اسـتخداماته النهائية فمن المقدر بشكل عام ، أنه يتـكلف مثلين أو ثلاثة أمثال السـعر الحالى للنفط ، فى حدود ٢٥ دولارا الى ٤٠ دولارا للبرميل •

وعند تقدير الحـد الأعلى ، فثمة اعتباران مهمان : **الاعتبار الأول** : وهو أن انتاج النفط الصناعى لم يتم حتى الآن بشكل تجارى ، وعلى نطاق واســـع • ولا زالت هناك مشكلات فنية ، ومشكلات تتعلق بالبيئة لم تحل أو لم تظهر حتى الآن ، وقد تتصاعد التكاليف الى معدلات أعلى من الانتاج على نطاق أوسع • **والاعتبار الثانى** : هو أن تكلفة البدائل قد ارتفعت مع سعر النفط ، ومع تحرك

---

(١) دانكوارت ا• رستو ، وجون مانجو ــ الأوبيك ، النجاح والاحتمالات ، مطبعة جامعة نيويورك ، نيويورك ١٩٧٦ ص ص ١١٠ •

أسعار النفط للارتفاع عام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ارتفعت أسعار الفحم واليورانيوم ، دون أن تزداد صعوبة التعدين ، ودون تآكل قاعدة الموارد تآكلا كبيرا ، كما حدث بالنسبة للنفط • وفضلا عن ذلك فان تقديرات التكلفة للمصادر الجديدة للطاقة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، وكانت متقدمة على سعر النفط قبيل ارتفاع السعر ، ولا زالت متقدمة حتى الآن •

وهذا لا يدل على وجود مؤامرة طاقة على نطاق دولى واسع ، بل تدل على أن النفط محدد أساسى لأسعار الطاقة عموما • والسبب فى أن النفط يلعب هذا الدور هو أن العرض والطلب على المصادر الأخرى للطاقة غير مستجيبين نسبيا للتغيرات السعرية كما أن المنافسة أبعد ما تكون عن الكمال •

وقد يحتفظ النفط بدوره هذا كمحدد للسعر لمدة طويلة • وعلى ذلك فمع ازدياد سعر النفط التقليدى فان أسعار الأشكال الاخرى للطاقة قد ترتفع • وكذلك هناك احتمال للتفاعل بين سعر النفط وسعر اليورانيوم وفى السنوات الاخيرة ، ازداد سعر اليورانيوم زيادة تفوق كثيرا سعر النفط • واذا طبقت البرامج النووية الحالية ، وتأجلت مشروعات تطوير المفاعل الانشطارى أو الاندماجى على حد سواء حيث يمكن انتاج اليورانيوم ذاتيا من عناصر أخرى أن ينمو الطلب على اليورانيوم الى الحد الذى يكفى لرفع السعر الى درجة كبيرة ، وقد يصبح اليورانيوم فى النهاية محددا لسعر الطاقة ، بحيث يتبعه بعد ذلك الزيت والفحم • وهذا يدل على أنه من الناحية النظرية قد يرتفع سعر الطاقة ارتفاعا كبيرا جدا ، وعلى أن جهاز السعر بمفرده ليس مؤثرا تأثيرا خاصا فى دفع الانتقال السهل من أحد مصادر الطاقة الى المصدر الآخر •

وفى ضوء العوامل المالية ، فان الحد الأدنى لسعر النفط يتحدد باحتياجات الدخل لدول (الأوبيك) وفى عام ١٩٧٥ ، كان هناك الحد الأدنى حوالى ٥ دولارات للبرميل أو أقل من نصف السعر الدولى للنفط • وعند هذا السعر كان يمكن أن يتوافر لدول (الاوبيك) كمجموعة ميزان تجارى متوازن • لكن المشكلة بطبيعة الحال هى أن احتياجات الدخل تتفاوت داخل (الكتل) وبالنسبة لبعض الدول

الاعضاء ذات التعداد السكانى الكبير وذات الاحتياجات النفطية المحدودة ، فقد وصل الحد الأدنى بالفعل الى السعر الفعلى للنفط ، وسوف تحتاج هذه الدول فى السنوات القادمة بشكل متزايد الى رفـع سـعر النفط وفى نفس الوقت فان (الاوبيك) كمجموعة سوف يتوافر لها فوائض مالية كبيرة •

وبالنسبة للعنصر الدولى المالى لأسعار النفط ، فمن العسير أن تحدد تحديدا دقيقا ماذا سيكون الحد الأعلى • ويمثل سعر النفط بالفعل عبئا خطيرا على موازين مدفوعات كثير من دول منظمة التعاون الاقتصـادى والتنمية • وتمثـل الزيادة السعرية عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ انتقال الدخل من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى دول (الاوبيك) بمالا يقل عن ٢ر٥٪ من مجموع الناتج القومى لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية • ومن العسيرالتأكد من أن ذلك كان عبئا خطيرا لدول التعاون الاقتصادى والتنمية مجتمعة • ولكنها أصابت بعض الدول بأكثر مما أصابت دولا أخرى • ومن الأمثلة النموذجية على ذلك ، ايطاليـا واليونان والدانمارك • وسعر النفط ليس بطبيعة الحال ، هو المصـدر الوحيد للمتـاعب الاقتصادية فى هذه الدول ، فاليونان تعتمد اعتمادا شبه مطلق على النفطالمستورد وهى تحاول الحفاظ على ميزان تجارى ايجابى فى صالحها • وألمانيا الغربية حالة مماثلة ، ولذلك فمن الصعب تحديد مستوى سعر النفط الذى يعوق بشكل خطير النمو الاقتصادى فى منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية ، وان كان يمكن القول ، برغم ذلك ، أن حدوث زيادة مفاجئة أكثر ضررا من زيادة سعرية تدريجية بمرور الوقت •

وبالنسبة للعنصر المالى الدولى ، فانه يمكن الحصول على صورة أوضح للحد الاعلى لسعر النفط بالنظر الى السلوك الاستهلاكى وتأثيره على المنتجين ، فالزيادة السعرية تعتبر منطقية بالنسبة للمنتج مادامت المرونة السعرية للطلب باقيـة دون أى تأثير أو ركود ، أى مادامت الزيادة فى السعر لم تؤد الى خفض الطلب الذى يتسبب فى نقصان الدخل الكلى[١] •

---

(١) ام• اولمان ، ضرورة الحذر تجاه الاسعار ، مجلة ابروليوم اكونومست ـ عدد سبتمبر ١٩٧٧ ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ •

أما تحديد موقع هذه النقطة فيتوقف على العديد من العوامل مثل مستويات الدخل وأفضليات المستهلكين والضرائب فى الدول المستهلكة • وعلى أى حال فهذه النقطة الحرجة لمرونة الطلب تبدو بعيدة كل البعد • وتدل التجربة الاخيرة على أن المرونة السعرية للطلب قصيرة الأجل لا تتجاوز فى أقصاها (١ر٠)(١) •

وهذان البعدان أو هذان العنصران لأسعار النفط أى انتاج الطاقة ، والحدود المالية الدولية ، توحى بنوع من السعر الأمثل أو السعر الصحيح للنفط ، ولكن كلاهما تشوبه بعض العيوب •

فمن زاوية انتاج الطاقة ، يستند السعر الصحيح للنفط على التكلفة الحدية للانتاج ، أى التكلفة بالنسبة للمنتج للتزويد ببرميل اضافى من الانتاج • ويرى بعضهم أن هذا النظام فى التسعير يتيح الاستخدام الأمثل للموارد المنتهية ، ويشجع على تطوير البدائل وذلك حين تصبح ضرورية(٢) ومن هذه الزاوية ، فقد كان سعر النفط مغالى فيه بالارتفاع فى ظل النظام النفطى الأولى — فى معظمه — لأنه من المفروض — نظريا — أن يقترب من تكلفة الانتاج فى أيسر المناطق منالا ، وأسهلها بلوغا(٣) •

ومع ذلك فمن هذه الزاوية أيضا ، يتضح أن سعر النفط كان مبالغا فى انخفاضه فى ظل النظام النفطى الثانى ، لأنه لم يكن كافيا للحفز على تطوير المصادر الجديدة للطاقة على نطاق واسع(٤) •

وهذا يدل على أن سعر النفط قد تأثر فى ظل ظروف مختلفة كل الاختلاف بعوامل غير التكاليف الحدية ومن حيث الحدود المالية الدولية ، يمكن القول بأن السعر الصحيح للنفط انما يتحدد بفعل احتياجات الدول المصدرة والدول المستوردة ، وخاصة بفعل موازين مدفوعاتها •

---

(١) اكسون : نظرة على الطاقة العالمية — نيويورك اكسون ١٩٧٧ ص ٦ •

(٢) اوكمان : السوق العالمى للنفط ، دار نشر جامعة هوبكنز ١٩٧٢ ص ١٤ •

(٣) نفس المصدر •

(٤) ويلسون : الطاقة — الاحتمالاتره العالمية ص ٨٩ وما بعدها •

ويبدو أن مثل هذا التسعير يتيح التوزيع الأمثل والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة ، ويمكن أن يحفز التنمية الاقتصادية لكل من الدول المنتجة والدول المستهلكة ·

ومن هذا المنطلق ، فان سعر النفط يعتبر مبالغا فيه بالارتفاع مادام يتيح لمصدرى النفط كمجموعة فائضا ماليا كبيرا ، وعلى نفس الأساس ، فان سعر النفط كان مبالغا فيه بالانخفاض فى ظل النظام النفطى الأول · أما من زاوية انتاج الطاقة فان الارتفاع المفاجىء فى سعر النفط قد ينظر اليه كظاهرة مقبولة ازاء التحول التاريخى وتغير التكاليف الحدية طويلة الأجل · ولكن من الزاوية المالية الدولية ، فان الزيادة السعرية المفاجئة لا تعتبر أمرا مستحسنا ، اذ أنها تخلق انتقالا مفاجئا فى الدخل وتوزيعا للموارد الاقتصادية المحدودة أقل من المستوى الأمثل ·

النقطة الحرجة للسعر

اذا ازداد سعر النفط ، فسوف يجعل عند حد معين استغلال المصادر البديلة للطاقة ظاهرة اقتصادية بالنسبة لكل من المنتجين والمستهلكين · ولكن ما هو هذا السعر ، ومتى يبلغ هذا المستوى ؟ هذه أسئلة دقيقة ، ان اقتران مستوى السعر والتوقيت يمكن أن يطلق عليهما اصطلاحا (النقطة الحرجة للسعر) وعلى سبيل المثال فان تطوير المصادر البديلة للطاقة يتطلب السعر (س) من الدولارات فى البرميل فى السنة (ص) · والنقطة الحرجة للسعر تشير الى متوسط الزيادة المطلوبة فى السعر الحقيقى للنفط خلال السنوات القادمة لتحقيق الانتقال الى المصادر الأخرى للطاقة (انظر الجدول ٢٠) ·

ان النمو المعتدل فى الطلب على النفط يطيل من المدة التى يتواجد خلالها بوفرة نسبية النفط التقليدى ، ومن ثم يقلل من الزيادات السعرية السنوية المطلوبة للانتقال الى الطاقة البديلة · وبنفس الأسلوب فان التقدم المحدود فى تخفيض تكاليف المصادر البديلة للطاقة يمكن أن يزيد من معدل نمو الأسعار المطلوب للانتقال الى هذه المصادر الأخرى · وان اقتران مثل هذين التغييرين

أى التحول فى السعر الحرج من حيث الوقت ، ومن حيث المستوى ، سوف يكون لهما أثر واضح وملموس على معدل التغيرات السعرية المطلوبة ٠

وعلى سبيل المثال : فان التحرك من النقطة الحرجة للسعر من ٢٥ دولارا للبرميل عام ١٩٨٥ الى ٢٢٫٥٠ دولارا للبرميل عام ١٩٩٠ يقلل من الزيادة السعرية المطلوبة من ١٫٨٪ سنويا الى ٤٫٦٪ سنويا ٠ والمؤكد أنه سيكون لمثل هذا الاجراء تأثير مهم على العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ٠

عائد النفط

يميز حجم وتوزيع عائد النفط ، أى مجمل الارباح والدخول من النفط ، ما بين النظام النفطي الاول ، والنظام النفطى الثانى ٠ ففى ظل النظام النفطى الأول كان عائد النفط يعادل تكلفة النفط بعدة مرات ، وقد ذهب الجزء الأكبر من هذا العائد ، أى حوالى ٩٠٪ تقريبا الى الشركات ، والى حكومات الدول المستهلكة ، مع حصول الدول المنتجة على أقل من ١٠٪(١) من هذا العائد ٠ وفى ظل النظام النفطى الثانى ، فان مجموع عائد النفط أكبر بكثير بسبب ارتفاع سعر النفط دون زيادة مقابلة فى متوسط تكاليف الانتاج ٠ وقد أعيد توزيع عائد النفط ، لمصلحة دول (الأوبيك) وهى تحصل الآن على حوالى ثلث عائد النفط مع انخفاض الحصة النسبية لشركات وحكومات دول منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

ومع ذلك ، فبسبب الزيادة السعرية ، نجد أن الايرادات الفعلية لشركات النفط والحكومات المستهلكة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من النفط المستورد أعلى مما كانت عليه فى ظل النظام النفطى الأول ٠ وهذا يعنى أن الزيادة السعرية لدول (الاوبيك) لم تنتقل فحسب الى المستهلك ، بل وقد أضيف الى زيادتها فى الطريق ، من أجل اتاحة هوامش أو حدود أكبر لايرادات الشركات والحكومات ٠

---

(١) على جيله ، تسعير النفط ، دور القوة المسيطرة ، مجلة (الأوبيك) يونيو ١٩٧٧ ٠

والواضح أن السيطرة على السعر النهائى للنفط ، أى مقدار ما يدفعهالأفراد المستهلكون ، ليست فى أيدى الدول المنتجة للنفط بشكل مطلق • بل تشترك فى هذه السيطرة منظمة (الاوبيك) وشركات النفط وحكومات الدول المستهلكة(١) •

ومن ثم فان شركات النفط وحكومات البلاد المستهلكة لا تزال تجنى أرباحا طائلة من النفط • وهذا يتضح فى دراسة مقارنة لتكوين الأسعار النهائية للنفط (الجدول رقم ٢١) •

وتمثل حالة فرنسا (الجدول رقم ٢٢) ، حيث ترتفع نسبيا الضرائب المحلية على المنتجات النفطية ، ان هذا التطور يعتبر تمثيلا واضحا • وتستطيع الحكومات فى الدول المستهلكة ، بسبب اسهامها فى الاسعار النهائية للنفط ، أن تؤثر فى تنمية أية زيادات فى سعر النفط ، فهى تستطيع بصفة خاصة ، أن تختار الى حد ما ، بين حماية اقتصادياتها القومية من زيادة السعر وتضخيم تأثيرها المحلى • ويتضح هذا بنظرة على التجربة فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، كان لزيادة السعر الدولى للنفط عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ أثران متميزان • **الأثر الأول** هو أنه خلق عبئا جديدا على ميزان المدفوعات ، **والأثر الثانى** أن المستهلكين خفضوا استهلاك النفط تخفيضا طفيفا ، أى أنهم أنفقوا أموالا أقل على السلع والخدمات الأخرى ، وبالتالى تخفيض المستوى القومى للنشاط الاقتصادى •

وازاء الاستعمالات المتعددة للنفط فى العديد من المنتجات والعمليات ارتفعت أسعار كثير من السلع والخدمات ، بما يضيف للضغوط التضخمية • وفضلا عن ذلك ففى ضوء الموقف الاقتصادى عام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ الذى ساده التضخم وتدابير السياسة الاقتصادية التقليدية الهادفة للحد من التضخم ، جاءت الزيادة

---

(١) هنريك ا• هاوثاكر ــ ثمن النفط فى العالم ، واشنطن ١٩٧٥ ص ٣٣ (معهد السياسة العامة للمشروعات الامريكية) •
The American Interprise Institute of Public Policy

السعرية فى النفط لتضاعف من خطورة هذه الأحـوال • وعـلى ذلك يبدو أن الاستجابات السياسية لكثير من حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للزيادة السعرية تستثير ظاهرتى التضخم والانحسار • وربما كانت السياسة الاقتصادية مسئولة عن الانحسار بأكثر من مسئولية الزيادة فى السعر الدولى للنفط وربما أدت استجابة عديد من حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ثم الضرائب المرتفعة على المنتجات النفطية الى اسهام هامشى فحسب فى خفض استهلاك النفط وتحديد طفيف فقط فى الضغط على ميزان المدفوعات وقد أدت هذه السياسة فى الواقع ، الى تضخم أثر الزيادة السعرية بمزيد من التحييد للطلب على السلع والخدمات الأخرى والاضافة الى التضخم •

وفى مواجهة المزيد من الزيادات السعرية فى النفط مستقبلا فسوف يكون للحكومات الاختيار فى امتصاص الصدمة محليا ودوليا • فاذا ما زادت الضرائب والرسوم فسوف تبطىء الاستهلاك وتخفض مصروفات وارداتها النفطية ، بحيث تحد من تعرضها لضغوط منظمة الأوبيك على حساب اقتصادها الداخلى • وكذلك فان الضرائب والرسوم الحكومية الزائدة تمثل ظاهرة تضخمية وابطاء النمو فى الداخل وعلى العكس ، فان انخفاض الضرائب والرسوم يمكن أن يحقق سعرا ثابتـــا للمستهلك الذى يؤدى الى تحصين الاقتصاد المحلى واستبعاد الضغط التضخمى لارتفاع سعر النفط ، وتجنب الآثار السلبية على النمو الاقتصادى • ومع ذلك ، فان الضغط على ميزان المدفوعات ، سوف يزداد ــ دوليا ــ لأن الاستهلاك سوف يبقى عند المستويات السابقة مع ارتفاع سعر النفط •

وتشير التجارب الاخيرة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنميـــة الى أنه من العسير خفض استهلاك النفط من خلال التغيرات السعرية وحدها ، بيـــد أن استهلاك النفط يتـــأثر بالتغيرات فى مســـتوى النشاط الاقتصـــادى • ولذلك فالانحسار احدى الطرق لتعديل الواردات النفطية ، كما أن التضخم الزائد يمكن أن يقلل من مصروفات الاستيراد بالأسعار الحقيقية ، ولكى يبدو أن هذه الوسائل باهظة التكاليف اجتماعيا ، وخاصة اذا نظرنا الى الانخفاض الملحوظ فى مـــدى فعاليتها ومن السهولة بمكان تحمل العبء الزائد على ميزان المدفوعات عن طريق

الاقتصاد الذى يتسم بالتوسع بأكثر من الاقتصاد الذى يتسم بحالة من الركود أو الانحسار • ويصدق هذا بصفة خاصة اذا كانت هناك توسعات دولية فعالة تتولى اعادة دوران الفوائض المالية الناتجة عن النفط وهكذا يبدو أن التجربة الأخيرة تميل لصالح الأخذ باتجاه التخفيض فى نسبة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من عائد النفط لمصلحة قوتها الاقتصادية المحلية •

ويمكن النظر الى الدعم السعرى الأدنى لوكالة الطاقة الدولية كمحاولة للتغلب على الخلاف الداخلى فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وفى نفس الوقت استعادة جزء من عائد النفط من منظمة (الأوبيك)(١) • والدعم السعرى الأدنى حاليا (٧ دولار للبرميل) ليس له أهمية عملية كبيرة ، لكن المبدأ يستحق الاهتمام • وحتى يصبح الدعم السعرى الأدنى حافزا فعالا فى تطوير المصادر البديلة للطاقة ومن ثم يضيف الى استقلال منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مجال الطاقة ، فالمطلوب أن يبلغ هذا الدعم السعرى الأدنى ٢٥ دولارا للبرميل ويمكن بلوغ هذا المستوى تدريجيا خلال فترة من السنوات حتى يصبح مقبولا من الناحية السياسية • ويمكن أن يأخذ شكل الضمان السعرى أو الدعم للمنتجين والمستثمرين للطاقة فى منطقة وكالة الطاقة الدولية ، وللحيلولة دون ارتفاع السعر الفعلى للنفط فى السوق العالمية الى هذا المستوى ، فيمكن أن يتركب – جزئيا – من رسم على النفط المستورد الى منطقة وكالة الطاقة الدولية(٢) • والواقع أن هذا الرسم سوف يصبح ضريبة جديدة على مستهلكى النفط، ويمكن توجيه الأموال المدفوعة فى هذا الرسم الى خزائن دول وكالة الطاقة الدولية.

ومن الوجهة النظرية ، يمكن لمثل هذا الرسم على الواردات أن يحول دون اتجاه سعر النفط فى السوق العالمية الى مزيد من الزيادة ، بل وقد يؤدى الى انخفاض فى السعر الدولى للنفط وقد يحدث ذلك اذا انخفض الطلب انخفاضا فعالا نتيجة لزيادة السعر ، ومن النتائج المهمة حدوث وضع أقوى لميزان المدفوعات فى الدول المستهلكة • وهذا يعنى – نظريا – نقل الدخل من دول (الأوبيك)

---

(١) المصدر السابق ص ٣٤ •

(٢) نفس المصدر ص ٣٣ •

الى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية دون الاضرار سواء بالدول المنتجة فى هذه المنظمة ، مثل كندا والنرويج وبريطانيا ، والولايات المتحدة ، بدرجة أقل أو الدول المستهلكة من العالم الصناعى • واذا نجحت مثل هذه الاشتراكية فسوف تضعف بشدة منظمة (الأوبيك) بل وقد تصيبها بالانهيار • وسوف يؤدى الهبوط على النفط فى السوق العالمية الى حفز بعض دول (الأوبيك) على خفض الانتاج لحماية السعر ، بينما يتجه الآخرون لزيادة الانتاج للحفاظ على الدخول ، وبالتالى فسوف تصاب وحدة منظمة (الاوبيك) وتماسكها بالضعف الخطير •

ومن الناحية الواقعية فقد تعتبر مثل هذه الاستراتيجية على الأرجح تهديدا من قبل منظمة (الأوبيك) وقد تدفع للانتقام ، وقد تستطيع دول الاوبيك مجتمعة أو فرادى أن تخفض انتاجها من النفط ، وبالتالى خلق أزمة فى السوق العالمية بما يترتب على ذلك من زيادات سعرية • ومن ناحية ثانية فان دول (الاوبيك) بوسعها أن تطرح اتفاقيات ثنائية مواتية للدول التى ترفض الانضمام الى خطة وكالة الطاقة الدولية أو الحد من الصادرات للدول التى تنضم اليها • أضف الى ذلك أن هناك أخطارا تنطوى عليها تلك الاستراتيجية ، اذ قد تستثير تغيرات سياسية فى الدول المهمة فى منظمة (الاوبيك) بما يؤدى الى انتهاج سياسات أفضل صداقة ومودة تجاه الدول المستهلكة •

ومن العقبات الأخيرة هى أن خطة السعر الأدنى تتطلب وقتا طويلا قبل أن يتاح لدول وكالة الطاقة الدولية مستوى أعلى من الاستقلال فى مجال الطاقة • وفى نفس الوقت ، فان قدرة دول وكالة الطاقة الدولية فى الحصول على امدادات نفطية بالأسعار الملائمة لها ، انما يعتمد على النوايا الطيبة أو الصراع الداخلى داخل منظمة (الأوبيك) ، ولن يكون هناك معنى لخطة تستهدف الحصول على نسبة أكبر من عائد النفط ما دامت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعتمد اعتمادا كبيرا على نفط منظمة (الأوبيك) ، لكن نجاحها فى مثل هذا الموقف تحوطه الشكوك •

احتمالات السعر

ان انخفاض مستوى الواردات النفطية الى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية لن يخرس المطالب داخل دول منظمة الاوبيك بالزيادات السعرية ، مادام سعر النفط دون تكلفة المصادر البديلة للطاقة • وأن كثيرا من دول الأوبيك ، كما سبق القول ، ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات النفطية المحدودة ، قد يكون لديها جوانب عجز فى موازينها التجارية فى مطلع الثمانينات • وسوف يتوافر لها عندئذ الاختيـار بين خفض برامجها المحليـة للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية وزيادة صادراتها النفطية أو الاتجاه للضغوط لمزيد من الارتفاع فى سعر النفط • والاختيار الأخير هو أكثر الاختيارات قبولا واستحسانا بالنسبة لها لأن قدرتها على زيادة الصادرات محدودة ، ومن غـير المرغوب فيـه مواجهـة الخسارة فى الداخل •

وان الزيادة فى الطلب على النفط فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولو بسرعة بطيئة نسبيا ، سوف تؤدى الى وضع حدود قصوى للانتاج يحددها كثير من دول (الأوبيك) وتتحقق فى مطلع الثمانينات • وقد يحدث ذلك فى نفس الوقت الذى تواجه فيه بعض دول (الأوبيك) موازين تجارية سلبية فى غير صالحها(١) • وسوف تواجه هـذه الدول عندئذ الاختيار بين رفع الحـدود القصوى للانتاج ، أو زيادة أسعار النفط • وليس من المعقـول الافتراض بأن الاجراءين سوف يطبقان • فالزيادة فى سعر النفط سوف تلبى الى حد ما حاجات دول (التكتل) الى الدخل أو الى النفوذ السياسى ، أما زيادة انتاج النفط فسوف تحول دون ارتفاع سعر النفط الى مستويات غير مقبولة للاعضاء الذين تتوافر لديهم فوائض ، ويمتازون بالاتجـاه السـياسى الاميل للمحافظـة وبخاصـة السعودية •

---

(١) الكسـندر كالدويل : اتجـاهات فى فوائض الأوبيك ، مجـلة امريكان بانكر ٢٢ سبتمبر ١٩٧٧ •

وسوف تتحدد طبيعة مثل هذا الحل الوسط الى حـد كبير بطلب منظمـة التعاون والتنمية على النفط ٠ فازدياد واردات دول هذه المنظمة سوف يدعم ، على الأرجح ، من موقف دول (الأوبيك) التى تريد زيادات سعرية ملموسة ٠ ولكن أحدا لا يعرف المستوى الذى يدمر عنده الطلب المتزايد من دول التعاون الاقتصادى والتنمية فى النهاية وهو الأساس الذى يستند اليه ذلك الحل الوسط الذى إرتضته دول (الأوبيك) تجاه مسألة السعر ٠ ولدى المستوى المرتفع من الطلب على النفط ، فان التكتل ما بين الاعضاء من ذوى الدخول غير الكافية وبين مؤيديهم الأثرياء مثل الكويت ، قد يفرض زيادة سـعرية كبيرة ، وتضـطر السعودية عندئذ الى الاختيار اما بقبول السعر الذى تجده غير متفق مع مصالحها بعيدة المدى فى السوق ، أو أن تحاول اغراق السوق من أجل خفض السعر مرة أخرى ٠

وما لم يتبدل التركيب الأساسى لسوق النفط أو أن تنخفض تكلفة الطاقة البـديلة انخفاضـا كبيرا ، فمن المحتمل أن يزداد السـعر الحقيقى للنفط فى المستقبل متوسط الأجل(١) ٠ أما مدى السرعة فى الزيادة ومقدار هذه الزيادة فيتوقف على العلاقات السياسية بين دول منظمة التعاون الاقتصادى، ودول الأوبيك، والتماسك الداخلى فى كل منهما ، وعلى تطوير المصادر البديلة للطاقة والاحتياجات الاقتصادية لكل منهما ٠ ولا بد من اتاحة صورة أوضح للمستقبل كأسـاس يوضع لاتفاقية دولية للطاقة ٠ وننتقل الآن من تحليل السوق العالمية للنفط الى بحث أدق عن كيفية تطوير هذه السوق خلال عقد الثمانينات ٠

---

(١) هاوثاكر ، ثمن النفط فى العالم ، ص ٢٥ ٠

الفصل السادس

المشكلات والأخطار

فى النظام النفطى الثانى

المشكلات الأساسية

يعانى النظام النفطى الثانى من عيبين حيويين داخليين :

١ ــ فشله فى التوفيق بين المصالح النفطية للشركاء الكبار ، أى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ودول منظمة (الأوبيك) ، وبالتالى ينطوى على احتمال كبير لنشوب الصراعات ٠

٢ ــ فشله فى ضمان المصالح النفطية لأى من الطرفين ، وبالتالى يفتقر الى أساس الثقة المتبادلة والاستقرار وان اقتران هذين النقيضين ، أى عدم القدرة على التوفيق بين المصالح ، ثم عدم القدرة على ضمان المصالح الحيوية لأى من الجانبين ، يعنى أن النظام النفطى الثانى يخلق ألوانا من التوتر والصراعات لا يحتمل حلها أو حسمها ٠ والنظام النفطى الثانى نتيجة لذلك ، أقل استقرارا من النظام النفطى الأول ٠ فالنظام النفطى الأول لم يوفق بين المصالح النفطية للمستهلكين والمنتجين ، ولكنه ضمن المصالح النفطية للدول الصناعية المستهلكة بقدر يكفى لاتاحة قاعدة صلبة من القوة وتحقيق الاستقرار النسبى والدوام الزمنى الملحوظ ، برغم ألوان التوتر المتزايدة فى السوق العالمية للنفط ٠

وفى الوقت الحاضر ، تؤدى سيطرة الولايات المتحدة والسعودية على جانب من جانبى السوق الى خلق نظام يطلق عليه سيطرة القوة النفطية العظمى ــ يؤدى ــ

على المدى القصير الى تثبيت أو استقرار النظام النفطى الثانى • وينجح النظام النفطى الثانى ، الآن ، والى حد كبير ، فى التوفيق بين مصالح الولايات المتحدة والسعودية ، وبذلك تتكامل رغبة الولايات المتحدة فى المزيد من امدادات النفط فى السوق العالمية بأسعار معتدلة فى زيادتها ، مع مصلحة السعودية فى وجود اقتصاد عالمى مستقر ، وزيادة سعرية معتدلة للنفط •

وبذلك تتيح العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية مصدرا لاستقرار النظام النفطى الثانى • بيد أن هذا الثبات الظاهرى ينطوى على موقف أقرب الى السكون فى السوق العالمية للنفط وفى السعودية ، وكلتاهما غير مؤكد الاستمرار على المدى البعيد[1] •

وازاء عملية التغير الاقتصادى والاجتماعى السريع فى السعودية ، فليس من الواقعى القول بأن سياستها النفطية سوف تستمر دون تغيير فى المستقبل متوسط المدى • وقد بدأت النخبة السياسية فى السعودية تواجه بالفعل مشكلات بالنسبة لسياسة استنزاف النفط ، وبالنسبة لأولوية علاقاتها مع الولايات المتحدة مقارنة بعلاقاتها مع الدول الاخرى فى الشرق الاوسط ، ودول منظمة الأوبيك[2] • وعلى المدى القصير لا يكون لذلك بالضرورة أية دلالة سياسية محددة ، ولكن فى نهاية المطاف ، فان أى حكومة سعودية سوف تتأثر ، على الارجح ، بوجود بيئة حولها متناقضة فى مودتها وصداقتها نحوها •

وان أى تدهور فى الموقف السياسى العام فى الشرق الأوسط ، يمكن أن يزيد من احتمال التغيير فى السياسة النفطية فى السعودية •

والعلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية تقوم ، الى حد كبير ، على السياسة ، وبخاصة على النفوذ والتأثير السياسى الامريكى على اسرائيل ، وان أية نكسة فى الدبلوماسية الأمريكية تجاه اسرائيل يمكن أن تثير ردود فعل

---

(١) لويس تيرنر ، النفط ، وحوار الشمال والجنوب ، مجلة العالم اليوم ، فبراير ١٩٧٧ ص ٥٩ •

(٢) نفس المصدر ص ٦٠ •

سياسية هائلة داخل السعودية ، وبما يحتمل معه تغيير سياستها وزعزعة النظام النفطى الثانى(١) •

ويمكن أيضا أن تتآكل العلاقة الثنائية بين السعودية والولايات المتحدة بفعل ديناميكيات وتفاعلات السوق العالمية للنفط • فازدياد الطلب على النفط فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولا سيما فى الولايات المتحدة ، يضع عبئا تصديريا أكبر على كاهل السعودية ، ويصبح رهن مشيئة الدول الأخرى فى منظمة الاوبيك • وبالاضافة الى ذلك وبغض النظر عن موقف الطلب ، فان احتياجات الدخل المتزايدة للدول الأخرى فى منظمة الأوبيك تضع مزيدا من الضغوط على السعودية •

وبذلك فان العلاقات الامريكية ــ السعودية فى اطار السياسات السعودية الداخلية والاهتمامات العربية ، واهتمامات الأوبيك تخلق موقفا تتزايد فيه الضغوط على السعودية • ومصدر هذه الضغوط هو الدول الغربية المستهلكة ، وبخاصة الولايات المتحدة ، والتى تريد مزيدا من النفط بأسعار ثابتة نسبيا ، ثم من دول الأوبيك ، والشرق الأوسط التى تريد ارتفاعا فى سعر النفط ، واستخدام النفوذ السياسى المستمد من النفط •

وهذه المشكلة السياسية داخل السعودية تزيد من احتمال التغير فى السياسة وتدهور العلاقات الأمريكية السعودية • وبذلك ، فان تفاعلات السوق العالمية للنفط تزعزع استقرار النظام النفطى الثانى ، وبالاضافة الى هذا التآكل فى الاطار التنظيمى ، فثمة مصادر عملية أخرى لعدم الاستقرار •

ومن المؤشرات الحيوية على العلاقة الثنائية الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة حفز السعودية على اتاحة كميات متزايدة من النفط للسوق العالمية للنفط بأسعار معتدلة فى ارتفاعها(٢) • وسوف يكون لذلك على المدى القصير تأثير

---

(١) الكونجرس الامريكى ــ مجلس الشيوخ ، لجنة الطاقة والموارد القومية ، الحصول على النفط ، علاقة الولايات المتحدة بالسعودية وايران ، الكونجرس (٩٥) الدورة الاولى ١٩٧٧ ص ٦٠ •

(٢) تيرنر ، حوار الشمال والجنوب ، ص ٥٨ وما بعدها •

ايجابى على الاقتصاد العالمى ككل وخاصة فى الدول الصناعية المستهلكة • ولكن فى نهاية المطاف ، سوف يكون لذلك نتائج سلبية مهمة حيث أن النظام النفطى الثانى فى واقع الامر يزيد من فداحة عدد من المشكلات الهيكلية الخطيرة الموجودة فى السوق العالمية للنفط وتمثل أربع من هذه المشكلات فى المصادر المحتملة المحددة لعدم الاستقرار فى النظام النفطى السائد ، وهى :

أولا : أن الفارق بين المستوى التكنولوجى ومستوى السوق للمصادر البديلة للطاقة ، يزداد باستمرار بسبب اقتران الضغط المتزايد على البترول منخفض التكلفة والتكاليف المرتفعة للطاقة البديلة • ويتبدد الجهد لتطوير المصادر البديلة للطاقة بسبب الافتقار الى العزيمة السياسية ولصعوبة حشد رأس المال اللازم •

ومن الواضح أن الارادة السياسية اللازمة وتدفقات رأس المال لا يمكن حشدها بزيادة امدادات النفط بأسعار معتدلة فى زيادتها •

والافتقار الى الحافز ، على هذا النحو ، يمهد السبيل لتوقف خطير فى امداد الطاقة حين يبدأ هبوط انتاج النفط التقليدى ويصبح الانتقال الى المصادر الاخرى أكثر الحاحا وضرورة • ويحتمل أن يثير ذلك ارتفاعا حادا فى الاسعار فى وقت ما فى المستقبل القريب •

ثانيا : نمو الفارق بين الطلب على النفط من الدول المنتجة للنفط التى تستطيع زيادة امداداتها ، وحاجتها الاقتصادية لذلك • وتعتبر زيادات الامداد من الدول القليلة ذات الاحتياطيات النفطية الكبيرة والتعداد السكانى المحدود عاملا حيويا فى الأداء المستقر الحالى للنظام النفطى الثانى ، وهذا يؤدى ، فى النهاية ، الى أزمة فى امداد النفط ، اذا قررت هذه الدول فرض قيود على انتاج النفط أكثر مسايرة لاحتياجاتها الذاتية من النفط •

ثالثا : أن الفارق بين احتياجات الدخل للدول المنتجة للنفط غير القادرة على زيادة انتاجها ودخولها الحقيقية ، يمكن أن يكون مشكلة خطيرة خلال الثمانينات •

ولا يمكن اشباع حاجة هذه الدول للدخل الا اذا استمر سعر النفط عند المستوى يعنى بسداد كافة وارداتها ٠

وهذا يتيح لها الميل لصالح رفع الأسعار ٠ وقد يؤدى الفشل فى تحقيق احتياجات الدخل الى عدم استقرار سياسى داخلى فى الدول المعنية ، والى صراع سياسى بين مصدرى النفط ، وبما قد يهدد استقرار الامدادات أو مستقبل التكتل ٠

رابعا : هناك عبء متزايد على ميزان مدفوعات العديد من الدول الصناعية المستهلكة ، ومعظم الدول الأقل نموا بسبب ازدياد وارداتها النفطية ٠ وفى المقابل ، ثمة تراكم فى فوائض العملات فى عدد من الدول المنتجة للنفط ٠ وقد تتفاقم هذه المشكلة الهيكلية فى العلاقات النقدية بسبب ازدياد أسعار النفط ، كما أن استمرارها يمهد السبيل للنمو المتقطع غير المتكافىء فى الاقتصاد العالمى ، كما قد يطيل من أمد الركود الاقتصادى ٠

وما نجده عندئذ ليس سوى نظام نفطى قاصر من الناحية الهيكلية ، فاستقراره على المدى القصير يتوقف على العلاقات بين الولايات المتحدة والسعودية، وتتأثر هذه العلاقة الثنائية بفعل الصراع العربى الاسرائيلى ، وبحوار الشمال والجنوب ، وبالسياسات الداخلية لمنظمة الأوبيك ٠ ومن الناحية العملية ، فأمدادات النفط ، بالنسبة لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وكذلك أسعار النفط تتوقف الى حد كبير ، على العلاقة الثنائية مع دولة واحدة وليس هذا بالموقف الثابت أو المستحسن ولو على المدى القصير(١) ومما يزيد الطين بلة أن هذا الاستقرار قصير الاجل يزيد من خطورة احتمال عدم الاستقرار على المدى البعيد بالنسبة لامدادات النفط وأسعارها ٠ وبقدر دوام الموقف المستقر للامدادات المتزايدة وبأسعار معتدلة فى زيادتها ، يكون تفاقم خطورة المشكلات السعرية الأساسية ٠ ان اعتماد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على النفط المستورد سوف يستمر ، بل ويحتمل زيادة هذا الاعتماد ، ولن يجد الجهد

---

(١) المصدر السابق ص ٦٠ ٠

لتطوير المصادر البديلة للطاقة مزيدا من الحوافز أو الدوافع • وفى نفس الوقت سوف تنمو التناقضات داخل منظمة الأوبيك ويزداد ضعف النظام النقدى العالمى •

وثمة آمال معلقة على بعض دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مؤداها ان تحقيق تسوية فى الشرق الأوسط سوف تسمح للسعودية بفتح الصمامات ، وزيادة الانتاج ، وممارسة الانضباط فى الأسعار داخل منظمة الأوبيك • ولكن ذلك يمثل حلا قصير النظر قد يضر على المدى البعيد بمصالح دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • ويجعل الانتقال الى المصادر البديلة للطاقة أكثر صعوبة • وبالمثل : فان التنافس داخل منظمة الأوبيك ، وربما الانهيار المؤقت فى التكتل قد يضر — على المدى البعيد — بمصالح دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والاقتصاد العالمى • فقد يخلق بشكل مؤقت انطباعا فى الغرب بالمبالغة فى تقدير أهمية مشكلات الطاقة — لكن لن يخلق مزيدا من النفط ، وبالتالى سوف تجعل الأزمة النهائية أفدح خطرا •

وتوضح المشاهد أو النماذج الثلاثة التالية صورة حية للموقف وتعتمد هذه المشاهد على فروض مختلفة حول معدل النمو الاقتصادى وسياسة الطاقة فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • وتستهدف هذه المشاهد توضيح الاختيارات الرئيسية المتاحة للمشاركين الأساسيين • وان اعداد المشاهد عن التفاعل بين منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومنظمة الأوبيك يثير عددا من المشكلات المتصلة بالمنهج • ولا بد أن تستند هذه المشاهد الى حد كبير ، على فروض لا يمكن اثباتها بالتجربة ، ولذلك فان دواعى اعداد فروض مضنية ذات أهمية خاصة ، حيث أن هذه الفروض ، تحدد ، الى حد كبير النتيجة النهائية • وثمة أربعة أنواع من المشكلات ذات أهمية وارتباط خاص بالموضوع •

أولا : أن المسألة الكبرى بشأن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى العلاقة بين التغيرات فى النمو الاقتصادى ومستوى الواردات النفطية فى سنوات محددة • وفى هذه الدراسة ، لا بد من وضع فروض صريحة واضحة

حول معامل الطاقة ، ونمو الانتاج المحلى للطاقة ، لأن التأثير الكامل للزيادة السعرية على هذه العوامل لا زال غامضا فى ذلك الوقت ٠

ثانيا : أن دور العناصر خارج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وخارج منظمة الأوبيك يمكن أن يكون بالغ الأهمية فى السنوات القادمة ٠ وهذا يتصل بالدول الأقل نموا من غير أعضاء الأوبيك ، واسرائيل وجنوب أفريقيا ، والاتحاد السوفييتى ، وأوروبا الشرقية ، والصين ٠ وتفترض نشرة الطاقة العالمية World Energy Outlook التى تصدرها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن الدول النامية من غير أعضاء الاوبيك سوف تصبح ، فى مجموعها ، مستوردا متواضعا للنفط بحلول عام ١٩٨٥ ٠ وهذا يستند الى تقدير نسبة ٩٪ سنويا باعتبارها القدر المحتمل لزيادة انتاج الطاقة المحلية ، بما فى ذلك الزيادة الكبيرة فى انتاج الفحم والنفط ، والغاز الطبيعى والكهرباء(١) ٠

وعلى سبيل المثال ، فالمفترض أن انتاج الكهرباء الأولية سوف يزداد بمعدل سنوى يبلغ ٥ر١٢٪ ، ويفترض نمو انتاج الغاز الطبيعى بمعدل يبلغ ١ر١٠٪ ٠ وتبدو هذه التقديرات متفائلة ٠ ومع ذلك ، فان النمو السنوى المقدر لاستهلاك الطاقة يبدو أكثر اعتدالا وأقرب الى المنطق ٠ أى ما يعادل ٥٪ فى اطار النمو الديموغرافى بنسبة ٢٪ الى ٣٪ كل عام(٢) ٠ ومع تقديرات أقل تفاؤلا ، حول انتاج الدول الأقل نموا للطاقة ، فسوف تظل الدول الأقل نموا ، من غير الأعضاء فى منظمة الأوبيك ، وفى مجموعها ، مستوردا خالصا للنفط ، مثلها كمثل جنوب أفريقيا ، واسرائيل ، وقبرص وعدد من الدول والأقاليم الصغرى التى لا تندرج فى أى تجمع آخر(٣) ٠ أما مستقبل انتاج النفط السوفييتى ، وصادرات النفط السوفييتية فهو محاط بالأسرار والغموض ٠ وسوف نفترض هنا أن الواردات النفطية لأوروبا الشرقية سوف توازنها الصادرات السوفييتية والصينية للنفط

---

(١) نشرة الطاقة العالمية ، باريس منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ١٩٧٧ ص ١٢ ٠

(٢) المصدر السابق ص ٨٢ وما بعدها ٠

(٣) نفس المصدر ص ١٣ ٠

حتى عام ١٩٩٠ • ولكن هذا الافتراض عرضة للنقد فى ضوء التقديرات المختلفة للنفط السوفييتى •

ثالثا : أن نمو الاستهلاك المحلى للنفط فى دول (الأوبيك) قد يؤدى ، فى بعض الحالات ، الى خفض كبير فى صادرات النفط ، ونفترض هنا أن استهلاك النفط فى دول الأوبيك سوف يزداد بمعدل ٨٪ سنويا • وبالنسبة لاستهلاك الطاقة خارج منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فسوف تقدر الزيادة بمعدل سنوى متوسط يبلغ ٦٪ ، أى بما يعكس معدلا للنمو الاقتصادى يبلغ ٥٪ ، ومعاملا للطاقة يبلغ ٢ر١٪ بسبب مراحل التصنيع المبكرة نسبيا ومن المقدر أن انتاج الطاقة خارج منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة (الأوبيك) سوف يزداد بمعدل متوسط يبلغ ٦٪ سنويا •

وفى النهاية ، لا بد من طرح فروض صريحة وواضحة حول واردات دول منظمة (الأوبيك) وفوائضها المالية بمختلف الأسعار النفطية • لقد أضحى امتصاص فوائض منظمة (الأوبيك) مشكلة أصغر مما كان متوقعا • وهذا يعود جزئيا الى اعادة الدوران الاقليمى ، أى المساعدة الاقتصادية من دول الفائض الى الدول الأخرى فى الشرق الأوسط(١) • ومع ذلك فلا بد من التمييز بين الامتصاص أو الاستيعاب على المستوى الاقليمى واحتياجات كل دولة من الدخل حيث أنه فى وقت الأزمات أو المواجهة المحتملة يمكن وقف المعونة الخارجية مؤقتا على نحو أيسر من تخفيض الواردات أو الحد منها • وعند المواجهة فان القدرة على زيادة أو تخفيض انتاج النفط أمر حيوى لقدرة كل دولة من دول الأوبيك على التأثير أو لنفوذ تكتل عدد من الدول • وتتأثر مرونة الدولة كذلك بحجم المصادر البديلة للدخل ، أى بالصادرات خلاف النفط ، أو الدخل العائد من الاستثمارات • وفى أعقاب الثورة النفطية ، ازدادت الواردات الى معظم دول الأوبيك بمعدلات عالية سنويا. وقد قدرت وزارة الخزانة الأمريكية أن واردات دول الأوبيك سوف تستمر

---

(١) الكسندر كالدوويل ، اتجاهات فى فوائض الأوبيق ، مجلة امريكان بانكر ، سبتمبر ١٩٧٧ ص ١ •

فى النمو بمعدل قد يبلغ ١٥٪ سنويا وذلك حتى عام ١٩٨٥ على الأقل · بيد أن هناك دلائل فى الوقت الحاضر على أن الواردات قد تنمو بمعـدل أبطأ(١) ومن الواضح أنه يستحيل التـأكد من هذه العوامل ، وعلى ذلك فلا مفر من وضع فروض تقديرية وتقريبية ·

المشهد الأول

انخفاض النمو الاقتصادى

فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

الطلب على النفط من دول الأوبيك :

بسبب التضخم ومشكلات الميزان التجارى وعدم ضمان امدادات الطاقة فى المستقبل ، فان معدل النمو الاقتصادى سيبقى ، كنتيجة جزئية للعوامل السابقة، منخفضا فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية · ويبلغ متوسط هذا المعدل ٣٪ سنويا فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، ٥٪ سنويا فى اليابان ·

ويبلغ متوسط معامل الطاقة قبل عام ١٩٨٠ ·و١٪ فى كافة منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبعد عام ١٩٨٠ سوف يستقر عند نسبة ٨و٠٪ فى أمريكا الشمالية وعند نسبة ٩و٠٪ فى أوروبا الغربية واليابان · وينخفض نمو انتاج الطاقة المحلية فى أمريكا الشمالية (٧٥ر٢٪ سنويا) ويرتفع فى أوروبا الغربية (٥ر٥٪ سنويا) وفى اليابان ينمو استهلاك الطاقة من المصادر المحلية وبخاصة من المصادر النووية ، ومن واردات الطاقة غير النفطية بمعدل سنوى يبلغ ٧٪ · ويعتبر النمو الاقتصادى فى العالم الثالث أكثر ارتفاعا · أما الدول غير الشيوعية خارج نطاق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة (الأوبيك) والتى يطلق عليها اصطلاحا (الدول الأخرى) فى هذه المشاهد ، فيبلغ متوسط معدل نموها

---

(١) رجائى الملاخ ومحسن كاظم ، وبارى بولسون ، الاستثمار الرأسمالى فى الشرق الاوسط ، دار بريجر للنشر ، نيويورك ١٩٧٧ ص ٤٥ ·

الاقتصادى نسبة ٥٪ ، ومعامل الطاقة ٢ر١٪ بسبب مرحلة التصنيع المبكر • وينمو انتاجها المحلى من الطاقة بشكل جماعى ، بمعدل ٦٪ سنويا • ويطرح الجدول (٢٣) هذه الصورة التى قدمناها •

استجابة دول (الأوبيك) :

يفرض انخفاض نمو اقتصاديات دول التعاون الاقتصادى والتنمية على دول الاوبيك أن تحد من نمو وارداتها بعد عام ١٩٨٠ • وحتى عام ١٩٨٠ ، سوف يكون نمو الواردات النفطية بالأسعار الحقيقية ١٠٪ سنويا فى الدول ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات المحدودة• وبمعدل٢٠٪ سنويا فى الدول ذات التعداد السكانى الصغير والاحتياطيات النفطية الكبيرة • وبعد عام ١٩٨٠ سوف تهبط معدلات نمو الواردات الى النصف (٥٪ سنويا فى المجموعة الأولى ، ١٠٪ سنويا فى المجموعة الثانية) وتنمو الصادرات الأخرى بمعدل ١٠٪ سنويا • وبحلول عام ١٩٨٠ سوف يخلق هذا موازين تجارية سلبية بالنسبة لمعظم دول(الأوبيك) مع استثناءات واضحة هى الكويت والسعودية •

وتكاد معظم دول الأوبيك ذات العجز التجارى أن تنتج بكامل طاقتها ، كما أن الاستهلاك المحلى للنفط ينمو بمعدل سنوى يبلغ ٨٪ وهذان العاملان يحدان من الامكانيات التصديرية فى المستقبل للعديد من الدول تحديدا كبيرا •

السياسات السعرية :

حيث أن معظم دول الأوبيك فى المجموعة الأولى تعانى من موازين تجارية سلبية ، فان صادراتها لا تغطى احتياجاتها من الدخل ، وليس لها سوى وزن سياسى محدود فى تحديد الأسعار • ومن ثم يمكن الافتراض بأن سعر النفط سوف يبقى مستقرا نسبيا حتى عام ١٩٨٥ على الأقل • وبعد عام ١٩٨٥ سوف يتزايد الضغط على السعودية ، من خلال اقتران الطلب المتزايد ، وانخفاض الانتاج فى بعض دول المجموعة الأولى • وكذلك تعانى دول المجموعة الأولى من جوانب عجز خطيرة فى حساباتها الجارية وتتحمل ديونا أجنبية متراكمة •

الوان التوتر السياسى :

يخلق السعر الثابت للنفط بالاسعار الحقيقية توترا داخل منظمة (الأوبيك) • فالدول ذات التعداد الثانى الكبير والاحتياطيات المحدودة تصل الى حدودها القصوى فى الانتاج حوالى عام ١٩٨٠ وذلك باستثناء العراق بحيث تجعلها دولا مقترضة فى السوق المالى الدولى • وتشجع السعودية كما يشجع الغرب اقراض هذه الدول لتهدئة مطالبها برفع سعر النفط ، ولكن يزداد رفض هذه الدول لذلك الوضع لأسباب سياسية ، لأن ضريبة الديون تصبح عبئا عليها• وينظر الى السعودية بشكل متزايد على أنها ملتزمة التزاما وثيقا بقضية دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبخاصة التعاون مع الولايات المتحدة ، وعلى ذلك تصبح السعودية معزولة فى منظمة (الاوبيك) والشرق الاوسط ، ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول المعروفة باسم (الأوابك) •

ولا تحصل السعودية من الغرب الا على جزء طفيف ، ومع هدوء التوتر فى صراع الشرق الاوسط ، لم يتحقق حل حقيقى للمشكلة الفلسطينية ولم يحدث سوى تقدم طفيف فى علاقات الشمال والجنوب ، ما دامت دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعلن أن انخفاض معدلات نموها الاقتصادى تحول دون تقديم تنازلات كبيرة الى دول العالم الثالث • وبالاضافة الى ذلك ، فان وكالة الطاقة الدولية بزعامة الولايات المتحدة تحاول تجميع الدول الأعضاء بمزيد من التعاون الدقيق من أجل تطوير مصادر بديلة للطاقة وتقديم الغوث الاقتصادى لبعض الدول الاكثر تضررا • كما تحاول وكالة الطاقة الدولية منع الزيادات السعرية بمواجهة الأوبيك بجبهة موحدة والتهديد باجراءات انتقامية فى شكل قيود تجارية •

ان انخفاض معدل النمو الاقتصادى ، وبخاصة فى أمريكا الشمالية ، وغرب أوروبا ، يخلق البطالة وألوان التوتر الاجتماعى • وعدم الاستقرار السياسى ، كما تتعرض السياسات الاقتصادية والأولوية الموجهة لخفض الوردات النفطية لشكوك متزايدة • وتنتهج بعض الدول اجراءات وقائية (للحماية) لتحصين اقتصادياتها ، وتحتفظ الدول الأقل نموا بمعدلات مرتفعة نسبيا من النمو الاقتصادى تبلغ حوالى ٥٪ ، يساعد عليها السعر الحقيقى الثابت للنفط • أما أفقر الدول نموا فتتحمل الديون الأجنبية المتراكمة •

وتستمر عملية التغيير الاجتماعى والاقتصادى فى دول منظمة الأوبيك ، الا أن الدول ذات التعداد السكانى الكبير والاحتياطيات النفطية المنخفضة ، وحيث تتعاظم جهود التنمية ، تواجه مشكلات مالية واقتصادية بسبب جوانب العجز فى موازينها التجارية وهذا بدوره يهدد استقرارها السياسى • وبالاضافة الى ذلك ، فان كافة دول الأوبيك تتأثر سلبيا بانخفاض معدل النمو الاقتصادى لمنطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية • ولا تجد دول المجموعة الأولى سوى منافذ محدودة لصادراتها الصناعية الجديدة وتنمو صادراتها غير النفطية بسرعة بطيئة • وعلى ذلك فلا بد وأن تبحث الحد من وارداتها حتى ولو كان لذلك آثار سلبية على تنميتها الاقتصادية • أما دول المجموعة الثانية فهى تستمر فى جمع الأصول المالية ، لكن العائد على استثماراتها فى الغرب ينخفض جزئيا بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادى هناك •

وحين حدوث صدمة الأسعار بعد عام ١٩٨٥ فسوف تكون دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والدول الأقل نموا أشد ما تكون تعرضا للأخطار والتأثر بالنتائج • وتواجه دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية حاليا الارتفاع الحاد فى سعر النفط بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادى لها كما حدث فى عام ٧٣ ـ ١٩٧٤ بعد فترة من النمو المستمر • ومن ثم فقد ازدادت الآثار التضخمية والانحسارية سوءا على سوء • وكذلك لم تستطيع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بل ولم تحرص على بذل جهود حقيقية لتطوير مصادر بديلة للطاقة بسبب انخفاض معدلات نموها • أضف الى ذلك أن هذا الجهد قد أحبطه السعر الحقيقى الراكد للنفط •

وتتأثر الدول الأقل نموا تأثرا سلبيا بسبب زيادة اعتمادها الآن على النفط المستورد لأغراض التنمية ، وفى حالات كثيرة تبلغ جونب العجز فى حساباتها الجارية آبعادا مخيفة ، وهذا بدوره الى عدم الاستقرار المالى الدولى • وتبعا لهذا المشهد أو لهذا (السيناريو) ، فان الاحتمالات هى أن الزيادة السعرية الجديدة فى أواخر الثمانينات سوف تضر ضررا بالغا بالعالم الذى لا زال يعتمد على النفط ، وبما يؤدى الى ركود اقتصادى مديد والى عدم استقرار مالى وسياسى •

المشهد الثانى (السيناريو الثانى)
ارتفاع النمو الاقتصادى
فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية

الطلب على نفط دول الأوبيك :

يرتفع معدل النمو الاقتصادى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، اذ يبلغ فى متوسطه ٤٪ سنويا فى أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ، و ٦٪ سنويا فى اليـابان ، وينخفض معـامل الطاقة ، ويبلغ فى متوسطه ٨و٠٪ فى أمريكا الشمالية و ٩و٥٪ فى غرب أوروبا واليابان • ويبلغ نمو الانتاج المحلى للطاقة نفس ما بلغـه فى المشهد الأول (أو السيناريو الأول) أى ٢ر٧٥٪ سنويا فى أمريكا الشمالية ، ٥ر٥٪ سنويا فى غرب أوروبا • وفى اليابان ينمو استهلاك الطاقة من المصادر المحلية والواردات غير النفطية بمعدل ٧٪ سنويا ، وفى الدول الأخرى نفس الأداء ، أى نموا اقتصاديا بنسبة ٥٪ ، ومعاملا للطاقة يبلغ ٢ر١٪ ، ومعدلا متوسطا للنمو فى انتاج الطاقة المحلية بنسبة ٦٪ سنويا •

استجابة دول الأوبيك :

ان ارتفاع معدلات النمو فى اقتصاديات دول التعاون الاقتصادى والتنمية تجعل هذه الدول أشد ما تكون ثقة فى سياساتها الاقتصادية ، كما أنها تحتفظ بمعدلات عالية نسبيا من النمو فى الواردات • وتستمر الواردات فى النمـو بالأسعار الحقيقية بمعدل ١٠٪ سنويا فى دول المجموعة الأولى ، وبنسبة ١٥٪ سنويا فى دول المجموعة الثانية ، وتنمو الصادرات غير النفطية بمعدل ١٠٪ سنويا ، وهذا يؤدى الى معاناة كافة دول الأوبيك ، باستثناء السعودية والكويت، من الموازين التجارية السلبية بحلول عام ١٩٨٠ ، ويزداد استهلاك النفط المحلى بمعدل متوسط يبلغ ٨٪ سنويا فى كافة دول (الأوبيك) •

السياسات السعرية :

يدعم الطلب المتزايد على النفط من موقف المتطرفين فى مسألة السعر ، وسوف يطرح على السعودية حتى قبيل عام ١٩٨٥ مشكلة خطيرة وهى ما اذا

كانت تقرر سياسة استنزاف وتترك الاسعار تتصاعد أم تحاول تعديل الاسعار وترك الضغوط تتزايد على مواردها النفطية • ويؤدى النمو الاقتصادى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية واسهامها الكبير فى زيادة الطلب الى دعم المطالب بين دول (الأوبيك) لرفع الأسعار • ويظل السعر الحقيقى للنفط ثابتا حتى عام ١٩٨٠ • وبعد عام ١٩٨٠ بقليل سوف تحدث مواجهة كبرى داخل منظمة الأوبيك حول أسعار النفط • ومن العناصر المهمة فى هذا أن الكويت تعانى من ميزان تجارى سلبى وقبيل أن تتآكل مواردها المالية بفعل هذا العجز ، فالكويت تفضل استخدامها كأداة للضغط ، وتعرض تمويل تخفيضات الانتاج فى دول (الأوبيك) الأخرى • وترضخ السعودية للزيادة بأكثر مما تميل لمزيد من الضغط على مواردها النفطية وهناك اتفاق فى منظمة الأوبيك حول تصعيد السعر ، وخلال خمس سنوات سوف يتضاعف السعر الحقيقى للنفط •

ألوان التوتر السياسى :

ينعكس ارتفاع سعر النفط بصورة سلبية على الموازين التجارية لمعظم دول التعاون الاقتصادى والتنمية والدول الأقل نموا • كما أن هناك اهتماما وقلقا متزايدين تجاه حجم ومدى توافر الامدادات النفطية ، وشعورا بالخطر والتبعية المتزايدة • وتحاول وكالة الطاقة الدولية ، بزعامة الولايات المتحدة ، تجميع الدول الأعضاء بمزيد من التعاون الوثيق فى تنمية المصادر البديلة للطاقة ، والمساعدة على تمويل الجهود فى أكثر الدول تضررا بالنتائج • وتحاول وكالة الطاقة الدولية أيضا الحيلولة دون مزيد من الزيادات السعرية بتنسيق الضغوط الدبلوماسية ومواجهة الأوبيك بجبهة موحدة•ولكن يزداد انقسام وتفتيت وكالة الطاقه الدولية فيما بين الدول الحريصة على تنسيق العمل ضد الأوبيك والدول التي يغويها اجراء صفقات ثنائية مع دول (التكتل) لضمان امداداتها وتعويض ارتفاع السعر •

وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يساعد ارتفاع سعر النفط على دفع عجلة التضخم ، كما أن ازدياد العجز فى الحسابات الجارية يحد من حرية معظم الحكومات فى السياسة الاقتصادية • والنتيجة المحتملة هى الركود

التضخمى . ومن بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قد ينشأ انقسام حول سياسات التجارة الحرة كملاذ أخير لحماية المصالح القومية على حساب النمو الاقتصادى الدولى . وهذا الركود الاقتصادى يضاعف من ألوان التوتر الاجتماعى والسياسى داخل العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بما يؤدى الى زيادة عدم الاستقرار السياسى .

ويضطر الكثير من الدول الأقل نموا ، بسبب ارتفاع سعر النفط الى مواجهة جوانب عجز بالغة الارتفاع فى حساباتها الجارية ،والتغير السريع فى بعض الدول الأقل نموا يجىء الى السلطة بالجماعات الأشد تطرفا ومغالاة ، والتى تطلب التعويض من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية دون دول الاوبيك بسبب ارتفاع سعر النفط . ولا شك أن المزيد من ارتفاع سعر النفط يصنع ضغوطا واضحة على وحدة دول الجنوب وتماسكها . وتهدد بعض الدول الأقل نموا التى بلغت أقصى درجات اليأس ، بالاعلان عن افلاسها من أجل تسوية ديونها ، وتتجه دول أخرى لعقد اتفاقات مع الاتحاد السوفييتى للحصول على مساعدة اقتصادية وربما للحصول على النفط بسعر مخفض . وفى نهاية المطاف ، فان السعر المرتفع للنفط يحفز الدول الأغنى بين مجموعة الدول الأقل نموا الى تطوير الطاقة النووية ، وما يستتبع ذلك من انتشار التكنولوجيا النووية العسكرية .

ونلمس داخل منظمة (الاوبيك) انقساما متزايدا بين السعودية وأعضاء الدول الأخرى مع ازدياد عزلة السعودية بالنسبة لمسائل السعر . وبالنسبة لمعظم الأعضاء ، فان الأثر الأكبر يتمثل فى ثروة مالية هائلة ووزن سياسى متزايد فى العلاقات الدولية . وعلى الصعيد الداخلى ، فان الضغط على احتياطيات النفط وعملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى تؤدى الى المزيد من عدم الاستقرار السياسى ، وان الاتحاد السوفييتى مثله كمثل دول الأوبيك ، والى حد محدود مثله كمثل الصين ، يكتسب المزيد من النفوذ الدولى من خلال رفع أسعار النفط .

ومن ثم فان حالة الطلب المرتفع تضر بالمستهلكين ضررا كبيرا ، ولا يقتصر الامر على تهديد القوة الاقتصادية لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، بل ويخلق متاعب خطيرة للدول الأقل نموا مما يزعزع من وحدة وتماسك دول الجنوب

والموقف المالى الدولى للدول المستوردة يبلغ حدا من الضعف الى حد أن مستويات النمو الاقتصادى لا يحتمل أن تستمر فضلا عن احتمالات حدوث الانحسار •

وموقف دول (الأوبيك) فى جوهره ، هو موقف القوة • ولكن هناك احتمالات محددة لحدوث انقسام بين صفوفها حيال اسرائيل والعالم الثالث ، بالاضافة الى الاستقطاب السياسى للسعودية •

وليس من السهل التنبؤ بالوقت الذى تؤدى فيه ألوان التوتر هذه الى تغيير النظام النفطى ، أو الى أى مدى سوف تستغل دول الأوبيك نفوذها السياسى المتزايد • ومما لا شك فيه أن العلاقات الوثيقة بين السعودية والولايات المتحدة سوف تتعرض للخطر •

وفى داخل (الأوبيك) ، فهناك احتمال لظهور تكتل ثنائى المستوى اذا نفد صبر دول المجموعة الاولى ومؤيديها بسبب موقف السعودية ، وعلى أى حال، فان العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية سوف تتدهور كلما تضاعف سعر النفط المتزايد بشكل سريع وصار من المشكلات المالية الدولية لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وللدول الأقل نموا الى حد وقف النمو الاقتصادى بشكل خطير •

وسوف تكون المؤثرات الايجابية الأساسية متمثلة فى ثروة الدول المنتجة للنفط وفى حفز انتاج المصادر البديلة للطاقة •

المشهد الثالث (السيناريو الثالث)

النمو الاقتصادى المرتفع فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مع سياسة حازمة فى مجال الطاقة •

الطلب على نفط (الأوبيك) :

يتصاعد النمو الاقتصادى وتنفذ دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سياسة نشطة فى مجال الطاقة • والأهداف تتمثل فى الحد من الاعتماد على

الواردات النفطية من خلال سياسة الحفاظ على الطاقة ، والتوسع فى امدادات الطاقة المحلية • واستعادة جزء من عائد النفط من دول الأوبيك ، ولو بشكل ضمنى على أقل تقدير •

وتبلغ معدلات النمو الاقتصـادى نسبة ٤٪ فى أمريكا الشـمالية وغرب أوروبا ، ونسبة ٦٪ فى اليابان • وتخفض سياسة الطاقة معامل الطاقة الى ٧و٠٪ فى أمريكا الشمالية ونسبة ٨و٠٪ فى غرب أوروبا اليابان • ويبلغ معدل نمو انتاج الطاقة نسبة ٤٪ فى أمريكا الشمالية ، ٧٪ فى أوروبا الغربية • وفى اليابان يزداد استهلاك الطاقة من الانتاج المحلى وواردات الطاقة غير النفطية بمعدل سنوى يبلغ ٩٪ وتظل الدول الاخرى على نحو ما كانت عليه فى السيناريو السابق وبمعدل للنمو الاقتصادى يبلغ نسبة ٥٪ ، ومعامل طاقة يبلغ ٢ر١٪ ، ومعدل كلى للنمو فى انتاج الطاقة يبلغ ٦٪ •

استجابة دول الأوبيك :

تتجه دول الأوبيك لخشيتها من التأثير السلبى لسياسة الطاقة فى دول منظمة التعاون والتنمية على الطلب على النفط ، الى تخفيض نمو وارداتها بعد عام ١٩٨٠ الى حوالى ٥٪ فقط سنويا فى دول المجموعة الأولى ، والى ١٠٪ سنويا فى دول المجموعة الثانية • وينتج كثير من دول المجموعة الأولى أقل من طاقتها الـكاملة • وكما حدث فى السيناريو السابق ، يزداد الاستهلاك المحلى للنفط بمعدل سنوى يبلغ نسبة ٨٪ ، كما تنمو الصادرات غير النفطية بمعدل متوسط يبلغ نسبة ١٠٪ سنويا •

السياسات السعرية :

يدعم انخفاض مستوى الطلب على سوق النفط العالمية من موقف السعودية فى منظمة (الأوبيك) كما يخلق توترا خطيرا داخل المنظمة • وتتضاءل حرية حركة دول الأوبيك لما يصيب موازينها التجارية من سلبية • كما يقع ضغط كبير على السعودية لقبول زيادة سعرية •

وباعتبار السعودية هى الدولة المنتجة المؤثرة ، فهى تتحمل مسئولية تحقيق التوازن بين العرض والطلب للحفاظ على ثبات أسعار النفط • ونتيجة لذلك فقد تعانى السعودية رغم ذلك من ميزان تجارى سلبى فيما بين عام ١٩٨٠ ، وعام ١٩٨٥ • وبالتالى ، فان السعر الثابت للنفط لم يعد يخدم مصالح السعودية ، كما أن موقف الأوبيك يصاب بالمزيد من الأضرار نتيجة لمحاولات المنظمة ووكالة الطاقة الدولية لاستعادة جزء من عائد النفط — ومن ثم توافق السعودية على زيادة سعرية كبيرة • والرأى السائد بين دول منظمة الاوبيك ، هو أن سعر النفط الثابت قد ألحق بها الضرر ، وساعد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • وهى تريد الحصول على أكبر فائدة ممكنة من النفط ما دامت تستطيع ذلك عن طريق مضاعفة السعر فى أوائل الثمانينات •

ألوان التوتر السياسى :

تتكلف زيادة انتاج الطاقة والحفاظ عليها فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ثمنا باهظا ، ولكن التعرض لخطر التأثر بضغوط منظمة الأوبيك ، يتلاشى ويضمحل. ويزداد الاستثمار فى قطاع الطاقة مرات عديدة ، وتصبح الطاقةالجديدة باهظة التكلفة ، ويعنى الحفاظ على الطاقة مزيدا من الاستثمارات وارتفاعا فى أسعار الطاقة • ويفرض رسم استيراد مرتفع على النفط من خارج منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية • وتستهدف الضرائب المرتفعة على استهلاك الطاقة تشجيع المحافظة على الطاقة وتمويل جزء من الاستثمار اللازم • وهناك قيود مباشرة عديدة على استخدام الطاقة : مثل السيطرة المباشرة على الأسعار للحيلولة دون موازنة التكاليف المرتفعة للطاقة من خلال الزيادات السعرية بواسطة الصناعة • ويحتاج كثير من المشروعات الى الاعانات التى تتبعها ألوان من الرقابة الحكومية الشديدة ونجد أن تعبئة رأس المال فى مشروعات لتنمية الطاقة تعتبر من الاستثمارات الأولى والأساسية فى الاقتصاد وأكثر أهمية من أية قطاعات أخرى ، كما تؤدى لبطء الاستهلاك • وتقوم وكالة الطاقة الدولية ، بزعامة الولايات المتحدة بتنسيق جهود الطاقة ، وتوجيه بعض المساعدات المالية لمشروعات الطاقة فى الدول الأعضاء الأشد فقرا • كما يستهدف تنسيق الولايات المتحدة لجهود الطاقة الى خلق الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء •

وفى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فان الأثر الرئيسى لجهود الطاقة يتمثل فى مزيد من التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية ، ولهذا السبب وللتكاليف المرتفعة للاكتفاء الذاتى فى مجال الطاقة ، نلمس معارضة متزايدة لهذا التدخل فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية • ومصدر هذه المعارضة نقابات العمال التى تحرض على نمو الاستهلاك الفردى الخاص ، وكذلك مصدرها من قطاعات الصناعة التى تعانى من قلة رءوس الأموال • وتصبح الحكمة من هذه الجهود موضع تساؤل بسبب التضحيات المحلية والاختلاف بين السعر الداخلى للطاقة في وكالة الطاقة الدولية والسعر الدولى للنفط •

وتتأثر الدول الاقل نموا بطريقتين مختلفتين : فسعر النفط المعتدل يمكن بعض الدول الاقل نموا من زيادة وارداتها النفطية دون ضغوط مرهقة على موازين حساباتها الجارية ، ومن ناحية أخرى ، فان برامج الطاقة المنشودة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لها تأثير عكسى على صادرات معظم الدول الاقل نموا ، وعلى طلب المواد الاولية ، وعلى حجم المعونة الاقتصادية • وعلى العموم فان الدول الاقل نموا تواجه موقفا أيسر من الموقف الذى تواجهه فى نموذج الطلب المرتفع ، وكذلك يتحدد انتشار التكنولوجيا النووية ، وبرغم ذلك يظل وضع أفقر الدول الأقل نمو خطيرا بسبب عدم قدرتها على سداد ثمن الطاقة وخسارتها للمعونة •

والأثر الرئيسى في دول (الاوبيك) هو زيادة الاحباط السياسى ، ويحتمل أن يؤدى مثل هذا (النموذج) الى انهيار التكتل وبدافع من اليأس ، قد تحاول الدول المنافسة فيما بينها تخفيض الأسعار ، وبالتالى ينهار (التكتل) ومن ناحية أخرى ، فقد يكون رد فعل (الأوبيك) جماعيا بزيادة سعرية حادة على أمل تحطيم تضامن وكالة الطاقة الدولية بعرض اتفاقيات خاصة للدول التى تتخلى عن رسم الاستيراد الموحد على النفط من خارج دول وكالة الطاقة الدولية ، ومثل هذا الموقف كفيل بأن يضع حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى مشكلة عسيرة• فالسعر الدولى الجديد للنفط مضافا اليه رسم الاستيراد ، قد يخلق على الأرجح مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرةفى الدول المستهلكة والتخلى عن رسمالاستيراد سوف يكون المخرج من هذه المشكلات ، ولكنه يعوق الانتقال الى أشكال أخرى من الطاقة كما قد يضعف من تضامن المستهلكين •

الأوهـــام

من أهم الآثار السلبية للنظام النفطى الثانى ، هو أنه يشوه مفهومنا لمدى خطورة والحاح مشكلات الطاقة فى العالم ٠ فمن أزمة النفط عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ فقد كيف الاقتصاد العالمى نفسه مع الأسعار النفطية المرتفعة ومع الهيكل الجديد لسوق النفط ، وبالتالى ، ففى أواخر السبعينات ، ظهر ما يشبه الاستقرار ، مع الميل بين أوساط العامة والساسة الى تجاهل العيوب الهيكلية الخطيرة فى سوق النفط ، سواء فى قاعدة الوارد أو فى التنظيم السياسى لهذا السوق ٠

وهناك تردد فى قبول الحقيقة التى تقول بأن العالم يواجه لأول مرة منـــذ بداية انتشار التصنيع ، تكاليف حقيقية متزايدة للطاقه ، وأن الثمانينات وربما بقية هذا القرن سوف تكون فترة الطاقة الباهظة التكاليف ، وربما الطاقة النادرة والشحيحة٠كما أنه لازال هناك اعتقاد سائد بأنه ليس ثمة قيود أو ضغوط خاصة بامداد الطاقة ، وأن مشكلات الامداد الناتجة انما تدبرها المؤسسات الصناعية للنفط أو منظمة (الأوبيك) ٠

ونتيجة لذلك ، فهناك تردد فى المحافظة على الطاقة ، وغالبا ما يرتبط هذا بالاعتقاد أن الوصول الى الطاقة الرخيصة والوافرة حق طبيعى(١) ٠ وهذه الآراء أكثر شيوعا وانتشارا فى الولايات المتحدة منها فى غرب أوروبا واليابان ، وهذا أمر مفهوم فى ضوء الوفرة السابقة للطاقة فى أمريكا الشمالية ٠ ولكن اليوم وفى ظل موقف تاريخى مختلف فان هذه الآراء تعتبر غير مسئولة وتحمل فى طياتها الخطر بالنسبة لأمريكا الشمالية ، وبالنسبة للعالم ٠

وتبعا لذلك ، توافق وتعاضـــد محاولات تخزين الطـاقة ، والتوســع فى الامدادات المحلية للطاقة ، فتستخدم الواردات النفطية لحـــل مشكلات الطاقة المحليـــة ٠

---

(١) وليام هـ٠ ميرنيك ، النتائج الاقتصادية الاقليمية لارتفاع اسعار الطاقة فى الولايات المتحدة ، صحيفة الطاقة والتنمية ، ربيع ١٩٧٦ ص ٢٢٢ ٠

ولقد كان نمو الواردات النفطية فى الولايات المتحدة فى السبعينات العامل الحيوى الخطير فى سوق النفط العالمية ، ولكن ذلك يجب ألا يستمر فترة طويلة ٠

أولا : أن الاستهلاك المتزايد لموارد الطاقة الأجنبية بواسطة دولة ذات مستوى استهلاكى مرتفع نسبيا فى مجال الطاقة وذات مصادر طاقة محلية كبيرة يحتمل أن يخلق ألوانا من التوتر السياسى مع أقرب الحلفاء وشركاء التجارة(١) ٠

وثانيا : أنه يتجاهل المشكلة الأساسية للطاقة ، فان الولايات المتحدة تزيد من حدة الاختلاف بين المستوى التكنولوجى ومستوى السوق بالنسبة للطاقة ، وبالتالى فهى تسهم فى التحرك نحو ندرة الطاقة ٠

ولم تلتزم الدول المصدرة للنفط بالوفاء ٠ لمجمل طلب العالم كله من النفط، ولا يمكن أن نتوقع منها أن تستوعب الى ما لا نهاية الاختلاف بين الطلب على الطاقة وامداداتها لبقية دول العالم ٠ واذا ما وضعت (الأوبيك) حدا أقصى على امداداتها ، فقد تظهر أزمات كبرى بين المستهلكين ، وفيما بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبين دول (الأوبيك) ٠

ومن العوامل الأساسية فى تجنب أو فى احداث مثل هذه الأزمات الطلب الأمريكى على الواردات النهائية وهذا يضع على كاهل الولايات المتحدة مسئولية دقيقة فى سوق النفط العالمية ومن ثم فان سياستها فى مجال الطاقة من الأمور التى تهتم بها بقية دول العالم ٠

ويوجد فى الولايات المتحدة اعتقاد سائد بأن العالم الغربى يستطيع تجاوز الموقف العسير للطاقة فى السنوات القادمة ، وأن هذا هو الحل المستحسن لأنه يتجنب أى التزامات رسمية ٠ ومع ذلك فلا بد أن يكون واضحا من هذه المشاهد أو السيناريوهات أو النماذج الثلاثة التى سبق أن عرضناها أن تجاوز الأزمة أو الموقف لن يتم بدون تكاليف باهظة ، وبدون أخطار جسيمه ٠

---

(١) سيوم براون : عوامل جديدة فى السياسات الدولية ، معهد بروكنز ، واشنطن ، ١٩٧٥ ص ٣٦ وما بعدها ٠

موجز للقضايا المطروحة

من المرجح أن يكون عقد الثمانينات وربما عقد التسعينات كذلك فترة الطاقة باهظة التكاليف ، والسعر الحقيقى للنفط قد يتضاعف مرتين أو ثلاث مرات قبل أن تتأكد عملية توفير مصادر بديلة للطاقة • واذا ما سادت الظروف الحالية واستمر الطلب على النفط فى النمو ، فان التغيرات التى سوف تحدث تتمثل فى ظهور ارتفاع سعرى كبير بأكثر من ظهور ارتفاع تدريجى • وفى ظل مثل هذه الظروف ، فسوف يتمخض عن السعر الجديد مشكلات خطيرة بالنسبة للدول المستهلكة ، وبالنسبة للاقتصاد العالمى ، وهذا بدوره سوف يكون له أثر سلبى على منتجى النفط كذلك • أضف الى ذلك أن امدادات النفط والطاقة سوف تكون شحيحة • وسوف يكون لمثل هذه التطورات بوضوح مضامين قصيرة المدى ووسيطة المدى على مستهلكى الطاقة ، ومضامين بعيدة المدى لها نفس القدر من الأهمية بالنسبة للدول المنتجة للنفط •

وامدادات النفط ليست مضمونة بالنسبة للدول الصناعية المستهلكة للنفط ، لأن الامدادات النفطية الزائدة من (الاوبيك) قد لا تتوافر فى نهاية الأمر وبشكل فورى بأى سعر من الاسعار • وفضلا عن ذلك فان الامداداتالبديلة للطاقة ليست مضمونة أيضا ؛ لأن تطويرها يتعطل بفعل الظروف فى سوق النفط • كما أن احتمال حدوث أزمات مادية فعلية بالاضافة الى مشكلة سداد ثمن النفط الباهظ التكاليف يحد من احتمالات النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية المستهلكة • وكذلك فان احتمال حدوث قفزة مذهلة فى الاسعار تهدد الاستقرار الاقتصادى ،اذ يمكنها استثارة موجة تضخمية قوية جديدة •

والمسرح السياسى المحلى فى معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مهيأ لأن يتحول الى عدم الاستقرار ، وبدرجة عالية من الاستقطاب بسبب النكسات الاقتصادية والتضخم والبطالة ، وكثير من البلاد قد يختار انتهاج سياسة تجارية تقييدية ووقف مناخ التحرر والانفتاح فى التجارة العالمية •

وفى النهاية فان السوق العالمية المقيدة قد يخلق على أرجح الاحتمالات ألوانا عنيفة من التوتر داخل الولايات المتحدة وحلفائها الاساسيين ، وتنافس الولايات المتحدة ، وغرب أوروبا ، واليابان على مودة ورضاء الدول المنتجة للنفط ، ومن ثم فان السوق العالمية المقيدة للنفط كفيلة بأن تفتت نظام التحالف الغربى اقتصاديا وسياسيا •

وبالنسبة للدول الاقل نموا ، فان أخطر الاحتمالات هى أن التنمية الاقتصادية سوف تتوقف نهائيا بسبب القفزة السعرية الجديدة فى النفط ، وسوف تواجه بعض الدول الأشد فقرا نكسات خطيرة ، وسيكون لذلك آثار سياسية مهمة • وقد تحل محل الأنظمة المعتدلة مجموعات جديدة تتطرف فى معارضتها للغرب • وعندئذ توجه الدول الأقل نموا اللوم من جديد الى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبسبب التطرف فى الاستهلاك • ويمكن عندئذ اعتباره انتصارا جديدا للجنوب على الشمال ، حتى ولو ألحق الضرر بمعظم الدول الأقل نموا •

ويعتبر البترول بالنسبة لمعظم مصدرى النفط الثروة القومية الوحيدة المهمة • وهى قد تحقق مكاسب قصيرة المدى من الزيادة الجديدة الحادة فى سعر النفط ولكنها تتأثر بشكل متزايد بأداء الاقتصاد الدولى وبصفة خاصة نتيجة لاقتصاديات منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فسوف تعانى هذه الدول على المدى البعيد ، ويتوقف نموها الاقتصادى المستمر على القيمة طويلة الأجل للنفط وقدرتها على تنويع مصادر دخلها • وفضلا عن ذلك ، فان منظمة الأوبيك تتهدد تهديدا مباشرا نتيجة للصراع المكشوف بين أعضائها بسبب الأسعار والامدادات ، مما قد يتسبب فى تفتيت أو تدمير (التكتل) • كما قد تنهار وحدة منتجى النفط نتيجة لألوان التوتر والصراعات داخل الدول الأقل نموا تجاه مسائل الأسعار النفطية واتجاه علاقات الشمال والجنوب •

احتمالات التغيير

ان النظام النفطى الثانى ، فى ضوء عدم الاستقرار السياسى والمشكلات الهيكلية الأساسية التى يتسم بها لا يحتمل أن يستمر وقتا طويلا • وبغض النظر عن مدى سرعة ارتفاع الأسعار، فسوف يصل النظام النفطى الثانى الى نقطة تحول حاسمة حين يقترب الطلب العالمى على النفط من مستوى الامدادات التى تحرص دول الأوبيك وتقدر على توفيرها • ومع ازدياد وضوح ندرة النفط ، فسوف يزداد توتر نظام التحالف الغربى ، وسوف يزداد الاعلان الصريح لنقد أوروبا الغربية واليابان للسلوك الأمريكى فى مجال الطاقة ، باعتبار أن الولايات المتحدة تمثل مشكلة العالم الأول فى مجال الطاقة ، ومن ثم فهى الدولة التى تتحمل اللوم بسبب الأزمة • وقد يستتبع ذلك التفاوض حول اتفاقيات ثنائية مهمة بين أعضاء منظمة الاوبيك ودول أوروبا الغربية واليابان مما يزعزع موقف الولايات المتحدة فى اطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

وفى هذا الموقف فان حكومة الولايات المتحدة ، ولا سيما اذا حققت نجاحات قليلة فى تنفيذ سياساتها فى الطاقة داخليا ، سوف تحاول التصرف على النطاق الدولى • وسوف يكون أمام الأمريكيين الاختيار لمحاولة اما تنظيم جبهة للدول المستهلكة بسياسة هجومية نحو منتجى النفط أو محاولة زعامة العالم تجاه نوع من الاتفاقية العالمية للطاقة •

ويعنى **الاختيار الأول** صراعا مكشوفا داخل منظمة الأوبيك يستهدف ممارسة الضغط على منتجى النفط لتزويد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بمزيد من النفط بشروط أفضل • وهذا لن يكون له من نتيجة سوى تأجيل مشكلات الطاقة فى العالم ؛ لأنه لم يشرع فى التعامل مع مشكلة الانتقال الى المصادر البديلة للطاقة • **والاختيار الثانى** يمكن أن يشكل نطاقا نفطيا جديدا يحقق الاستقرار لسوق الطاقة فى العالم ، ومثل هذا الاتفاق سوف يكون مكلفا ، ولكنه سوف يتيح أمنا طويل الأجل لكل من المنتجين والمستهلكين • وتتوقف النتيجة الى حد كبير على الاختيار السياسى للولايات المتحدة ، ومع ذلك فان دول منظمة

التعاون الاقتصادى والتنمية ذات المصالح المهمة المشتركة مع منظمة (الأوبيك) مثل بريطانيا والنرويج يمكن أن تلعب دورا مهما كوسطاء بين مجموعتى الدول فى المنظمتين ٠

وان نجاح الاختيار الاول : أى اتخاذ الولايات المتحدة لموقف هجومى ، أبعد ما يكون عن اليقين : فالاحتلال العسكرى لحقول النفط المهمة أمر غير واقعى وبعيد الاحتمال ٠ فالمسألة معقدة من الناحية العسكرية ، ومن ناحية الامدادات والتموين. ومن المؤكد أنها تخلق فوضى سياسية هائلة ٠ أما المنهج الأقرب الى الواقع فهو من خلال وحدة وكالة الطاقة الدولية وتطبيق الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية . وفى ضوء الخلافات داخل منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فان تنظيم وبقاء وقيادة مثل هذه الكتلة مسألة صعبة واذا تماسكت هذه الكتلة فان موقفهاالتفاوضى فى سوق النفط العالمية يعتبر ضعيفا بالنسبة لمنظمة (الأوبيك) والأمل الوحيد لوكالة الطاقة الدولية يكمن فى برنامج هائل للاكتفاء الذاتى من الطاقة يمكن أن يصبح لهذه الكتلة نوع من القوة التفاوضية الحقيقية ٠ وليست هذه بطبيعة الحال استراتيجية قصيرة المدى ، وليس هناك ما يضمن نجاحها ، وفى نفس الوقت ، فان منتجى النفط قادرون على رفع الأسعار واحباط نجاحها بعقد صفقات ثنائية مع الدول المنفردة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

وقد يقال : أنه ليس من الضرورى عقد اتفاقية عالمية للطاقة ، وأنها لن تكون أكثر من هيكل دولى بيروقراطى ، وأن السوق سوف يجد حلوله الخاصة ٠ ومن الناحية التاريخية فقد أثبتت معظم التنبؤات الخاصة بندرة الطاقة ، كذبها وزيفها(١) ، والعالم اليوم أكثر استعدادا من أى وقت مضى لمواجهة استنزاف موارد مهمة بالتجديد والابتكار التكنولوجى(٢) ٠ والتكنولوجيا المتغيرة حل من الحلول المبتكرة بصفة خاصة وبطريقة لا مركزية وبفعل عوامل السوق ، ومن ثم ، فهناك خطر تعويق التغير التكنولوجى اذا عقدت اتفاقية دولية بسبب التدخل فى السوق ٠

---

(١) جون بلير ، السيطرة على النفط ، نيويورك ١٩٧٦ ص ١٥ وما بعدها ٠

(٢) ستيوارت هيرمان ، وجيمس كانون ، مستقبل النفط والصناعة ، والتكنولوجيات الجديدة ، كمبردج ، ١٩٧٧ ص ١٠ ٠

وللحل عن طريق السوق تكاليفه الواضحة ، وتدل التجربة التاريخية على أن الأمر يستغرق ما بين ٣٠ الى ٥٠ عاما لكي يسود مصدر جديد من مصادر الطاقة فى مركبات الوقود للمجتمعات الصناعية(١) ٠

وخلال فترة التكيف والتأقلم ، يواجه العالم خطر الكساد الاقتصادى الطويل ، وقد تكون المحافظة على الطاقة على نطاق كبير مسألة ممكنة نظريا ، ولكن التجربة السابقة تدل على أن المحافظة على الطاقة أمر عسير التحقيق ، كما أنها باهظة التكاليف ، ولن تكون مؤثرة الا بعد وقت طويل ٠ وفضلا عن ذلك ، فان الحلول التى تصاغ عن طريق السوق غير متكافئة ٠ فهى تميل لتأييد الأقوياء الأكثر تنظيما ، والأكثر موارد وثراء ، ضد الضعفاء الأقل تنظيما والأشد فقرا ٠ ومن الجوانب المهمة لمشكلة الطاقة فى العالم هى أن الدول الأفقر ، أى الدول الأقل نموا ، ودول منظمة التعاون الاقتصادى والأوبيك الأقل حظا فى الثراء ، يلحق بها الغدر البالغ ، وان الحل الناتج عن عوامل السوق وحدها سوف يزيد بالتأكيد من الفوارق الاقتصادية بين الأمم ٠ وقد تستفيد الولايات المتحدة ، والنرويج والسعودية بينما تعانى معظم الدول الأخرى ـ وقد يكون لذلك آثار اقتصادية سلبية على المدى البعيد بالنسبة للدول الأغنى ، ولكن المؤكد أن ذلك سوف يخلق ألوانا من التوتر السياسى الدولى ٠ وسوق الطاقة الدولية أبعد ما تكون بالفعل عن نموذج السوق الحرة فى علم الاقتصاد الكلاسيكى الحديث ، فالتكتل القوى والتدخل الحكومى يتيح لسياسات الطاقة نفوذا حاسما فى تشكيل هذه السوق ٠ ومن ثم فان الحل السياسى فى شكل اتفاقية دولية للطاقة لن تكون خطوة متطرفة بالنسبة للأساليب والأعراف المستقرة فى السوق الدولية للطاقة ٠ والاتفاقية سوف تتيح اطارا أقرب الى المنطق والتماسك لأداء السوق مما يتيحه التكتل الحالى ، والتدخلات غير المنسقة من جانب الحكومات ٠

ولا بد من تلبية ثلاث مجموعات أساسية من الشروط لنجاح اتفاقية دولية للنفط ، **أولا :** ان المشتركين الأساسيين فى سوق النفط الدولى أى المستهلكين

---

(١) هانز بوريالس ، المصادر البديلة للطاقة ، فى كتاب رجائى الملاخ ، وكارل ماكجوير ، الولايات المتحدة وموارد الطاقة فى العالم ، كولورادو ١٩٧٧ ص ٨٤ ٠

من الدول الصناعية ، والمنتجين ، والمستهلكين من الدول النامية ، لا بد وأن يتفقوا على أن النمط التنظيمى الحالى لسوق النفط غير سليم وذلك كأساس أولى للتفاوض فيما بينهم • وقد ظهر اهتمام واضح بين الدول المنتجة للنفط وبين الدول الأقل نموا بابرام اتفاقية دولية للنفط ، ولكن هذا الاهتمام ارتبط بالتنمية الاقتصادية وادارة أسواق الموارد الأولية ، ولا تهتم دول منظمة (الأوبيك) باتفاقية للطاقة الا اذا تحققت فى اطار علاقات الشمال والجنوب • وفى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى عام ١٩٧٦ – ١٩٧٧ ، رفضت مجموعة الدول النامية الدخول فى أى نوع من الاتفاقيات التى تضمن امدادات الطاقة والاسعار ما لم توضع اتفاقية عامة للتنمية الاقتصادية والمواد الخام ، وأعربت السعودية عن عدم ارتياحها فى أعقاب فشل مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى برفع أسعار النفط بنسبة ٥ ٪ •

وبين المستهلكين من الدول الصناعية نجد استعدادا طفيفا ومحدودا لقبول مطالب العالم الثالث كثمن لاتفاقية الطاقة • كما أن هناك تفاوتا واختلافا فى الرأى تجاه الحاجة لعقد اتفاقية دولية للطاقة • مع تأييد غرب أوروبا للفكرة أكثر من اليابان والولايات المتحدة ، ولذلك فاما أن تتخلى دول (الأوبيك) عن الصلة بين الطاقة ومطالب الدول الأقل نموا أو أن تقبل الدول الصناعية المستهلكة هذه الصلة بجعل هدف الاتفاقية حقيقة ممكنة •

وفى ضوء علاقات القوى فى سوق النفط العالمية فمن غير المحتمل أن تتخلى دول منظمة (الأوبيك) عن موقفها ، فدول الأوبيك تطور موقفها التفاوضى وتكتسب قاعدة سكانية اضافية لمطالبها من خلال ارتباطها مع بقية دول العالم الثالث • واذا ما انعزلت سياسيا عن الدول الأقل نموا فسوف تكون أضعف فى عالم يتالف أساسا من دول مستوردة للنفط • ومع تحسن الموقف التفاوضى لدول الأوبيك وتدهور الموقف التفاوضى للدول الصناعية المستوردة للنفط بسبب ازدياد اعتمادها على النفط المستورد ، فالفرصة ضئيلة فى تخفيف دول الأوبيك للتشدد فى موقفها بل على النقيض من ذلك ، فان دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لا بد وأن تتراجع من أجل الحصول على اتفاقية للطاقة • وعلى

أى حال فان اتفاقية الطاقة التى تستبعد الدول الأقل نموا ، هى اتفاقية غير مستحسنة وغير ممكنة سياسيا • ولذلك فان تفهم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لقوة الروابط بين دول الاوبيك والدول الأقل نمـوا ، ولأن موقفهـا التفاوضى يزداد تدهورا تدريجيا ، ولأن اتفاقية دولية للنفط مسألة حتمية ، هذا التفهم سوف يتيح الأساس للتفاهم •

أما الشرط الثانى : فهو ضرورة وجود توافق مبدئى فى الرأى تجاه بعض المبادىء الاساسية المحدودة :

١ ــ ان دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يعتمد كل منهمـا على الآخر من أجل قوتها الاقتصادية ، وهى مجموعة مسئولة عن تنمية الاقتصـاد العالمى وامدادات الطاقة فى العالم •

٢ ــ ان استنزاف الموارد النفطية المنتهية فى العالم سوف يتزامن مع حاجات المستهلكين ، وتنمية الموارد البديلة للطاقة لاتاحة الانتقال من النفط الى البدائل •

٣ ــ ضرورة زيادة الدول المصدرة للنفط لانتاجها من النفط الى الحـد المتفق عليه • وفى المقابل لا بد وأن تتاح لها فرص أكبر لتنمية مـوارد بديلة للدخل ، فى شكل التصنيع والاستثمار الأجنبى، وبالاضافة الى ذلك فان الفوائض المالية من التجارة الدولية للبترول لا بد وأن يعاد دورانها طبقا لضمانات مرضية للأطراف كلها •

٤ ــ ضرورة تشجيع التعاون بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول الأوبيك فى اطار التعاون بين الشمال والجنوب ، وعلى سبيل المثال : يكون بتطوير نقل التكنولوجيا وتيسير الوصول الى أسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أمام مصدرى النفط والدول الأقل نموا •

والشرط الثالث : هو أن مصالح مختلف الأطراف المعنية لا بد من التنسيق بينها بقدر الامكان كأساس لاتفاقية ناجحة • وهذا يعنى أساسا أن الصراعات

المحتملة المتصلة بمصالح نفطية محددة لا بد من مواجهتها باهتمـــامات عامة ومتبادلة • والنفط مصدر واضح للصراعات المحتملة ، ولكن المصالح العـــامة طويلة الأجل للأطراف المعنية متلاقية فى أسسها ، ولدى كل الأطراف رغبة قوية فى تجنب الفوضى الدولية ، والكساد الاقتصادى ، وانهيار الاقتصاد العالمى ، والنكسة الاقتصادية والمالية فى الدول الأقل نموا ، والتطرف البالغ فى الدول المصدرة للنفط أو التدخل الغربى فى الدول المنتجة للنفط •

وان احقيقة تلاقى المصالح السياسية العامة بأكثر مما تتلاقى المصالح النفطية المحددة ، مثل الأسعار والامدادات ، وأنماط الاستهلاك ، يتيح نوعا من المرونة فى تكوين حل توفيقى بين الجانبين • وهذا النوع من التعاون هو المفتاح لظهور نظام نفطى ثالث قابل للحياة والاستمرار •

الفصل السابع

انماط التعاون

يتضمن الاعتماد المتزايد لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على نفط منظمة دول (الأوبيك) أهدافا سياسية رشيدة معينة بالنسبة لعلاقاتها مع دول الاوبيك ٠

١ ــ ضرورة تجنب المواجهة والصدام فى القضايا ذات الأهمية المباشرة ؛ لأن دول الأوبيك على المدى القصير فى موقف أفضل فى ضوء فوائضها المالية ٠

٢ ــ التناقض قصير الأجل يتحتم تعويضه وموازنتــه بتطوير المصــالح المشتركة فى القضايا ذات الاهمية طويلة الاجل ٠

٣ ــ ضرورة تشجيع دول الأوبيك لتطوير سياسة سلعية تسمح بتوزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية فى العالم وتحفز تدريجيا على تطوير الموارد البديلة للطاقة ٠

٤ ــ ضرورة تشــجيع دول (الأوبيــك) على زيادة انتاجها من النفــط والاستثمار فى التنمية الاقتصادية والثروات الأجنبية بدلا من الاستثمار فى النفط الكامن فى باطن الارض ٠

٥ ــ ضرورة تشجيع دول الأوبيك على استخدام الدخل المستمر من النفط على نحو يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمى وعلى احتمالات نموه ٠

ولابد لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من الاعتراف بأن اعتمادها على الواردات النفطية يتضمن نقلا متزايدا للموارد الحقيقية منها الى دول (الأوبيك)

ولا يمكنها دون تقبل هذه الحقيقة أن تؤثر على شكل وتوقيت النقل • والاختيارات فى جوهرها اما نقلا شاملا خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا أو نقلا تدريجيا خلال فترة زمنية أطول •

وبالنسبة للدول المستهلكة فان النقل المؤجل هو المفضل ؛ لأنه يتيح الوقت لتوسيع قاعدتها الانتاجية التى يمكن من خلالها أنتاج السلع والخدمات لنقلها مستقبلا وهناك اهتمام سائد فى الغرب تجاه فوائض دول (الاوبيك) ، لكن تفضيل أوساط عديدة لاستيعاب هذه الفوائض بالنمو المباشر للصادرات الموجهة الى دول الاوبيك هو تفضيل ظاهرى مخادع ، فالنقل السريع فى شكل المستوى المرتفع من الصادرات الى دول الاوبيك ، معناه أن الموارد لن تستخدم للاستهلاك فى الاستثمار فى الداخل ، لكن ارجاء النقل من خلال الديون الى دول (الأوبيك) يتيح لأعضاء (التكتل) حق المطالبة بالسلع والخدمات فى المستقبل ، وفى نفس الوقت ، فانه يمكن استخدام الموارد للتوسع الاقتصادى المحلى فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية • ومن الواضح أن شكل وتوقيت النقل ينطويان على أهمية كبرى بالنسبة للقوة الاقتصادية للدول المستهلكة •

بعض الأسباب الكبرى للأفضلية الواضحة فى كثير من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للنقل السريع للموارد الافتقار الى الوسائل الدولية لتنظيم الفوائض والمواءمة بينها وبين جوانب العجز الناتجة عن ارتفاع سعر النفط • وتسعى معظم الدول الى تجنب جوانب العجز الخطير، وليس هناك اطار دولى لمواءمة ألوان العجز الحتمية الناتجة عن الواردات النفطية الكثيرة • وفضلا عن ذلك ، فان معظم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لا تتلقى استثمارات مالية كبيرة من الدول المصدرة ذات الفوائض • ففوائض دول الأوبيك — الى حد كبير — قد وضعت فى ودائع قصيرة الأجل فى الولايات المتحدة ، ولقد أدى هذا الى نقل للأموال فى حدود كبيرة الى الولايات المتحدة من الدول الأفقر فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبخاصة فى أوروبا الغربية ، وبما يزيد من المرونة الامريكية على حساب الدول الاخرى فى منطقة التعاون الدولى والتنمية • أما مع وجود اطار دولى للمواءمة بين الفوائض وألوان العجز المرتبطة بالنفط ، فسوف يكون من الأيسر على الدول الأفقر فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تجميع جوانب العجز والحفاظ على النمو الاقتصادى •

ان اعتمـاد منظمة الأوبيك على منطقة دول التعاون الاقتصـادى والتنمية كسوق لنفطها ، وكمصدر لوارداتها ، وكمكان لاستثمار فوائضها المالية ، ينطوى على عدد من الأهداف الرشيدة بالنسبة لسياساتها تجاه دول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية ٠

١ ــ ضرورة تجنب المواجهة والاحتكاك فى القضايا المهمة على المدى البعيد لأن موقف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية سوف يتحسن على المدى البعيد ٠

٢ ــ ضرورة موازنة التناقض على المدى الطويل باستخدام الموقف المتفوق قصير الأجل لتطوير المصالح المشتركة ٠

٣ ــ ضرورة تشجيع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لتطوير مزيج من السياسة الاقتصادية ، وسياسة للطاقة يسمح بنمو اقتصادى مستقر مع تنمية تدريجية للمصادر البديلة للطاقة ، واتاحة عائد عادل لاستثمارات الأوبيك ، وضمان الأسواق المستقلة لنفط (الأوبيك) دون ضـغوط لا موجب لهـا على احتياطيات النفط ٠

٤ ــ ضرورة تشجيع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على قبول الاستثمارات والواردات غير النفطية من دول الاوبيك ٠

٥ ــ ضرورة تشجيع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على تطوير مؤسسات وسياسات نقدية تستطيع أن توائم فوائض (الأوبيك) على نحو يعود بالفائدة على الاقتصاد العالمى واحتمالات نموه ٠

ولابد وان تدرك منظمة (الاوبيك) أن تطورها الاقتصادى ونقل المـوارد الحقيقية التى تستطيع الحصول عليها من النفط ، انما يتوقف الى حد ما ، عـلى قوة اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وهذا يؤثر على شكل وتوقيت النقل ٠ ودول الاوبيك مثلها كمثل دول منظمة التعاون الاقتصـادى والتنميـة أمامها الاختيار اما أسلوب النقل الشامل خلال فترة زمنية وجيزة أو النقـل التدريجى خلال فترة زمنية أطول :

ولدول (الأوبيك) مصلحة فى النقل (السريع) حيث يمكن استخدامه لتوسيع اقتصادها المحلى ، وبالتالى تزيد ثم تنوع من انتاجها المقبل على الأرباح . على أن الاستخدام الأمثل لعائدات النفط ، يتحدد بفعل قيود داخلية فى كثير من دول الاوبيك وليس فقط فى الدول ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى المحدود . فبعد تجاوز نقطة معينة ، ومع المستويات المتزايدة بشكل سريع فى الاستثمارات فى التنمية المحلية ، فسرعان ما يهبط معدل العائد(١) . ان الافراط فى دفع أموال كثيرة فى شرايين الاقتصاد المحلى قد يعود بالضرر على المدى البعيد ، اذ يفسر عملية النمو على المستوى الاقتصادى الادنى ، وبالتالى يقلل من عنصر الكفاءة ويخلق الاختناقات ، بالاضافة الى توليد ضغوط تضخمية مهمة (٢) .

تتطلب الاستراتيجية الرشيدة للتنمية ، التخطيط والتنسيق والتعليم والنمو المتوازن ، ومن الواجبات الأساسية تنويع الاقتصاد وتحسين كفاءة المؤسسات الخاصة ، وعرض النقد السائل ليس سوى عنصر من العناصر الأساسية واذا أفرط فى استخدامه ، يمكن أن يعقد هذه المهمة بدلا من تيسيرها .

ويرتبط بذلك ، أنه على المستوى الحكومى ، فالمجازفة بالوصول السهل لرأس المال يمكن أن يشجع التورط فى مشروعات صناعية سيئة التخطيط وما يستتبع ذلك من خسائر . ان الاشتراك المقترح والواسع النطاق لمنتجى النفط فى الشرق الأوسط فى صناعات التكرير والصناعات البتروكيماوية ، ذات العائد غير المؤكد على أحسن القروض ، خير مثال على ذلك(٣) . ومن ثم فانه بالنسبة لدول الأوبيك وبعد بلوغ مستوى معين ، فان النقل المرجأ للدخل قد يكون هو الأفضل .

ان عدم الوثوق فى سوق النفط فى المستقبل ، وبخاصة عدم الوثوق والأرجحية فى العائدات على الأصول الأجنبية لهى على الأرجح والى حد كبير المسئولة

---

(١) انور جبرتى ، ازمة النفط ، فى دراسة الملاخ وماكجواير ، الولايات المتحدة ، وموارد الطاقة فى العالم ص ١٣١ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠ .

(٣) لويس تيرنر ، وجيمس بيدور ، الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط فى السعودية وايران ، مجلة الشئون الدولية ، اكتوبر ١٩٧٧ ص ٥٧٥ .

عن وجود رغبة لدى كثير من دول (الأوبيك) للنقل الفورى والمباشر للموارد ٠ وهذا يرجع الى غياب الاطار الدولى لترتيب الفوائض وسياسات الاستثمار لمنتجى النفط ، وبدون قدر من الاستقرار يمكن أن تتعاظم المخاوف فى دول (الأوبيك) من ألا تكفى العوائد على استثماراتها فى دول منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠ وقد يفضى هذا بسهولة الى سياسات أكثر تقييدا فى انتاج النفط ، بما يعـود بالضرر على اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وربما ضـد المصالح طويلة الاجل لدول (الاوبيك) ٠

وتدل التجربة الاخيرة على أن العائد على ثروات (الاوبيك) الموجودة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لم يتجاوز المعدل العام للتضخم ـ وأن الأسعار التصديرية قد تضخمت بالنسبة للمستوى العام للأسعار ومن ثم اتاحة عائد لدول (الأوبيك) أقل مما كان متوقعا لها أن تحصل عليه لو أنها احتفظت بنفطها فى باطن الارض وخفضت من النقل الحقيقى للموارد ٠ ويمكن اعتبار هـذه المكاسب بمثابة اختيار للدول المستهلكة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من منظور قصير الأجل فحسب ٠

ان فقدان العوائد المحتملة لابد وأن يتحول الى قلق متزايد بالنسبة لدول (الأوبيك) ، وما لم يتضاءل ويخف هذا القلق فقد يؤدى الى انخفاض فى امدادات النفط المستقبلة ، مما قد يضر باقتصاديات دول التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

وكما اتضح فى النماذج ، والمشاهد (السيناريوهات) فان الضـغط عـلى سعر النفط قد يتطور سواء من الطلب فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية أم من ارتفاع معدل نمو الواردات فى دول (الأوبيك) ذاتها ٠ وبالتالى ، فانه لكل من المنتجين والمستهلكين مصلحة فى النقل التدريجى للموارد خلال فترة طويلة ٠ ومع ذلك فبسبب الافتقار الى الضمانات لدى كل جانب من الجانبين فان كليهما ينزع الى انتهاج سياسة متباينة تهدد امكانياته فى النمو الاقتصادى على المدى البعيد[١] ٠

---

(١) الجبرلى ، ازمة النفط ، ص ١٣٢ ٠

ان المشكلات التى تواجه الدول المنتجة تتماثل تماثلا كبيرا مع المشكلات التى تواجه الدول المستهلكة كما أن أهدافها السياسية متكاملة ، وهذا من شأنه أن يجعل التسوية الدولية أو الاتفاق الدولى حلا رشيدا ومنطقيا ، اذ يمكن أن يتيح لكلا الجانبين الضمان الذى يحتاجان اليه لانتهاج سياسة تخدم مصلحة كل منهما على أفضل وجه ٠

الموازنات السياسية

لابد لأى اتفاق بالتفاوض حول الطاقة ، لكى يكون اتفاقا فعالا ، أن يتضمن ضمانات رسمية متبادلة تضمن المصالح الأساسية لكل من دول منظمة التعاون الدولى للتنمية ودول منظمة (الأوبيك) وهذا يعنى أنه على كل طرف أن يقدم تضحيات سياسية ، بما يقلل قدرا من حريتها فى الحركة ٠

ولدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مصلحة حيوية فى زيادة امدادات النفط وتجنب خطورة الصدمة السعرية الجديدة ، وهذا يعنى الاستنزاف السريع لاحتياطات الأوبيك النفطية ٠ وللحصول على ضمان رسمى لذلك ، فلا بد وأن تعرض على دول (الأوبيك) معاملة تفضيلية فى مسائل الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا ٠ وعلى سبيل المثال : فان السندات الحكومية العادية قد تتآكل بفعل التضخم ، ولكن نوعا جديدا من السندات الحكومية النفطية قد ينظم بحيث يتيح للمستثمرين من دول (الأوبيك) مزيدا من الضمان ٠ وبالاضافة الى هذه الفوائد ، فلابد وأن يسمح لمصدرى النفط المشاركة ماليا فى قطاعات الطاقة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبحيث يشركها فى تطوير الموارد البديلة للطاقة ٠ ويعنى هذا النوع من التنازلات أنه لا بد وأن تقبل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بوجود أقوى لمنظمة (الاوبيك) فى اقتصادياتها وفى سياستها الاقتصادية والمالية والتجارية ولا بد وأن تراعى مصالح دول (الأوبيك) بوضوح أكبر ٠ وقد تكون هذه على ما يبدو مساومة حقيقية ، ولكن شيئا ما على هذا المنوال ضرورى لاقناع مصدرى النفط بقبول اتفاقيه تفى فى جوهرها التنازل عن سلاح النفط ٠

ولدول (الأوبيك) مصلحة قوية فى تزامن (التنسيق الزمنى) بين استنزاف احتياطياتها النفطية ونموها الاقتصادى ، وبصفة خاصة تطوير مواردها الجديدة من الدخل • وأفضل استخدام لسلاح النفط هو أن تصبح متقدمة اقتصـاديا ، وأن تحصل لنفسها على مزايا طويلة الأجل وللعالم الثالث ككل •

ومن المحتمل أن تظهر لدى الجانبين شكوك خطيرة ومعارضة قوية لعقـد اتفاقية نفطية ، وبعد ذلك بالنسبة للدول المستهلكة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تنظيم أو تقنين اعتمادها على نفط (الأوبيك) ، ويعنى ذلك أيضا بالنسبة لدول (الاوبيك) التخلى عن حريتها المكتسبة حديثا فى الحركة فى مجال السياسة النفطية ، ولذلك فانه لكى تصبح اتفاقية النفط مقبولة سياسيا ، فلابد وأن تتيح مزايا اقتصادية طويلة الاجل لكلا الطرفين توازن هذه التكاليف السياسية •

وان صياغة الاتفاقية التى ترضى الطرفين لابد وأن تتضمن مجموعة كبيرة من مشكلات النفط والطاقة ، وبالتالى فاننى أقترح حلا متكاملا ، أى مجموعة محددة من المشكلات ، وكلها تترابط فيما بينها • ونقترح الاتفاقيات التالية :

١ ــ اتفاقية لسعر النفط ، وامداد النفط •

٢ ــ اتفاقية للطاقة والمشاركة •

٣ ــ اتفاقية للمال والاستثمار •

٤ ــ اتفاقية للتجارة والتكنولوجيا •

اتفاقية لسعر النفط والامداد النفطى

تتمثل الأهـداف الأساسية فى اتفاقية سـعر النفط والامداد النفطى فى التقريب بين اتجاهات الطلب والعرض فى مجال الطاقة ، وذلك بالحفز على انتاج الطاقة والمحافظة عليها ، والتخفيف تدريجيا من الضغط على النفط ، وتنظيم زيادة بطيئة فى سعر النفط للحيلولة دون حدوث صدمة سعرية جديدة • ومن الوجهة المثالية ، فلابد من زيادة سعر النفط كمؤشر للضغط على نمو الطلب ، ولا بد لبلوغ السعر مستوى تكلفة البدائل حين يبلغ الضغط على الموارد النفطية المتاحة

نقطة معينة • ويعنى هذا عمليا الوصول الى اتفاق على نقطة السعر الحرجة التى سبق أن تناولناها ــ وجعـــل زيادات السعر النفطى تتماثل مع نمو الطلب • ولا بد من اتفاق الطرفين على أنه حتى مستوى محدود فســوف يتاح النفط من قبل المنتجين •

ويجب أن يرتبط السعر بسعر أساسي للنفط الخام كما هو الحال الآن فى منظمة (الأوبيك) حيث يحل السوق الاختلافات حول السعر والناتجة عن الجودة وتكاليف النقل • والهدف عندئذ هو تقنين وتنظيم الزيادة السعرية خلال الوقت بحيث تحفز على المحافظة على الطاقة ، وتطوير مصادر بديلة للطاقة •

وبرغم البساطة الظاهرة ، لمبدء الارتباط بين السعر والطلب المتزايد على المصدر غير المتجدد فان هذا المبدأ يثير عدة أسئلة هى : ما هو مستوى التكلفة الفعلية للبدائل التى يجب استخدامها فى اطار المنافسة الأبعد عن الكمال فى قطاع الطاقة ؟ والى أى مدى تتحدد وتفنى الموارد النفطية فى العالم ؟ وما هى النقطة التى يبرر عندها الضغط على الموارد تسعيرها تبعا لتكلفة البدائل ؟ ، ثم كيف يوزع العائد النفطى المتزايد الناتج من الارتفاع التدريجى فى السعر ؟

وهذه الأسئلة أساسية ، وليس ثمة اجابات يسيرة وأكثر الحلول عدلا هى أن يتولى فريق منتخب دوليا تقرير مستوى تكلفة البدائل التى تصلح لأن تكون نقطة للرجوع اليهـــا أو نقطة ارشادية ، ومن الأصعب الاتفاق على الاحتياطيات النفطية المقدرة فى الوقت الحالى والأسعار المتوقعة ، وكذلك التكنولوجيا وبالتالى يصبح من الأمور بالغة الصعوبة تحديد وقت بلوغ النقطة الحرجة ، وتحديد وقت تعاظم الضغط على الاحتياطى •

واذا ما ارتبط التسعير وتقديرات الاحتياطي ، فمن المؤكد أن ذلك ســوف يؤثر فى سلوك الحكومات والشركات تجاه النفط • وسوف يحاول معظم هؤلاء التعليل فى تقديراتهم لاحتياطياتهم ، على أمل الحصول على أسعار أعلى • وقلة من الدول ، مثل السعودية ، وقد تتجه لسلوك مسلك مختلف على أمل تأخير الزيادة فى السعر • وعلى أى حال ، فان البحث عن النفطسوف يزداد ولكن دون اعلان

النتائج — ومن ثم فان الأمر لا يقتصر على مجرد صعوبة تحديد السعر والتوقيت للانتقال الى مصادر جديدة للطاقة ، بل انه ينطوى على مشكلات ، لأنه قد يفسر سلوك الحكومات والشركات ٠

ومن الحلول الممكنة الأتفاق على أن السعر الحقيقى للنفط المسوق دوليا يزداد بمعدل مرة ونصف من حجم الواردات النفطية الى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية ٠ وفى المقابل ، فان دول منظمة (الأوبيك) سـوف تضمن مجتمعة الامدادات النفطية حتى نقطة معينة متفق عليها ٠ وهذا يعنى على سبيل المثال ، أنه حينما تزداد الواردات بنسبة ٥٠٪ مثلا بالنسبة لصافي الواردات النفطية الحالية الى دول التعاون الاقتصادى والتنمية ، فان الأسعار الحقيقية للنفط سوف ترتفع بنسبة ١٠٠٪ ٠ وسوف يتوقف معدل الزيادة السعرية على النفط سنويا على نمو الواردات الى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وسوف يعكس ضغطا متزايدا على المصدر غير المتجدد ٠ واذا ما هبطت الواردات أو ركدت فسوف يظل السعر ثابتا ، ونتيجة لذلك فان الحكومات وشركات النفط سوف تجد الحـافز لتزويد السوق بقدر ما تحتاجه مطالب دول منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية حيث أن هذا هو الأسلوب الوحيد للحصول على أعلى سعر ممكن وتخزين النفط قد يؤدى الى ركود السعر ، وهذا قد يجعل مهمة تحديد وقت ومستوى السعر الحرج أقـل صعوبه وخطورة ٠

وتتضمن اتفاقيـة سعر النفط ، والامداد نوعا من التصـنيف الرقمى أو الفهرسة الرقمية ، حيث لا بد وأن يتحرك السعر الحقيقى للنفط مع ضغط الطلب ، والفهرسة الرقمية شىء بالغ التعقيد من الناحية الفنية(١) ومن الناحية الأساسية لا بد وأن تعكس تضخم الأسعار على واردات الأوبيك من منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠ ويمكن وضع هذا الدليل (الرقمى) ولكنه سوف يستغرق وقتا طويلا ، وهناك حل دون مستوى الكمال ، وهو استخدام المؤشرات الرقمية لصندوق النقد الدولى بالنسبة لصادرات السلع من ١٤ دولة صناعية(٢) ، ولكن هذا يستبعد التضخم على الخدمات المستوردة بواسطة دول (الاوبيك) مثل المهارات الادارية

---

(١) هلموت ميركلاسين ، ترقيم الاسعار النفطية ، فى دراسة الملاخ وماكجواير ، الولايات المتحدة وموارد الطاقة فى العالم ص ١٦٥ — ١٨٠ ٠

(٢) نفس المصدر ص ١٦٩ ٠

الحيوية ، ولابد من الاتفاق على نوع من الدليل الرقمى ، ولابد وأن يلقى هذا الموضوع الفنى اهتماما كبيرا بحيث لا تشكل عائقا يحول دون التفاوض حول اتفاق . كما أن نظام الترقيم أو (الترميز الرقمى) سوف يجعل حكومات الدول المستهلكة فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية حذرة من الأسعار التضخمية للصادرات ؛ لأن هذا التضخم سوف يرفع سعر النفط •

والاتفاقية لا تثبت فحسب سعر التجارة الدولية للخام الأساسى ، والذى يزيد تدريجيا من دخول مصدرى النفط ، بل تترك الدول المستهلكة تحدد استخدامات النفط على نحو ما تريد •

ومن العناصر الحيوية فى الاتفاقية أنه فى مقابل سعر النفط المرتفع تدريجيا، فان المصدرين يضمنون الامدادات ضمانات جماعية• وقد يخلق هذا توترات خطيرة بين مصدرى النفط بالنسبة لتوزيع الانتاج والدخول • والواقع أن ذلك قد يحدث على نحو ما هو جار فى الوقت الحاضر مع تولى السعودية لدور المنتج (الاحتياطى). وفى ضوء الزيادة السعرية يستفيد مصدرو النفط من ذوى الاحتياطيات الصغيرة من العائدات المقبلة من احتياطياتهم النفطية المحدودة ، ولكن الزيادة السعرية سوف تكون تدريجية ، وفى ضوء احتياجاتهم الكبيرة من الدخول ، فان معظم هذه الدول سوف ينتج بأقصى درجات طاقتها •

وكذلك مع ارتباط الزيادات السعرية بموجب الاتفاق بالتوسع فى التجارة الدولية للنفط ، فان منع الامدادات قد يكون له تأثير سلبى على الأسعار والدخول والواقع فان دول (الأوبيك) الأخرى قد تكون لها مصلحة فى زيادة السعودية لامداداتها ، وان الاعتراف بدور السعودية (الاحتياطى) بصراحة قد يساعد على تحقيق الاستقرار فى سوق النفط العالمية •

وفى اطار علاقات الشمال والجنوب ، لابد وأن تتضمن الاتفاقية تعويضا للدول الاقل نموا بالنسبة للسعر المرتفع للنفط ، ويستند مثل هذا التعويض على الزيادات فى سعر النفط ، وتتلقى الدول الاقل نموا نسبة محددة من هذه الزيادة (والسداد) قد يأخذ شكل الائتمانات القائمة على أساس دليل رقمى لمجمل الناتج

القومى معترف به دوليا ، وعلى ذلك فمع ازدياد مجمل الناتج القومى ، تنخفض (قروض السداد) ويمنح الائتمان لقرض طويل الاجل ، وبأسعار فائدة منخفضة بحيث تسدد الدول الأقل نموا فى واقع الأمر ، حساباتها من الواردات النفطية بالكامل • وحتى لا يقع عبء ثقيل على الدول المصدرة للنفط ، فلا بد وأن تتولى مؤسسة مالية دولية ادارة هذا القرض أو هذه الائتمانات ، ويفضل أن تكون هذه المؤسسة هى صندوق النقد الدولى • وهذا التعويض للدول الاقل نموا سوف يكون مساعدة مهمة لميزان مدفوعاتها ، ولكن يكون ذات قيمة على المستوى العالمى، حيث أن الواردات النفطية للدول الأقل نموا محدودة نسبيا • فالدول المستفيدة من هذا التعويض لابد وأن تسمح لبعثات التفتيش الدولية بالقيام بمهامها لضمان أنها لا تعيد تصدير النفط تحقيقا للأرباح •

واذا لم يتم الاتفاق على تعويض الدول الأقل نموا فقد تبحث منظمة (الأوبيك) فرض ضريبة تنمية على صادراتها النفطية للدول الصناعية[١] ويمكن توجيه العائدات الى الدول الأقل نموا من خلال صندوق التنمية فى منظمة (الأوبيك) أو المؤسسات القائمة • وضريبة تصاعدية ثابتة من هذا النوع سوف تولد أرصدة صلبة لمعونات التنمية ، وعلى سبيل المثال ، فان ضريبة تقدر بنسبة ٢٥ر٠ من الدولار فى البرميل سوف تضمن بالمستويات الحالية لتجارة النفط ٥ر٢ بليون دولار سنويا ، ومثل هذا الحل سوف يدعم بالتأكيد التحالف بين دول (الأوبيك) والدول الأقل نموا ، وهكذا ، ولتجنب مثل هذه الضريبة ، فمن مصلحة الدول المستهلكة فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية قبول التعويض السعرى للدول الاقل نموا •

واذا لم يفلح اتفاق سعر النفط والامداد فى التقريب الوثيق بين اتجاهات الطلب والعرض فى مجال الطاقة ، أى أنه اذا استمرت خصائص المرونة السعرية طويلة الاجل شديدة الانخفاض ، مع نشوء تقلص فى الامدادات ، فلابد من اضافة اتفاقية لتحديد الأسعار • وفى الوقت الحاضر لا يبدو هذا ضروريا أو مستحسنا أو ممكنا.

---

(١) المصدر السابق ص ١٧٩ ــ ١٨٠ •

وهدف التسعير هو تثبيط استخدام النفط حيث يسهل نسبيا استبداله بأشكال أخرى من الطاقة الأولية ، ثم لمزيد من التنمية للمصادر البديلة للطاقة ٠ وهـذا يتضمن اعطاء أولويات مختلفة للاستخدامات المختلفة للنفط ، ولننظر على سبيل المثال الى الترتيب التالى :

١ ـ أولوية قصوى وسعر أدنى لاستخدام النفط لأغراض بتروكيماوية ٠

٢ ـ استخدام النفط لمحركات الاحتراق لابد وأن يكون متوسوط السعر نسـبيا ٠

٣ ـ أولوية دنيا وأعلى سعر لاستخدام النفط فى الكهرباء والتدفئه

وبالاضافة الى ذلك فان اتفاقية تحديد السعر الاختيارية هذه يمكن توسيع نطاقها الى أشكال أخرى من انتاج الطاقة ٠ وعلى سبيل المثال : فان انتاج مصادر بديلة للطاقة التى يعتبر تطويرها أمرا مستحسنا بصفة خاصة ، يمـكن حفزه وتشجيعه من خلال رفع الأسعار ٠ وكذلك يمكن زيادة انتاج النفط الصناعى من الفحم الحجرى ، أو الرمال المحملة بالغاز ، والنفط والفحم المنتجين فى ظل ظروف بالغة الصعوبة ، ان التباين فى أسعار النفط بحسب استخداماتها النهائية قد يتيح المنافذ للطاقة المرتفعة الأسعار ٠ وسوف يتطلب هذا فى واقع الأمر ألوانا مشددة وعامة من الرقابة وأساليب تخطيطية ، وقد لا يتسنى الاخذ بها الا فى الحالات الدقيقة والحرجة ٠

اتفاقية الطاقة والمشاركة

تتمثل الأهداف الرئيسية فى اتفاقية الطاقة والمشاركة فى تنظيم اطـار تنظيمى مشترك بين منتجى ومصدرى النفط بقصد تجميع الموارد وتوجيه الجهود فى قطاع الطاقة ، وأن تتيح لمنتجى النفط ثروات حقيقية ، ودورا ومصلحة فى استهلاك الطاقة لدى الدول المستهلكة وخاصة فى مجال الموارد البديلة للطاقة ٠

وخير سبيل لتوزيع الموارد وتخصيصها فى قطاع الطاقة هو التعاون ، والى حد ما ، من خلال التكامل المتجدد بين الشركات الدولية للنفط وهى ليست حيوية ليس بسبب مواردها التكنولوجية ، والتنظيمية والمالية فحسب ، بل لأنها تعتبر شركاء على قدر من الأهمية فى الاقتصاد الدولى(١) ٠

ولقد أدى انهيار البنيان المتكامل لسوق النفط فى الثورة النفطية الى خلق مشكلات خطيرة للطرفين ، اذ فقدت شركات النفط الدولية والعديد من شركات النفط الوطنية فى الدول المستهلكة كثيرا من مواردها النفطية ، وحتى وان كانت شركات كثيرة قد حققت أرباحا طائلة لمخزونها خلال أزمة النفط ، فان كثيرا من هذه الشركات فى الوقت الحالى تواجه موقفا ماليا بالغ الصعوبة ويصدق هذا بصفة خاصة على شركات النفط الوطنية فى أوروبا الغربية(٢) ٠

وقد ازداد تحرك شركات النفط فى السنوات الأخيرة نحو مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم والزيت الحجرى واليورانيوم ٠ هذا النوع من التنويع الذى يطلق عليه اصطلاح التكامل الافقى ، يحظى بالتأييد ؛ لأنه يركز رأس المـال والخبرة ، ومن ثم زيادة ودفع تطوير الموارد الجديدة للطاقة ، وان كان قد لقى نقدا شديدا فى الولايات المتحدة ؛ لأنه يعوق التنافس فى قطاع الطاقة وقد يؤدى الى زيادات سعرية كبيرة بالنسبة للمستهلكين ٠ ويسبب ارتفاع التكاليف، والموقف المتأزم ماليا لكثير من الشركات فان عملية التكامل الأفقى على ما يبدو قد تباطأت واذا لم يكن ثمة ما يحول دون هذه العملية، فالأرجح أن تدفععجلة تطوير المصادر الجديدة للطاقة ، ولكنها فى نفس الوقت تخلق تكتلا دوليا قويا فى مجال الطاقة كما يحتمل أن تؤدى الى زيادات سعرية ٠ وان الحـد من التكامل الأفقى يعنى تخفيض احتمال خطر التكتل الدولى فى مجال الطاقة ، ولكن على حساب الابطاء فى تطوير المصادر الجديدة للطاقة ، وبالتالى خلق ضغط جـديد من أجـل الزيادات السعرية ٠ ومن ثم فان موارد شركات النفط مطلوبة لتوسيع انتاج الطاقة ،ولكن

---

(١) ريمون فيرنون ، عاصفة على الشركات متعددة القوميات ، دار نشر جامعة هارفارد ، ١٩٧٧ ص ١٧٥ وما بعدها ٠

(٢) جان كاريبه ، الشركات الخمسة فى اوروبا وازمة الطاقة ، مجلة السياسة الخارجية ، عدد (٢) ١٩٧٧ ص ١٥٥ ـ ١٦٥ ٠

هناك مبرر قـوى لتشديد الرقابة السياسية عليهـا • اذ أنه بالنسبة للدول المصدرة للنفط ، كان معنى انهيار الهيكل المتكامل فقدان منافذ مضمونة لنفطها وظهور مشكلات جديدة للتكيف مع السوق، على نحو ما هو متمثل فى خطط الدول المصدرة للنفط لمزيد من المشاركة والعمل فى المشروعات الأساسية • والواقع أن هذا التفتت خلق سوقا وسيطة جديدة فى صناعة النفط ، بحيث أدت الى المزيد من الذبذبة والخسائر الاقتصادية المحتملة لكلا الطرفين •

والحل المقترح هنا هو استخدام شركات النفط الدولية كحجر أساس للنظام النفطى الجديد ، ولا بد من تشجيع توسعها واشتراكها فى أنواع أخرى من الطاقة فى ظل رقابة عامة وثيقة ويمكن تنظيم هذا من خلال مشروعات مشتركة ، ومن خلال مشاركة الدولة بواسطة الدول المستهلكة والمنتجة فى صناعة النفط الدولية، واقترح هنا حلين بديلين **أحدهما** معتدل ، والحل **الثـانى** أكثر تطرفا •

١ ــ والحل المعتدل هو تنظيم أو وضع نظام لعقود الخدمة والمشـاركة • وعقود الخدمة تتطلب من شركات النفط الدولية توفير مهارات معينة فى الـدول المنتجة مع السداد بالنفط الخام(١) وعقود المشاركة تسمح لشركات النفطالوطنية فى الدول المنتجة التى تفتقر الى شبكات العمليات الأساسية أن تقـوم بتكرير وتسويق جزء من نفطها الخام من خلال الهيكل التنظيمى للشركات النفطية فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية • والتعويض عن هذا يمكن أن يسدد بالنفـط الخام ، وتقديرا لهذا التعاون ، فان الشركة المنتجة كمثل فى مجلس ادارة الشركة الموجودة فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية • وقد يضاف الى ذلك من قبـل الشركة المنتجة استخدامها لنفطها الخام فى شراء أسهم فى الشركات ذات العمليات الأساسية الواسعة النطاق (التكرير والتسويق الخ) كذلك فان العـديد من شركات النفط سواء التى تتولى منها الانتاج أو التسويق يمكن أن تتعاون فى مشروعات مشتركة فى الدول المسـتهلكة ، وفى النهاية ، يمكن وضـع نظـام لاتفاقيات تخطيط الطاقة بين حكومات الدول المستهلكة وصناعة النفط الخاصة •

---

(١) سوف نضمن هذا الحل لأصول الأضمن للنفط الخام ، ومع احتمالات زيادة النقـص الحقيقى ، فالأرجح ان يحظى التدفق المادى للنفط باولوية اعلى من مسالة تدفق الأموال •

٢ ـ أما الحل الأكثر تطرفا فهو زيادة رأس مال الشركات النفطية الدولية من خلال المشاركة المباشرة للحكومات المستهلكة والمنتجة أو بشكل غير مباشر من خلال شركات النفط الوطنية فى هذه الدول ٠

ان توسيع رأس المـال سوف يؤدى الى زيادة الموارد الاقتصادية المتاحة لشركات النفط الدولية ، بما يسمح بمزيد من التكامل الأفقى أما مشاركة حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بشكل مباشر أو من خلال شركات النفط الوطنية فانه يتيح مزيدا من الرقابة على صناعة النفط وقطاع الطاقة ٠ كما أن عملية التكامل الأفقى فى الطاقة والقوة الاقتصادية المضافة لشركات النفط الدولية سوف تكون مقبولة سياسيا بدرجة أكبر اذا أنتجت للحكومات هذه الرقابة الاضافية ٠ أما مشاركة حكومة دول الأوبيك وشركاتها النفطية الوطنية فى رءوس الأموال وعمليات الانتاج فسوف توسع من أسواقها ودورها فى العمليات الأساسية مثل التكرير والتسويق ، ويتيح لها منافذ مضمونة لنفطها ، وربما قد ترجىء تشييدها المتوقع لصناعات التكرير والصناعات البتروكيماوية ٠ وأخيرا وليس آخرا فسوف يتيح لحكومات (الأوبيك) دورا ومصلحة فى الموارد البديلة للطاقة ، بل ومصلحة أكبر فى استهلاك الطاقة فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ٠

وبالنسبة لشركاتالنفط الدولية ، فان مشاركة حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تعنى تعاونا أوثق مع السلطات العامة ، وبخاصة فى عمليات التخطيط العام ، وفى تطوير أشكال أخرى من الطاقة ٠ وان مشاركة الدولة بواسطة حكومات دول (الأوبيك) قد يجعل مصادر النفط الخام مضمونة بشكل أكبر ، كما قد يعنى اشتراكا أوثق فى التخطيط فى (الأوبيك) ٠ ومع اشتراك عديد من الحكومات فى كل شركة ، لن يصبح لحكومة واحدة سيطرة منفردة على الشركة وكذلك فان شركات النفط الدولية سوف تصبح بمثابة حلقات اتصال أو مناطق فاصلة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، كما أن مواردها الفنية والبشرية سوف تجد مجالا أوسع للاستخدام ، كما أن مواردها الاقتصادية سوف تزداد زيادة كبيرة ، وبرغم ذلك فان عملياتها سوف تخضع لمزيد من الرقابة العامة الدقيقة ، ولا بد أن تكون اكثر استجابة لاهتمامات الحكومات والبرلمانات ، ولكن ذلك قد يكون احدى السلبيات الطفيفة اذا قورنت بضمان الامدادات والأسواق الى جانب الموارد والمهمات الاقتصادية الجديدة ٠

اتفاقية المال والاستثمار

تتمثل الأهداف الرئيسية لاتفاقية المال والاستثمار فى تنظيم اطار يستطيع الملاءمة بين الفوائض والديون المتصلة بالنفط ، واتاحة فرص وامكانيات استثمارية مغرية لدول الأوبيك ، ثم دفع عجلة انتاج النفط ٠

والمبدأ الأساسى فى الاتفاق هو ضرورة تيسـير النقل المرجأ للموارد ، وضرورة تشجيع الفرص الاستثمارية الجديدة فى دول التعاون الاقتصادى والتنمية لدول الأوبيك على الاسراع فى استنفاذ احتياطياتها النفطية فى حدود معقولة ٠ ويعنى هذا عمليا أن استثمار عائدات النفط فى أصول أجنبية لا بد أن يكون أشد اغراء وجاذبية من الاحتفاظ بالنفط فى باطن الأرض ٠ والفكرة هى تشجيع دول الأوبيك ذات الاحتياطيات الكبيرة والتعداد السكانى المحدود على توسيع انتاجها من النفط ، وفى نفس الوقت أن تتاح لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تأخير التأثير المالى لسداد ثمن هذا النفط ، وهذا قد يحسن بشكل واضح من موقف أعضاء دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الذى يهدد ارتفاع سعر النفط موقفها المالى الدولى ، واحتمالاتها فى النمو ٠

وللحل المقترح هنا ثلاثة جوانب :

١ ــ تحسين تسهيلات القروض قصيرة الأجل لمستوردى النفط ٠

٢ ــ تقنين نظام للتعامل فى القروض طويلة الأجل والفوائض بين مستوردى ومصدرى النفط ٠

٣ ــ تنمية الاستثمار المباشر من قبل مصدرى النفط فى الدول المستهلكة ٠

ان سعر النفط الذى يزداد ولو تدريجيا كما هو مقترح فى اتفاقية سعر النفط والامداد قد يخلق مشكلات اقصادية خطيرة بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مثل الدانمارك ، وفرنسا وايطاليا والبرتغال ، كما قد يلقى عبئا اضافيا على موازين مدفوعاتها ، كما قد يعرقل النمو الاقتصادى وعلى فرض

امكان تعامل دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ككل مع زيادة سعرية تدريجية ، ولكن ليس هذا هو موقف بعض الدول فرادى ، فالزيادة السعرية التدريجية قد لا يكون لها سوى تأثير حقيقى محدود ، ولكن برغم ذلك قد تكون مدمرة نفسيا وسياسيا ، ومن ثم تهديد النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى فى بعض الدول ٠

والدول المحتاجة فى منظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية لا بد وأن يتاح لها الحصول على القروض الدولية لموازنة جزء من حسابات وارداتها النفطية المتزايدة ٠ ولا يجب أن تتجاوز القروض نسبة مئوية محدودة من حساب وارداتها النفطية ، أى نسبة ٢٠٪ على سبيل المثال ٠ كما يجب أن يكون بسعر فائدة منخفضة نسبيا أى بنسبة ٦٪ أو ٧٪ مثلا ، كما يجب أن تمنح من خلال مؤسسة قائمة ، ويفضل أن تكون صندوق النقد الدولى ٠ وتوجيه القروض من خلال صندوق النقد الدولى أمر مستحسن لأنه يقرر قدرا من الحياد ٠ ويجب سداد هذه القروض النفطية بعد خمس سنوات ، واذا لم تسدد القروض النفطية بعد فترة خمس سنوات ، يجب تحويلها الى سندات نفطية ستوصف فيما بعد ٠ ويجب تحويل القروض من خلال اسهامات مصدرى النفط ذوى الفائض ، ومستوردى النفط من ذوى الفوائض ، وعلى سبيل المثال : فألمانيا الغربية واليابان ، فى ضوء فوائضهما لا بد وأن تسهما فى هذه القروض ٠

ومن المحتمل أن تؤدى الأسعار النفطية المتزايدة تدريجيا الى تضخيم الجوانب (الرسيكلية) لنواحى العجز والفائض فى موازين المدفوعات وتؤكد هذه المشكلات ضرورة وجود حلول ائتمانية طويلة الأجل ، ومن أجل المساعدة على ارجاء السداد من جانب دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن أجل حفز الانتاج ، فلا بد أن تطرح الدول المستهلكة للنفط سندات خاصة على الدول المصدرة للنفط(١) ٠ ويجب اصدار هذه السندات النفطية تحت رعاية منظمة دولية ، والتنظيم الأمثل لهذا العمل هو صندوق النقد الدولى ، كما يجب

---

(١) هيلموت ، ميركلين ، وكارى هاردى ، اقتصاديات الطاقة ، دار نشر الخليج ، هوستون ١٩٧٧ ص ١٠٦ ٠

تصنيفها باعتبارها ضمانا ضد التضخم والذبذبة فى أسعار الصرف • والسندات المصنفة ليست موجودة فى الولايات المتحدة ، ولكنها متاحة فى أوروبا • وان استخدام السندات المصنفة فى الولايات المتحدة ليس الا تضحية طفيفة تقدم من أجل حفز منتجى النفط على زيادة انتاجهم ، ولا بد وأن تحمل السندات سعر الفائدة السائد حتى تصبح لها القدرة على المنافسة •

وفى اطار الحدود المعقولة التى تحددها مؤسسة دولية يمكن للدولة المستهلكة أن تصدر سندات نفطية لموردى النفط اليها • واذا كانت الدولة المصدرة للنفط تفضل السداد نقدا ، فيمكنها بيع سندات النفط للمنظمة الدولية المشرفة التى تقوم عندئذ ببيعها لدول أخرى راغبة فى الاحتفاظ بالسندات • ويمكن كذلك للقروض النفطية قصيرة الأجل أن تحول ، فى نطاق حدود معينة الى سندات نفطية ، ومثل هذا النظام للسندات النفطية سوف يكون اسهاما مؤثرا فى تحقيق الاستقرار النقدى الدولى(١) • كما سيكون حافزا على انتاج النفط فى دول ربما تكون قد آثرت الاحتفاظ بنفطها فى باطن الأرض •

والسندات وحدها لا تكاد تفى بالتعويض الكافى للاستنزاف السريع لاحتياطيات النفط(٢) • فبالاضافة الى السندات ، لا بد لمستهلكى النفط من اتاحة الأصول الحقيقية لمنتجى النفط •

كما يجب تشجيع الاستثمار المباشر لمنتجى النفط فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وفى ظل رعاية اتفاقية دولية ، يمكن زيادة جاذبية الشراء للأصول الحقيقية بواسطة مصدرى النفط ، ويتحقق هذا بازالة القيود على ارسال الأرباح والفوائد الى الأوطان ، وبتحرير قواعد لوائح الاستثمار ، وبالتخلى عن الضرائب الخاصة والقيود المفروضة على أسعار الفوائد والعائدات المدفوعة للأجانب ، وبضمان عدم وجود قيود رسمية على المعاملات المالية الدولية المعتادة(٣)

---

(١) رجائى الملاخ ، ومحسن خادم ، وآرى بولسون ، الاستثمار الراسمالى فى الشرق الاوسط ، نيويورك ١٩٧٧ •

(٢) ميركلين وهاردى ، اقتصاديات الطاقة ص ١٠٦ •

(٣) عبد العزيز الدخيل ودارون واستيك ، انتاج النفط وتحديد الاسعار والنظام المالى الدولى فى دراسة الملاخ وماكجواير ، الولايات المتحدة والموارد العالمية للطاقة ص ١٥٧ ـ ١٦٤ •

اتفاقية التجارة والتكنولوجيا

تتمثل الأهداف الرئيسية لاتفاقية التجارة والتكنولوجيا فى تنظيم اطار للتنمية الاقتصادية للدول المصدرة للنفط ، وتأكيد خواص التنويع والتحديث والتصنيع • وهذا يربط نمو الواردات بعملية التغيير الهيكلى ، وفى نهاية المطاف تحقيق مزيد من التوازن فى الاعتماد المتبادل بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وبين دول منظمة الأوبيك (الدول المصدرة للنفط) •

والفكرة الأساسية هى أن نقل التكنولوجيا من دول (منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية) الى دول (الأوبيك) يجب أن يكون سـهلا وميسورا ، وضرورة فتح أسواق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لمجموعة واسعة من السلع من دول (الأوبيك) وهذا يعنى عمليا أن دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تضمن حصول دول الأوبيك على التكنولوجيا الحديثة (باستثناء التكنولوجيا النووية العسكرية) بأسعار غير تمييزية ، واتاحة المساعدة للنقل والتشغيل المبدئى لهذه التكنولوجيا ، كما تعنى أيضا اتفاقا تجاريا طويل الأجل يخفض تدريجيا من حواجز التجارة فى منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية أمام الصادرات الصناعية والزراعية لدول (الأوبيك) •

والحل المقترح هنا له أربعة جوانب :

١ ــ نظام من المشروعات المشتركة لنقل التكنولوجيا على المستوى الحكومى •

٢ ــ الاشراف على انتقالات التكنولوجيا على مستوى المؤسسات •

٣ ــ اتفاقية تجارية تتيح الأسوا فىلصادرات (الأوبيك) •

٤ ــ تشجيع التعاون الاقتصادى الاقليمى •

والأموال الأجنبية قد تتيح لدول (الأوبيك) مصدرا طيبا للدخل ، ولكنها ليست بديلا عن التنمية الاقتصادية المحلية ، اذ لا بد لمعظم دول الأوبيك أن تأخذ بسبيل التصنيع على الفور بسبب احتياطياتها النفطية المحدودة وتعداد

سكانها الكبير ، بل انه حتى دول الأوبيك ذات الاحتياطيات الأكبر لها مصلحة فى تنويع اقتصادياتها وبخاصة من خلال تطوير صناعات تحتاج لكميات هائلة من الطاقة ورءوس الأموال(١) • ان التنويع الاقتصادى والتصنيع فى دول (الأوبيك) أمر مهم بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، لأنه يزيد من توازن الاعتماد المتبادل بين المجموعتين فى نهاية المطاف(٢) •

وسوف تؤدى عملية التنمية فى دول الأوبيك الى ارتفاع مستويات المعيشة والمزيد من الاعتماد على الواردات والى علاقة متميزة بشكل متزايد مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • وهذا سوف يجعل من العسير على دول (الأوبيك) انكار الرابطة الوثيقة فى المصالح بين اقتصاديات الأوبيك واقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية •

بيد أن النمو السريع لواردات الأوبيك من منطقة التعـاون الاقتصادى والتنمية لا يخلق بذاته تكافلا متوازنا • فقيمة الواردات تتضاءل بسبب التضخم فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية والعائد المنخفض على الاستثمارات الجديدة فى دول (الأوبيك) •

والتكافل الأقرب الى التوازن والذى يعود بالنفع على الجانبين لا يتحقق الا من خلال تغيير هيكلى فى اقتصاديات دول (الأوبيك) ، وهو ما يستغرق وقتا ويتطلب التخطيط والتنسيق • وبالتالى فالتحديث الاجتماعى والاقتصادى ليس دلالة أو مؤشرا مباشرا على نمو الواردات ، والواقع أن الزيادة المفاجئة فى نمو الواردات قد يستتير فى أسوأ الاحتمالات أثرا سلبيا ضارا بالتنمية ومما قد يلحق الضرر بموقف دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ولذلك فمن مصلحة الجانبين ربط ايرادات النفط ونمو واردات (الأوبيك) بتغيير هيكلى أكثر استمرارا ودواما •

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٩ •

(٢) الكونجرس الامريكى ، لجنة الشئون الداخلية ، الجغرافيا السياسية للطاقة ، الدورة (٩٥) ١٩٧٧ ص ١٣١ •

ونظام المشروعات المشتركة لنقل التكنولوجيا أساسى للتحول الهيكلى فى اقتصاديات الأوبيك ومن خلال هذا النظام ، يمكن لأى حكومة من حكومات منظمة الأوبيك أن تطلب من احدى حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية جزءا محددا من التكنولوجيا الصناعية المتاحة فى تلك الدولة • وعندئذ سوف تكون من مسئولية تلك الدولة من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اتاحة التكنولوجيا المطلوبة بشروط متكافئة وغير تمييزية ، وتتاح خلال فترة أولية المعونة الفنية • ويمكن بطبيعة الحال وضع استثناء بالنسبة للتكنولوجيا النووية الحربية ، وهذه العملية تحدث بالفعل بأساليب كثيرة بين دول الأوبيك ، ودول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولكن بدون الاتفاقية الدولية ، تتراوح الشروط بشكل كبير ، وليس من المؤكد دائما اتاحة معاملة متكافئة وغير تمييزية • والاتفاقية الدولية سوف تضم الحكومات بشكل مباشر ، وتتيح لها فى نفس الوقت مزيدا من الرقابة على شروط انتقال التكنولوجيا •

والاشراف على نقل التكنولوجيا سوف يستكمل ضمانات حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية عن طريق تنظيم وتقنين العملية على مستوى المؤسسات •

ولضمان المعاملة المتكافئة وغير التمييزية من مؤسسات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، فسوف تكون حكوماتها مسئولة عما يحدث بين الشركات • وسوف تضمن حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أن المشروعات المشتركة بين شركتين أو أكثر من شركات دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وشركات دول (الأوبيك) لتنفيذ نقل التكنولوجيا سوف تسير على نفس الخطوط والأسس الارشادية المتبعة على المستوى القومى • ومن ثم فان شركات دول (الأوبيك) سوف تعامل معاملة عادلة من قبل شركات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وعلى نحو يشجع التغيير الهيكلى فى اقتصاديات دول (الأوبيك) •

واتفاقية التجارة سوف تتيح الأسواق للانتاج الصناعى الجديد لدول الأوبيك ، واتاحة مصادر جديدة للدخل للدول المنتجة للنفط ، واتفاقية التجارة سوف تحدد جدولا زمنيا للتحقيق التدريجى لرسوم الاستيراد فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية وغير ذلك من الحواجز التجارية ضد المنتجات الصناعية من دول الأوبيك كما أنه يمكن ادراج بعض الصادرات الزراعية فى

اتفاقية التجارة · واتفاقية التجارة الخاصة بين دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول (الأوبيك) سوف تنظر اليها بالتأكيد الدول الأقل نموا ضمن مجموعة الدول غير المنضمة لمنظمة الأوبيك بأنها تنطوى على التفرقة والتمييز · ومن العسير القول بما اذا كانت دول الأوبيك سوف تقبل أو لا تقبل اتفاقا تجاريا ثنائيا مستقلا مع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، لأن ذلك قد يضعف صلاتها بالدول الاقل نموا ، وهذا يؤكد أهمية الاطار العام الذى يجمع بين الشمال والجنوب · ولأسباب سوف نوضحها فيما بعد سوف نفترض أن مثل هذا الاتفاق التجارى الثنائى بين منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وبين منظمة الأوبيك ممكن من الوجهة السياسية ·

ان قدرة دول الأوبيك ، الى حد كبير ، على استيعاب فوائضها المالية ترتبط بمعونتها للدول الأقل نموا من غير أعضاء منظمة الأوبيك[١] · ولدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنميــة مصلحة مؤكدة فى تطوير أســاسى طويل الأجل لاستيعاب الأرصدة الفائضة ويمكن للتعاون الاقليمى أن يكون أداة مهمة لبلوغ هذه الغاية - كما قد يتيح لدول الأوبيك بيئة اقتصادية اسياسية أكثر استقرارا ومودة · ومن ثم فلا بد وأن يدفع الغرب بعجلة التنمية للدول المهمة المجاورة فى منظمة الأوبيك ، ولا سيما اذا كانت هذه التنمية تحصل على تمويلها من المنظمة .·

ووسيلة تشجيع هذه الأنظمة الاقليمية هى مساعدة الدول غير الاعضاء فى منظمة الأوبيك بالمشاركة فى التعاون الاقتصادى الاقليمى مع دول الأوبيك للاستفادة من منافع ومزايا اتفاقية التجارة والتكنولوجيا ويعنى هذا بالنسبة للشرق الأوسط وشمال افريقيا · أى سوريا ولبنان ومصر ، وربما تونس والمغرب ، أنه لا بد من منحها ميزة نقل التكنولوجيا وضمانات تحرير التجارة على أساس متكافىء مع الدول الأخرى الأعضاء فى منظمة (الأوبيك) وسوف يكون الأثر على المدى الطويل هو تنمية اقتصادية أكثر توازنا لمنطقة الشرق الأوسط كلها · وعلى المدى البعيد ، فان هذا لن يقلل فحسب من المخاوف تجاه تراكم الفوائض المالية من النفط ، بل وسوف يخلق ظروفا سياسية أكثر استقرارا ، وبالتالى المزيد من الضمان فى امدادات النفط ·

---

(١) الملاخ ، وخادم ، وبولسون ، الاستثمارالراسمالى فى الشرق الاوسط ص ٣٩ وما بعدها ·

الاختيارات

تعتبر الاتفاقيات الأربعة المقترحة فيما سبق بمثابة وحدة متكاملة ومترابطة ، والواقع أن الاتفاقية يمكن أن تتضمن اتفاقا حول سعر النفط والامداد فقط ، أو قد تشمل المشـاركة فى الطاقة ، والأموال والاسـتثمار ، أو حتى نقل التكنولوجيا والتجارة ، وكلما اتسع نطاق الاتفاقية ، ازدادت صعوبة التفاوض لابرامها · لكن الاتفاقية المتكاملة التى طرحناها نستطيع وبطريقة منتظمة التوفيق بين الاختلافات بين منتجى ومستهلكى النفط ·

وتعتبر الاختيارات بالنسـبة للنطاق وبالنسبة للمشـاركة ذات أهمية حاسمة ، فالاتفاقية ذات النطاق المحدود التى تعالج أسعار النفط وامداداته فحسب ، قد تخلق مشكلات خطيرة للدول الأفقر فى مجموعة دول التعاون الاقتصادى والتنمية وناهيك بالدول الأقل نموا · وفعالية هذا الاتفاق فى ضمان المزيد من امدادات النفط موضع شك ، حيث أن دول (الأوبيك) لن تحصل على مزايا بخلاف الدخول المتزايدة تدريجيـا وحتى التى يمكن الحصول عليها بسهولة دون اتفاق من خلال رفع السعر من جانب واحد · ومن الأمور المغرية بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية السعى لابرام إتفاق بينها وبين منظمة الأوبيك ، ولكن ليس هناك ما يدعو لتوقع قبول دول الأوبيك لمثل هذا الاتفاق · ان الحل المتكامل ، اذ يأخذ المصالح الأوسع فى الاعتبار ، يمكن أن يربط كافة الأطراف برباط أوثق ، ومن ثم يتيح ضمانات أكثر فاعلية ومزيدا من المرونة · وفضلا عن ذلك ، فان اشراك الدول الأقل نموا ينطوى على ميزات خاصة ؛ لأنه يؤسس مجموعة ثالثة وبسيطة داخل هذا النظام (١) ·

وهناك أسباب وجيهة أخرى لجعل الاتفاق مفتوحا أمام الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والصين ·

---

(١) اديث بن روز ، جوانب من العلاقات الاستهلاكية والانتاجية فى صناعة النفط ، فى دراسة الملاخ وماكجواير فى كتاب الولايات المتحدة وموارد الطاقة فى العالم ص ٢٧ وما بعدها ·

اذ أنه سوف تزداد حاجة دول أوروبا الشرقية الى استيراد النفط مما يضعها فى نفس موقف دول أوروبا الغربية • ومن خلال مشاركتها فى اتفاقية النفط فسوف تضمن مصالحها النفطية الأساسية ، وسوف تزداد اقترابا من المجتمع الدولى • ان مشاركة دول شرق أوروبا فى الاتفاقية المتكاملة بما فى ذلك المشاركة فى الطاقة والمال والاستثمار والتكنولوجيا والتجارة سوف يكون بالتأكيد ابتكارا اقتصاديا وسياسيا • واذا ما أصبح الاتحاد السوفيتى مستوردا خالصا للنفط فى الثمانينات فسوف يكون من المحتم وضع اطار دولى لحل المشكلات المتصلة بالنفط من أجل تجنب المنافسة بين القوى الأعظم على الاحتياطيات النفطية المحدودة • ولن يعود هذا بالفائدة فحسب على الدول المستهلكة ، بل وبالتأكيد على الدول المنتجة كذلك • وان مشاركة الصين ، كدولة مصدرة للنفط قد تجلب لها بعض المزايا وتحفز تطوير صادراتها النفطية •

المؤسسات

ان الاتفاقية الدولية للطاقة والواسعة النطاق المماثلة للاتفاقية المتكاملة المطروحة هنا لا تتطلب جهازا بيروقراطيا دوليا حتى تصبح مؤثرة وفعالة ، ومع ذلك فلا بد من وجود بعض الابتكار التنظيمى ليكون له تأثير ايجابى وفعال على سلوك الأطراف المشتركة ، وبما يسهم فى استقرار ودوام الاتفاقية • ان اتفاقية نفطية بدون كيان تنظيمى قد تتدهور بأسرع مما تتدهور اتفاقية أتيح لها قاعدة تنظيمية ومصالح ادارية مقررة تعمل بشكل دائم لحل الخلافات والمنازعات• ومن ثم فان الحل المفضل هنا يتضمن بعض التنظيمات الدولية الجديدة •

ومن هذه الاختيارات انشاء وكالة مشتركة تحت اشراف منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة الأوبيك تتولى ادارة هذه الاتفاقيات وليس هناك ما يدعو لادماج الاتفاقيات الأربعة المقترحة فى ميثاق هذه المؤسسة ، فالمنظمة الجديدة يمكن أن تستهدف العمل بمثابة جهاز اشرافى وادارى لكافة أنواع اتفاقيات الطاقة الثنائية والمتعددة الأطراف • كما يمكن لصندوق النقد الدولى أن يتولى المعاملات المالية التى تنطوى عليها أية اتفاقية ، ولكن سوف يكون

لذلك تأثير ملموس على موارد وعلى أداء صندوق النقد الدولى ، وبالتالى ، يجب منح الدول الرائدة فى تصدير النفط وذات الفوائض مثل السعودية وربما الكويت مكانة دائمة فى أجهزة اتخاذ القرارات فى صندوق النقد الدولى •

ولا بد أن يكون لمنظمة الطاقة التابعة للأمم المتحدة من القدرة على التأثير فى سياسات النفط والطاقة على مستوى الدول حتى تصبح لها قوة من الفاعلية • والحد الأدنى سوف يكون الدراسة الدورية والمقارنة لسياسات الطاقة والنفط فى الدول • وقد تكون هذه شبيهة بالدراسات والتوصيات السنوية حول السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء ، والتى تقوم بها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الوقت الحاضر • لكن الخطوة الكبرى والأقوى هى أن تقوم منظمة الطاقة التابعة للأمم المتحدة بربط انتوصيات بالحوافز المادية والمثبطات فى شكل القروض كما يمكن منح سلطات أوسع لمنظمة الطاقة هذه فى سوق الطاقة الشحيحة بسبب زيادة احتمالات الصراع على النفط والطاقة • وقد تتضمن هذه الصلاحيات تحديد هيكل للأسعار الدولية للنفط والأشكال الأخرى من الطاقة تبعا للاستخدامات النهائية ، والحاجة لتطوير مصادر جديدة للطاقة • وفى الحالات القصوى ، فقد تقوم هذه المنظمة بتخصيص الموارد الشحيحة ، ولكن مثل هذه الصلاحيات الضخمة لا تبدو امرا مستحسنا أو ضروريا فى الوقت الراهن • ومع ذلك فيمكن لمنظمة الأمم المتحدة للطاقة سواء فى الوقت الحاضر أم فى الثمانينات أن تلعب دورا مهما فى تجميع الموارد وتوجيه الجهود نحو تطوير المصادر البديلة للطاقة • كما قد تنفذ الاتفاقيات حول تعويضات الأسعار ومعونات الطاقة بالنسبة للدول الأقل نموا •

وازاء الطبيعة العالمية لمشكلة الطاقة ، فلعل الوسيلة الأمثل هى : ربط هذه الاتفاقية بالأمم المتحدة • وقد يتحقق هذا من خلال انشاء منظمة فرعية جديدة للطاقة تابعة للأمم المتحدة • يطلق عليها اسم منظمة الأمم المتحدة للطاقة ، وسوف يكون هدفها تنمية التعاون الدولى فى مسائل الطاقة سواء على المستوى الاقليمى أو بين منتجى ومستهلكى النفط وتشجيع صياغة سياسة دولية فى مجال موارد الطاقة • وتشمل هذه السياسة الاستغلال والمحافظة على الطاقة واستهلاك مواردها فى العالم ، كما تحاول ضمان الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة على المدى البعيد •

وقد يكون الهيكل التنظيمى لمنظمة الأمم المتحدة للطاقة فى شكل مؤتمر عام للدول الأعضاء كسلطة نهائية ، وهذا يثير تساؤلات حول طبيعة العضوية . والهدف الأول للاتفاقية المتكاملة هى تلبية مصالح كافة الأطراف ، أى مصدرى النفط ، والدول الصناعية المستهلكة ، والدول الأقل نموا ، لكن العضوية من قبل تكتل معين يضم عددا من الدول يتناقض مع مبادىء الأمم المتحدة . ويمكن التغلب على هذه الصعوبة من خلال مجلس تنفيذى يعمل على منوال مجلس الأمن تقسم فيه العضوية بالتساوى بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية المستهلكة والدول الأقل نموا . وقد يطرح ذلك مشكلات فى موقف الدول الأقل نموا والدول الصناعية المستهلكة . والحل البسيط هى تقسيم العضوية فى المجلس التنفيذى بالتساوى بين مصدرى الطاقة بالكامل وبين مستوردى الطاقة بالكامل . وسوف يخلق هذا انقسامات وتحالفات على أسس وظيفية تختلف عن التحالفات الحالية السائدة .

وسوف يعين المجلس التنفيذى سكرتيرا عاما يرأس سكرتارية دائمة . والمهمات الرئيسية للسكرتارية هى الاشراف على مختلف الاتفاقيات ، وجمع الاحصائيات والتفتيش الدورى والمقارنة بين سياسات الطاقة . ويرتبط بالسكرتارية معهد دولى للطاقة . وواجباته الأساسية هى مساعدة الدول فى الحفاظ على الطاقة ، وتطوير المصادر الجديدة للطاقة وخاصة تلك الدول التى تفتقر الى المهارات الفنية .

الالتزامات

ان الحل المتكامل المطروح هنا سوف يتضمن حتى دون منظمة الأمم المتحدة للطاقة ، التزامات مهمة من كل مجموعة من الدول .

فحكومات الدول الصناعية المستهلكة لا بد وأن تقبل بأسعار النفط التى تزيد تدريجيا وتسمح باشتراك دول الأوبيك فى العمليات النفطية الأساسية ، وفى الأشكال الأخرى من انتاج الطاقة فى منطقة دول التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن الناحية المالية فسوف تلتزم حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

باصــدار سندات نفطية خاصة ومصنفة ٠ ومن الوجهة الصناعية ، فلا بد وأن تقبل استثمارات من الدول المصدرة للنفط بشروط متكافئة وغير تمييزية ٠ وفضلا عن ذلك فسوف تضمن حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وتشرف أيضا على نقل التكنولوجيا كما ستفتح أسواقها أمام سلع دول الأوبيك ، غير النفطية ٠

ومن ناحية أخرى فلا بد من أن تقبل حكومات الدول الأقل نموا زيادة تدريجية فى سعر النفط ٠ وللتعويض السعرى عن هذه الأسعار المرتفعة فى النفط سوف يتناقص مع ارتفاع مستويات التنمية ، وكذلك فان الدول التى تحصل على التعويض لا بد وأن توافق على تفتيش دولى على تجارتها النفطية ولا بد لهذه الدول كذلك أن تقبل اشتراك دول الأوبيك فى العمليات النفطية الأساسية وغير ذلك من مشروعات الطاقة ٠

وسوف تلتزم حكومات دول (الأوبيك) بتدبير كميات متزايدة من النفط بأسعار متدرجة فى الارتفاع حتى مستوى معلوم نتفق عليه ٠ ومن الناحية المالية ، فسوف تلتزم ، الى حد معين بقبول سندات نفطية كسداد لنفطها ، ومن ثم فالمجموعات الثلاثة من المشتركين لا بد وأن تقبل بالتزامات أساسية ، وهذا بالتأكيد يمثل عقبة أمام ابرام اتفاقية ، وبرغم ذلك فان الفوائد التى تعود على كل الأطراف ستكون ضخمة وهائلة ٠

شروط التسوية

ان الحجة الأساسية المؤيدة لابرام اتفاقية دولية للطاقة هى أن مشكلة الطاقة ذات أبعاد عالمية ولا يمكن لدولة بمفردها حل هذه المشكلة ٠ وفى نهاية المطاف ، فان مشكلات المنتجين والمستهلكين ، ذات خصائص مترابطة ومتكاملة ٠ ويتسم سوق النفط الدولى باتجاه نحو الاستقطاب بين منظمة (الأوبيك) ووكالة الطاقة الدولية ، وهذا يزيد بوضوح من خطورة حدوث مواجهـــة فى المستقبل والتى تعود بالضرر على الجميع ٠ وبرغم ذلك فان هذا الهيكل الثنائى يحمل أيضا فى طياته بذورا للتعاون ٠

ويعرب الجانبان دائما عن ضرورة التعاون(١) • ولكن ليس هناك اجماع فى الرأى حول كيفية تحقيق هذا الهدف(٢) •

وربما تكون العقبـــة الأساسية هى عدم استعداد دول منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنمية لادراك العلاقة بين مشكلات الطاقة والاطار الأوسع والأمثل الذى يجمع بين الشمال والجنوب • وذلك هو السبب الذى يفسر الجمود والفشل فى مؤتمر التعاون الاقتصادى والتنمية فى ربيع ١٩٧٧ ، وهناك أيضا عقبات أخرى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية :

أولا : عدم الاستعداد للتقويم الواقعى لاعتماد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على النفط الأجنبى ، والذى يتضاعف باعتقاد أن ذلك التكتل الاحتكارى سرعان ما ينهار ويتحلل •

ثانيا : هناك مصالح مقررة متعارضة مع اتفاقية للطاقة ، لأن ذلك قد يتضمن ــ جزئيا ــ مزيدا من التدخل العام فى قطاع الطاقة • وهناك عراقيـــل فى نطاق دول (الأوبيك) بنفس القدر ، اذ نجد فى دول (الأوبيك) ترددا فى الاعتراف بمدى تبعية أو اعتماد دول (الأوبيك) على القوة الاقتصادية لمنطقة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وأحيانا تشوش أفكار (الأوبيك) بأحلامها فى العودة الى ماضيها فى حيـــاة الرعى اذا تدهورت الأوضاع(٣) • وبعض دول (التكتل الاحتكارى) تضع فروضا غير واقعية حول قوة وقدرات سلاح النفط متجاهلة أن القدرة الأكبر من قوة هذا السلاح تكمن فى استخدامه •

وعلى هذا النحو نجد متطرفين فى كل مجموعة من المجموعتين • ومع ذلك فانه مع انحسار أزمة النفط وانتسابها الى الماضى ، نجد وعيـــا وادراكا لدى

---

(١) انظر على سبيل المثال فى مكتبة الكونجرس الامريكى ، التـــكامل فى المشروعات ، واشنطن ١٩٧٧ ص ٧٥ •

(٢) الكونجرس الامريكى ، الجغرافيا السياسية للطاقة ص ٢٣ •

(٣) المصدر السابق •

الطرفين . وازدياد تقبل الجميع للتعاون(١) . ويبدو ممكنا الآن اقناع الأغلبية الساحقة من حكومات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية باستحسان وأهمية التعاون مع دول منظمة (الأوبيك) . لكنه من الصعب جدا تحقيق توافق فى الآراء فيما بين هذه الدول حول الاسعار أو حول عناصر أخرى محددة من الاتفاقية وهناك وعى متزايد فى صفوف دول الأوبيك بأن تطورها على المدى البعيد يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير الاقتصاد الغربى ، وأن التعاون يمكن أن يعود على الطرفين بالنفع والفائدة . ورغم ذلك فليس مفهوما بنفس القدر من الوضوح أن التعاون يعنى التخلى عن سلاح النفط أو الحد من استخدامه الى حد كبير .

ومن أجل ذلك فان الواجب الواقع على عاتق منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يتمثل فى اقناع المتشككين بأهمية اتفاقية الطاقة الى حد أنها تستحق دفع أسعار أكثر ارتفاعا للنفط وتقديم بعض التنازلات فى علاقات الشمال والجنوب . ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لا بد وأن تقنع المتشككين بأنه من المجدى التخلى عن سلاح النفط مقابل المزايا الاقتصادية الكبرى ، ومقابل التقدم فى علاقات الشمال والجنوب .

والموقف الراهن ينطوى على أخطار محددة بالنسبة للجانبين مما يؤكد ضرورة المفاوضات . وبالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية يعتمد الاستقرار الاقتصادى اعتمادا متزايدا على امدادات النفط ، وهذه الامدادات تعتمد بدورها على الاختيارات السياسية للسعودية . والقرارات التى لا بد وأن تتخذها السعودية تصبح أكثر صعوبة مع ازدياد الضغط من الجانبين(٢) . ولا تعرف الا القليل عن السياسات السعودية ، ويبدو أن السعودية يسودها الاستقرار ، ولكن من الصعب التنبؤ بالتغيرات السياسية المحتملة(٣) . ومن

---

(١) اولف لانتزكى ، التعاون الدولى فى مجال الطاقة المشكلات والاحتمالات ، مجلة العالم اليوم ، مارس ١٩٧٧ .

(٢) لويس تيرنر ، النفط وحوار الشمال والجنوب ، مجلة االم اليوم ، فبراير ١٩٧٧ ص ٥٨ .

(٣) الكونجرس الامريكى ، الجغرافية السياسية للطاقة ص ١٤ .

الواضح أن السعودية لا تزال فى عملية تكييف نفسها مع موقفها الجديد وليس ثمة ضمان لوجود استمرارية فى سياستها النفطية ، وبالنسبة لدول الأوبيك فهناك خطر يتمثل فى أن حدوث أزمة اقتصادية فى الغرب قد تؤدى الى ظهور حكومات أكثر هجومية وعدوانية بحيث تأخذ موقفا أكثر تشددا وتطرفا تجاه دول (الأوبيك) • وفضلا عن ذلك فان انهيار (مؤتمر التعاون الاقتصادى والتنمية) يثير الاحساس بالتشاؤم لدى الجانبين ، كما أنه أوقف أى تقدم ملموس نحو الوصول الى اتفاقية •

وتتحمل الولايات المتحدة مسئولية خاصة باعتبارها أكبر دولة مستهلكة ومستوردة للنفط فى العالم ، وباعتبارها زعيمة منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية • وتعتبر الواردات النفطية المتزايدة عبئا على ميزانها التجارى ، ومن ثم فهى تسهم فى عدم استقرار الدولار فى سوق العملات الاجنبية ، وأن هذا الموقف ، مقترنا بالنكسات المحتملة فى سياسة الطاقة المحلية ، قد يستثير عملية اعادة تقويم أمريكية لسياسة الطاقة الدولية • ومن الاختيارات المطروحة على الولايات المتحدة أن تعرض على (الجنوب) اتفاقية للتنمية الاقتصادية بشرط التوصل الى اتفاقية للطاقة • وهناك احتمال آخر وهو تقديم اتفاقية كلية متكاملة مماثلة للاتفاقيات المطروحة فى هذا البحث ، مضافا اليها اتفاقا بين الشمال والجنوب • ومن ناحية أخرى ، فدول (الاوبيك) التى تشعر بالانزعاج ازاء مستقبلها الاقتصادى واعتمادها على الغرب قد تأخذ زمام المبادرة بشرط احراز تقدم فى علاقات الشمال والجنوب •

وما أن يتم الاتفاق ، فان عملها بطريقة فعالة يعتمد ـ أساسا ـ على عدد من الدول الأساسية التى تحترم هذا الاتفاق ، فالسعودية والولايات المتحدة لا بد وأن تلتزما التزاما قويا بالاتفاقية حتى يمكن أن تنجح • وبرغم ذلك فان الاتفاقية لن تبقى مباشرة على العلاقة الثنائية بين الولايات المتحدة والسعودية بل تحول هذه العلاقة باعطاء السعودية دورا أساسيا فى التعامل مع النفط ومع الأموال • وهذا هو جوهر الاتفاقية المقترحة • وبتقنين دور السعودية ومكانتها فسوف تخلق الاتفاقية اطارا لمواجهة الضغوط على السعودية ، وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار فى سوق النفط •

الخلاصة

ان هذه النظرة الى الثمانينات تدل على أن مستقبل سوق النفط الدولية حافل بالذبذبات والأمور المجهولة ، وهناك الكثير من المشاهد والسيناريوهات المحتملة الحدوث ، ولكن من المؤكد أن أيام النفط البخس الثمن قد ولت وأدبرت . ان الازدهار الاقتصادى منذ عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٣ لم يحدث له مثيل فى العالم الغربى . والواقع أنه يستمد طاقته عمليا من مدخلات الطاقة التى تتزايد بسرعة ومن اعتماد الغرب المتعاظم على النفط المبتورد . وفى ضوء عدم الاستقرار فى المستقبل فى سوق النفط العالمية وبخاصة اذا كانت قوى السوق والتنافس السياسى هى الوسائل الرئيسية لحسم الاختلافات ، فلا يحتمل أن يزدهر النمو الاقتصادى على نحو ما ازدهر فى سنوات ما بعد الحرب العالمية . ومن ثم فالمطلوب البحث عن أنماط للتعاون على نحو ما تمثله الاتفاقية المقترحة .

ان الاتفاقية الدولية للنفط والطاقة التى سبق أن تناولناها بالوصف هى اتفاقية فريدة ومتميزة . فمن الوجهة التقليدية ، انهارت الاتفاقيات السلعية بسبب التغيرات الجذرية فى مبادئها وأساسياتها . والحل المتكامل المطروح هنا يستتبع عددا من الأجهزة والأدوات المهمة التى تحقق تنظيما ذاتيا . فمن خلال المشاركة فى العمليات النفطية الاساسية ، ومن خلال تطوير المصادر البديلة للطاقة ، فان دول (الأوبيك) سوف تحصل على مصلحة مباشرة فى استهلاك النفط والطاقة من منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ومن ثم تكتسب الدول الاعضاء فى منظمة (الأوبيك) مزيدا من النفوذ والتأثير فى مجال الموازنات فيما بين استهلاك الطاقة ، والضغط الواقع على نفطها وتطوير البدائل .

ومن حيث الجوهر ، فسوف تكتسب الدول المنتجة للنفط مزيدا من السيطرة على تحويل سوق الطاقة العالمية ، مما يتيح لها مزيدا من المصلحة فى استقرار النظام . ونتيجة لذلك يتحقق المزيد من الضمان والأمن الاقتصادى لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ــ وهذا الترابط فى المصالح يضع الأساس لنظام نفطى جديد يحقق الاكتفاء الذاتى .

وان جوهر هذا الحل هو أن الاتفاقية النفطية التى تتحقق بطريقة التفاوض مطلب مستحسن وحل فعال لمشكلات النفط لدى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولدى دول منظمة (الأوبيك) ان ترابط المصالح فى اتفاقية متكاملة يخلق نظاما نفطيا جديدا يأخذ فى اعتباره احتياجات كافة الأطراف ، ومن ثم يساعد فى تهيئة الأساس لنمو اقتصادى مستقر ، ومع التسليم بأن التكاليف السياسية هى تكاليف باهظة بالنسبة لكافة الأطراف المعنية ، لكن الرأى فى هذه الدراسة أنه يمكن مواجهة هذه التكاليف بيسر وسهولة من خلال المزايا والفوائد الاقتصادية التى تعود على كافة المشتركين فى اتفاقية دولية • وان جدوى مثل هذه الاتفاقية وقابليتها للتطبيق انما تســتحق مزيدا من البحث والتنقيب •

الجـــداول

جدول رقم (١)

الاضافات السنوية المقدرة لاحتياطات النفط العالمية بملايين الأطنان المترية

السـنوات	مرتفـع	منخفض
١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠	٨ر٢	٤ر١
٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠	٧ر١	١ر١
٢٠١٠ ـ ٢٠٢٠	٠ر١	٨ر٠
٢٠٢٠ ـ ٢٠٢٥	٦ر٠	٤ر٠

جدول رقم (٢)

حالة احتياطيات النفط العالمى بالمعدلات المختلفة لزيادة الاحتياطى ونمو الطلب بملايين الأطنان المترية

الاحتياطيات المتوقعة بمعدل مرتفع جدا من الزيادة

معدل نمو الطلب بالنسبة المئوية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
٣	٩١ر٠٠٠	٩٣ر٣٠٠	٩٥ر٨٠٠	٩٢ر٨٠٠	٨٩ر٩٠٠	٨٤ر٧٠٠
٢	٩١ر٠٠٠	٩٢ر٨٠٠	٩٢ر١٠٠	٨٨ر٥٠٠	٨١ر٦٠٠	٧٠ر٧٠٠
٤	٩١ر٠٠٠	٩٢ر٣٠٠	٩٠ر٢٠٠	٨٣ر٧٠٠	٧٢ر١٠٠	٥٤ر٥٠٠
٥	٩١ر٠٠٠	٩١ر٨٠٠	٨٨ر١٠٠	٧٨ر٥٠٠	٦١ر٤٠٠	٣٤ر٧٠٠

الاحتياطيات المتوقعة بمعدل مرتفع من الزيادة

معدل نمو الطلب بالنسبة المئوية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
٢	٩١ر٠٠٠	٨٩ر٨٠٠	٨٧ر٨٠٠	٨٢ر٤٠٠	٧٥ر١٠٠	٦٧ر٢٠٠
٣	٩١ر٠٠٠	٨٩ر٣٠٠	٨٥ر١٠٠	٧٨ر٠٠٠	٦٧ر٦٠٠	٥٣ر٢٠٠
٤	٩١ر٠٠٠	٨٨ر٨٠٠	٨٣ر٢٠٠	٧٣ر٢٠٠	٥٨ر١٠٠	٣٦ر٧٠٠
٥	٩١ر٠٠٠	٨٨ر٣٠٠	٨١ر١٠٠	٦٨ر٠٠٠	٤٧ر٤٠٠	١٧ر٢٠٠

تابع جدول رقم (٢)

الاحتياطيات المتوقعة بمعدل متوسط من الزيادة

معدل نمو الطلب بالنسبة المئوية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
٢	٩١٬٠٠٠	٨٦٬٣٠٠	٨١٬٨٠٠	٣١٬٩٠٠	٦١٬٩٠٠	٤٩٬٨٠٠
٣	٩١٬٠٠٠	٨٥٬٨٠٠	٧٨٬١٠٠	٦٧٬٥٠٠	٥٣٬٦٠٠	٣٥٬٧٠٠
٤	٩١٬٠٠٠	٨٥٬٣٠٠	٧٦٬٢٠٠	٦٢٬٧٠٠	٤٤٬١٠٠	١٩٬٢٠٠
٥	٩١٬٠٠٠	٨٤٬٨٠٠	٧٤٬١٠٠	٥٧٬٥٠٠	٣٣٬٤٠٠	(— ٣٠٠)

الاحتياطيات المتوقعة بمعدل منخفض من الزيادة

معدل نمو الطلب بالنسبة المئوية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
٢	٩١٬٠٠٠	٨٢٬٨٠٠	٧٤٬٨٠٠	٦١٬٤٠٠	٤٧٬٩٠٠	٣٢٬٢٠٠
٣	٩١٬٠٠٠	٨٢٬٣٠٠	٧١٬١٠٠	٥٧٬٠٠٠	٣٩٬٦٠٠	١٨٬٢٠٠
٤	٩١٬٠٠٠	٨١٬٨٠٠	٦٩٬٢٠٠	٥٢٬٢٠٠	٣٠٬١٠٠	١٬٧٠٠
٥	٩١٬٠٠٠	٨١٬٣٠٠	٦٧٬١٠٠	٤٧٬٠٠٠	١٩٬٤٠٠	(— ١٧٬٤٠٠)*

(*) القيم السلبية تشير الى مدى تجاوز الطلب للاحتياطيات .

جدول رقم (٣)

الأنظمــة النفطية الثلاثة

	النظـام النفطى		
	الأول	الثانى	الثالث
قاعدة الموارد الزائدة	نفط تقليدى	نفط بديل	نفط صناعى
التكاليف الحدية	منخفضــة	مرتفعة	مرتفعه
الســـعر	منخفض	مرتفع	مرتفع جدا
الهيـــكل	متكامل	مفكك	؟
الرقابة والسيطرة	للمستهلكين	للمنتجين	؟

جدول رقم (٤)

توزيع احتياطيات النفط العالمى وانتاج النفط عام ١٩٧٥ بملايين الأطنان المترية

	الاحتياطيات	الانتـاج	نسـبة الاحتياطيات الى الانتاج
أمريكا الشمالية	٥ر٦٥٦	٤٨٩	٥ر١١
أوروبا الغربية	٣ر٥٣١	٢٧	٧ر١٣٠
الشرق الأوسط	٥٥ر٢٤٧	٩٧٧	٥ر٥٦
أمريكا اللاتينية	٥ر٥٥١	٢١٩	٥ر٢٥
آســيا	٢ر٨٧٩	١١٠	١ر٢٦
أفريقيـــا	٩ر٣٤٣	٢٤٩	٥ر٣٧
الدول الشيوعية	١٥ر٢٣٩	٥٩٢	٧ر٢٥

جدول رقم (٥)

موازين التجارة للبترول فى العالم لعام ١٩٧٦
بملايين الأطنان المترية

المنطقــة	انتاج البترول	استهلاك البترول	الميزان التجارى
أمريكا الشمالية	٤٨٩ر١	٩٠٨ر٣	— ٤١٩
أوروبا الغربية	٤٦ر٥	٦٩١ر١	— ٦٤٥
استراليا ونيوزلندة	٢٢ر٨	٣٧ر٧	— ١٥
اليـــابان	٠ر٥	٢٥٤ر٥	— ٢٥٤
الاجمالى فى منطقة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	٥٥٨ر٩	١ر٨٩١ر٦	— ١ر٣٣٣
الشرق الاوسط	١ر١٣٧ر٨	٨٨ر٥	+ ١ر٠٥٠
آســـيا(*)	١١٥ر٥	١٢١ر٢	— ٦
افريقيـــا	٢٩١ر٠	٥٤ر٢	+ ٢٣٧
أمريكا اللاتينية	٢٢٨ر٤	١٨٩ر١	+ ٣٩
الصـــين	٩١ر٠	٦٦ر٠	+ ٢٧
الاتحـاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية	٥٢٧ر٣	٥٦٠ر٠	+ ٦٧
اجمالى العالم باستثناء منظمـة التعـاون الاقتصادى والتنميـة	٢ر٣٩١ر٠	٩٧٩ر٠	+ ١ر٤١٤
اجمالى العالم بما فى ذلك منظمـة التعـاون الاقتصادى والتنميـة	٢ر٩٤٩ر٩	٢ر٨٧٠ر٥	

(*) باستثناء اليابان واستراليا ونيوزلندة .

جدول رقم (٦)

استهلاك النفط والطاقة فى العالم ١٩٠٠ ــ ١٩٧٤

السنة	استهلاك الطاقة في العالم بملايين الأطنان المترية للنفط أو ما يعادلها	معدل النمو السنوى	استهلاك النفط بملايين الأطنان المترية	معدل النمو السنوى	مجموع استهلاك النفط بحسب المدة بملايين الاطنان المترية	مجموع استهلاك النفط بملايين الاطنان المترية	المدة باعتبارها نسبة مئوية من الاجمالي
١٩٠٠	٥٣٢	٤ر٥٢	٢١	٧ر٩٥	٤٥١	٤٥١	١ر٣
١٩١٣	٩٤٥	١ر٤٥	٥٧	٧ر٤١	١ر٦٤٥	٢ر٠٩٦	٤ر٦
١٩٢٩	١ر١٩٠	٠ر٧٢	١٧٩	٣ر٠١	١ر٥٩٢	٣ر٦٨٨	٤ر٤
١٩٣٧	١ر٢٦٠	٢ر٥٦	٢٢٧	٥ر١٩	٤ر٠٧٠	٧ر٧٥٨	١١ر٤
١٩٥٠	١ر٧٥٠	٥ر٢٣	٤٣٨	٨ر٠٩	٤ر٦٧٤	١٢ر٤٣٢	١٣ر٠
١٩٥٨	٢ر٦٣٢	٤ر٦٢	٨١٦	٧ر٣٥	٩ر٩١٧	٢٢ر٣٤٩	٢٧ر٧
١٩٦٧	٣ر٩٧٦	٤ر٩٦	١ر٥٥١	٧ر١٢	١٣ر٤٧٢	٣٥ر٨٢١	٣٧ر٦
١٩٧٤	٥ر٥٧٩	٤ر٩٦	٢ر٥١١				

جدول رقم (٧)

استهلاك وانتاج البترول فى العالم ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥
بملايين الأطنان المترية

السنة	الاستهلاك			الانتاج		
	العالم	باستثناء الدول الشيوعية	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية	العالم	باستثناء الدول الشيوعية	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
١٩٥٠	٤٧٨	٤٣٦	٥١٤	٣٦٨	٤٧٦	٢٧٤
١٩٦٠	١ر٠٥١	٩٠٧	١ر٠٣٦	٧٥٣	٨٧٥	٣٨٨
١٩٧٠	٢ر٢٨١	١ر٩٤٨	٢ر٢١٦	١ر٦٠٨	١ر٨٣١	٥٦٢
١٩٧٣	٢ر٧٨٩	٢ر٣٥٥	٢ر٧٤٠	١ر٩٤٩	٢ر٢٨٤	٥٧٨
١٩٧٥	٢ر٧٤٢	٢ر٢٣٩	٢ر٦٢٢	١ر٨٠٤	٢ر٠٣٩	٥٢٧

جدول رقم (٨)

احتياجات النفط العالمى وانتاج النفط ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥
بملايين الأطنان المترية

السنة	احتياطيات النفط العالمية	الانتاج العالمى للنفط	نسبة الاحتياطيات الى الانتاج
١٩٥٠	١٠ر٤٥٨	٥٢٠	١ر٢
١٩٦٠	٣٩ر٦٧٦	١ر٠٤٩	٣٧ر٨
١٩٧٠	٧٢ر٥٧٦	٢ر٢٩٥	٣١ر٦
١٩٧٣	٩٠ر٨٦٤	٢ر٧٨٦	٣٢ر٦
١٩٧٥	٩٧ر٤٥٨	٢ر٦٦٤	٣٦ر٥

جدول رقم (٩)

معدلات نمو استهلاك النفط

السنوات	العالم	العالم باستثناء الدول الشيوعية	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
١٩٥٠ — ١٩٦٠	٨ر٢ ٪	٧ر٦ ٪	٧ر٤ ٪
١٩٦٠ — ١٩٧٠	٨ر١ ٪	٧ر٩ ٪	٨ر٩ ٪
١٩٧٠ — ١٩٧٣	٦ر٩ ٪	٦ر٥ ٪	٦ر٦ ٪
١٩٧٠ — ١٩٧٣	٨ر٠ ٪	٧ر٦ ٪	٧ر٥ ٪
١٩٦٠ — ١٩٧٣	٧ر٨ ٪	٧ر٢ ٪	٧ر٦ ٪

جدول رقم (١٠)

الحجم الاجمالى للنفط المستهلك
بملايين الأطنان المترية

السنوات	العالم	العالم باستثناء الدول الشيوعية	منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية
١٩٥٠ — ١٩٥٩	٦ر٩٨٩ر٢	٦ر١٩٨ر٨	٥ر١٧٤ر٥
١٩٦٠ — ١٩٦٩	١٥ر٢٩٩ر٣	١٣ر٠٧٨ر٥	١٠ر٨٥٩ر٦
١٩٧٠ — ١٩٧٣	١٠ر١١٢ر١	٨ر٥٨٣ر٠	٧ر٠٩٩ر٠
١٩٥٠ — ١٩٧٣	٣٢ر٤٠٠ر٦	٢٧ر٨٦٠ر٣	٢٣ر١٣٣ر١
١٩٦٠ — ١٩٧٣	٢٥ر٤١١ر٤	٢١ر٦٦١ر٥	١٧ر٩٥٨ر٦
١٩٧٠ — ١٩٨٠	٣٣ر١٩٩ر٧	٢٨ر٠٧٩ر٠	٢٣ر١٨٩ر٨

جدول رقم (١١)

متوسط معدلات النمو السنوى لانتاج الطاقة ١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ بالنسب المئوية

المنطقة	السنوات			
	١٩٦٠ــ١٩٧٠	١٩٧٠ــ١٩٨٠	١٩٧٤ــ١٩٨٠	١٩٦٠ــ١٩٨٠
أمريكا الشمالية	٥ر٤	١ر٠	١ر٢	٢ر٧
غرب أوروبا	—	٦ر٣	٨ر٦	٣ر١
اليـــابان	ــ ٢ر٢	٥ر٤	٥ر٥	١ر١

جدول رقم (١٢)

متوسط معدلات النمو السنوى لواردات النفط ١٩٦٠ ــ ١٩٨٠ بالنسب المئوية

المنطقة	السنوات			
	١٩٦٠ــ١٩٧٠	١٩٧٠ــ١٩٨٠	١٩٧٤ــ١٩٨٠	١٩٦٠ــ١٩٨٠
أمريكا الشمالية	٢ر٥	١١ر٦	٩ر٩	٨ر٤
غرب أوروبا	١٢ر٦	٤ر٠	ــ ١ر٢	٦ر٣
اليـــابان	١٩ر٩	٦ر٢	٤ر٨	١٢ر٩

جدول رقم (١٣)

استهلاك أنواع عديدة من الطاقة الأولية عام ١٩٧٦
بملايين الأطنان المترية من النفط أو ما يعادلها

المنطقة	الاجمالى	الفحم	الهيدروكهربائية	النووية	الغاز الطبيعى	النفط	واردات النفط
أمريكاالشمالية	١٩٩٨ر١	٣٦٥	١١٣	٤٦	٥٨٠	٨٩٤	٣٥٤
غرب أوروبا	١٢٠٨ر١	٢٣٥	٧٤	٢٧	١٧٥	٦٩٧	٦٠٧
اليــــابان	٣٤٦	٥٢	٢١	٧	١١	٢٥٥	٢٥٤

جدول رقم (١٤)

الاستخدامات النهائية للنفط فى قطاعات مختارة عام ١٩٧٤
بملايين الأطنان المترية

المنطقة	الاجمالى فى كل القطاعات	اصناعة	النقــل	النقــل البرى
أمريكا الشمالية	٧٧٧	٩٨	٤٢٨	٣٥٨
غرب أوروبا	٦٦٧	١٤١	١٥٨	١٢١
اليابان	٢٣٨	٦١	٣٨	٢٩

جدول رقم (١٥)

الواردات النفطية لمنظمة دول التعاون الاقتصادى والتنمية حتى عام ١٩٨٥

معامل الطاقة	نمو الانتاج المحلى للطاقة بالنسبة المئوية	معدل النمو الاقتصادى			
		٢ ٪	٣ ٪	٤ ٪	٥ ٪
١ر١	٥ر٢	١ر٤٢٦	١ر٩٧٧	٢ر٥٩٠	٣ر٢٧٠
	٠ر٣	١ر٦٦٢	١ر٨١٣	٢ر٦٤٢	٣ر١٠٦
	٥ر٣	٩٩٦	١ر٦٤١	٢ر٢٥٤	٢ر٩٣٤
	٠ر٤	٩٠٩	١ر٤٦٠	٢ر٠٧٣	٢ر٣٥٣
٠ر١	٥ر٢	١ر١٦٨	١ر٨٢١	٢ر٣٥٩	٢ر٩٥٢
	٠ر٣	١ر٠٠٤	١ر٦٥٧	٢ر١٩٥	٢ر٧٨٨
	٥ر٣	٨٣٢	١ر٤٨٥	٢ر٠٣٢	٢ر٦١٦
	٠ر٤	٦٥١	١ر٣٠٤	١ر٨٤٢	٢ر٤٣٥
٩ر٠	٥ر٢	١ر٢٤٠	١ر٦٦٩	٢ر١٣٨	٣ر٦٤٩
	٠ر٣	١ر٠٧٦	١ر٥٠٥	١ر٩٧٢	٢ر٤٨٥
	٥ر٣	٩٠٤	١ر٣٣٣	١ر٨٠٢	٢ر٣١٣
	٠ر٤	٧٣٢	١ر١٥٢	١ر٦٢١	٢ر١٣٢
٨ر٠	٥ر٢	١ر١١٥	١ر٥٢٢	١ر٩٢٤	٢ر٣٥٩
	٠ر٣	٩٨٦	١ر٣٥٨	١ر٧٦٠	٢ر١٩٥
	٥ر٣	٨١٤	١ر١٨٦	١ر٥٥٨	٢ر٠٢٣
	٠ر٤	٦٣٣	١ر٠٠٥	١ر٤٠٧	١ر٨٤٢
٧ر٠	٥ر٢	١ر٠٤٣	١ر٣٧٩	١ر٧١٩	٢ر٠٨٦
	٠ر٣	٨٧٩	٣ر٢١٥	١ر٥٥٥	١ر٩٢٢
	٥ر٣	٧٠٧	١ر٠٤٣	١ر٣٨٣	١ر٧٥٠
	٠ر٤	٥٢٦	٨٦٢	١ر٢٠٢	١ر٥٦٩

جدول رقم (١٦)

احتياطيات النفط والسكان فى دول منظمة الأوبيك عام ١٩٧٧

الـــدولة	احتياطيات ١٩٧٧ بملايين الأطنان المترية	السكان عام ١٩٧٧ (بالآلاف)	نسبة الاحتياطيات للسكان
الجـــزائر	٩٣٢	١٧٫٧٩٠	٠٫٠٥
اكوادور	٢٣٣	٦٫٧٠٥	٠٫٠٣
الجابون	٢٩١	٥٣٥	٠٫٥٤
اندونيسيا	١٫٤٣٨	١٣٤٫٤١٤	٠٫٠١
ايـــران	٨٫٦٣١	٣٤٫٤٢٤	٠٫٢٥
العـــراق	٤٫٦٥٨	١١٫٧٥٩	٠٫٤٠
ليبيـــا	٣٫٤٩٤	٢٫٦٠٧	١٫٣٤
نيجيريا	٢٫٦٧٢	٨٠٫٠٠٠	٠٫٠٣
فنزويلا	٢٫٠٩٢	١٢٫٥٤٢	٠٫١٧
اجمالى المجموعة (١)	٢٤٫٤٤١	٣٠٠٫٧٧٦	٠٫٠٨
الـــكويت	٩٫٢٣٤	١٫١١٢	٨٫٣٠
قـــطر	٧٨١	١٨٣	٤٫٢٦
الســـعودية	٢٠٫٥٥٠	٩٫٤٣٠	٢٫١٧
الامارات العربية المتحدة	٥٫٠١٧	٦٥٢	٧٫٦٩
اجمالى المجموعة (٢)	٣٥٫٥٨٢	١١٫٣٧٧	٣٫١٣
اجمالى دول الأوبيك	٦٠٫٠٢٣	٣١٢٫١٥٣	٠٫١٩

جدول رقم (١٧)

انتاج النفط واحتياطيات النفط فى دول الأوبيك عام ١٩٧٥
بملايين الأطنان المترية

الدولة	الانتاج	الاحتياطيات	نسبة الاحتياطيات للسكان	الحد الأقصى المحتمل ١٩٨٥
الجزائر	٤٨	١٠٥٣ر	٢١ر٩	٥٠
اكوادور	٨	٣٤٢	٤٢ر٧	١٠
الجابون	١١	٢٣٩	٢١ر٧	٢٥
اندونيسيا	٦٥	٢ر٠٥١	٣١ر٥	١٠٠
ايران	٢٦٧	٩ر٠٢٨	٣٢ر٨	٣٢٠
العراق	١١١	٤ر٧٨٧	٤٣ر١	١٥٠
ليبيا	٧٥	٣ر٦٣٨	٤٨ر٥	١٢٠
نيجيريا	٨٩	٢ر٨٥٩	٣٢ر١	١٢٠
فنزويلا	١١٧	٢ر٠٥١	١٧ر٥	١٠٠
اجمالى المجموعة (١)	٧٩١	٢٤ر٩٩٥	٣١ر٥	٩٩٥
الكويت	١٠٤	١١ر١٤١	١٠٧ر١	١٢٠
قطر	٢٢	٨٢٠	٣٧ر٢	٣٥
السعودية	٣٥٣	٢٣ر٦٨٦	٦٧ر٠	١ر٠٠٠
الامارات العربية المتحدة	٨٤	٤ر٦٤٠	٥٥ر٢	١٠٠
اجمالى المجموعة (٢)	٥٦٣	٤٠ر٢٨٧	٧١ر٥	١ر٢٥٥
اجمالى منظمة الأوبيك	١ر٣٥٤	٦٥ر٢٨٦	٤٨ر٢	٢ر٢٥٠

جدول رقم (١٨)

انتاج النفط فى دول الأوبيك والمعاملات الأجنبية عام ١٩٧٥ مع تقديرات لحدود الانتاج فى المستقبل بملايين الأطنان المترية للنفط وبالدولارات الامريكية عام ١٩٧٥

الدولة	انتاج النفط	استهلاك النفط	صادرات النفط	العائد على الحكومات بمعدل كل طن (بالدولارات)	بملايين الدولارات				حدود انتاج النفط		
					صادرات أخرى	واردات	هبات	أصول	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
المجموعة (١)											
الجزائر	٤٧ر٥٠	٠ر٥٠	٤٥ر٠٠	٩١	١ر٢١	٧ر٠٨		١ر٥٠	٥٠	٥٥	٤٠
اكوادور	٨ر٠٠	٢ر٥٠	٥ر٥٠		٠ر٥٦	١ر٢٩		٠ر٣٠	١٠	١٠	١٠
الجابون	١ر٠٠	٠ر٢٥	٩ر٧٥	٤٥	٠ر٢٧	٠ر٨٥		٠ر١٢	١٢	١٢	١٢
اندونيسيا	٦٦ر٠٠	٩ر٦٥	٥٦ر٢٥	٦٩	١ر٣٠	٧ر٠٠		٠ر٨٣	١٠٠	٩٠	٨٠
ايران	٢٦٥ر٠٠	١٦ر٠٠	٢٤٩ر٠٠	٧٧	٢ر٤٤	١٩ر٤٤		١٤ر٩٥	٣٢٠	٢٩٠	٢٥٠
العراق	١١٢ر٥٠	٦ر٥٠	١٠٦ر٠٠	٧٩	٠ر٤٣	٦ر٩٠		٤ر٣٤	١٦٠	١٨٠	٢٠٠
ليبيا	٧٤ر٥٠	٢ر٠٠	٧٢ر٥٠	٨٢	٠ر٢١	٦ر٠٤		٢ر٦٧	١٠٠	١٠٠	٩٠
نيجيريا	٨٩ر٢٥	٣ر٠٠	٨٦ر٢٥	٨١	٠ر٩٨	٨ر٠٧		٦ر٠٠	١٠٥	١٠٥	١٠٠
فنزويلا	١٢٠ر٠٠	١٢ر٠٠	١٠٨ر٠٠	٧٧	١ر٠٢	٧ر٠٧		٨ر٠٠	١١٠	١٠٠	٨٠
المجموعة (٢)											
الكويت	١٠٥ر٠٠	١ر٣٥	١٠٣ر٦٥	٧٧	٠ر٨٢	٢ر٩٠	١ر٠٠	١٤ر٤٣	١١٠	١٠٠	٨٠
قطر	٢٢ر٠٠	٠ر٢٥	٢١ر٧٥	٨١	٠ر٠٤	٠ر٨٨	٠ر٠٩	٢ر٨٣	٢٤	٢٤	٢٤
السعودية	٣٥٤ر٠٠	٨ر٥٠	٣٤٦ر٥٠	٧٥	١ر٥٢	١١ر٢٩	١ر٠٠	٤٣ر٢٠	٧٥٠	١٠٠٠	١٢٥٠
الامارات العربية المتحدة	٨٥ر٠٠	٠ر٤٠	٨٤ر٦٠	٧٩	٠ر٧٥	٣ر٩٩	١ر٠٠	٧ر١٦	١٠٥	١٠٠	١٠٠

جدول رقم (١٩)

بقاء وانهيار منظمة الأوبيك عند المستويات المختلفة للطلب

الطلب	الأبعاد المسيطرة للصراع	احتمالات البقـاء	احتمالات الانهيار
منخفض	توزيع الانتاج	حل وسط مع تراجع المجموعة الأولى	المنافسة بالتخفيض (المناقصة)
متوسط	السـعر توزيع الانتاج	حل وسط استمرار سيطرة السعودية مع تراجع المجموعة الثانية	منافسة بالمناقصـة سـوق ذو مستويين
مرتفع	السـعر	حل وسط مع تراجع المجموعة الثانية	سـوق ذو مستويين

جدول رقم (٢٠)

معدلات نمو السعر الحقيقى للنفط تبعا لمختلف نقاط السعر الحرجة

الأساس : ١١٫٥١ دولار للبرميل عام ١٩٧٥ ، ومعدلات النمو السنوية المطلوبة

السنة	مستوى السعر (بالدلار لكل برميل)					
	١٧٥٠	٢٠٫٠٠	٢٢٫٥٠	٢٥٫٠٠	٢٧٫٥٠	٣٠٫٠٠
١٩٨٥	٤٫٣	٥٫٧	٦٫٩	٨٫١	٩٫١	١٠٫١
١٩٩٠	٢٫٨	٣٫٨	٤٫٦	٥٫٣	٦٫٠	٦٫٦
١٩٩٥	٢٫١	٢٫٨	٣٫٤	٤٫٠	٤٫٥	٤٫٩
٢٠٠٠	١٫٧	٢٫٢	٢٫٧	٣٫٢	٣٫٦	٣٫٩
٢٠٠٥	١٫٤	١٫٩	٢٫٣	٢٫٦	٣٫٠	٣٫٢
٢٠١٠	١٫٢	١٫٦	١٫٩	٢٫٢	٢٫٥	٢٫٨
٢٠١٥	١٫١	١٫٤	١٫٧	٢٫٠	٢٫٣	٢٫٤

جدول رقم (٢١)

توزيع العائد من النفط

السنة	١٩٦١	١٩٧٥	١٩٧٣	التغيير ١٩٧٣/٧٥
	النسبة المئوية للدولارات بمعدل كل برميل			
عائد الدولة المنتجة	٧٦/٦٪	٣٠ر٢/١١٪	١٠ر١٠/٣٤٪	+ ٨٠ر٧٠ + ٣٣٩
الضرائب بواسطة الدولة المستهلكة فى أوروبا	١٠ر٧/٥٢٪	٤٠ر١١/٥٦	٩٠ر١٤/٤٥	+ ٥٠ر٣ + ٣١
هوامش الشركات وعناصر التكلفة	٧٠ر٥/٤٢	٨ر٦/٣٣	٢٠ر٨/٢٥	٤٠ر١ + ٢١
متوسط الاجمالى المقدر	٦٠/١٣	٥٠/٢٠	٢٠ر٣٣	+ ٧٠ر١٢ + ٦٢

جدول رقم (٢٢)

حجم وتوزيع عائد النفط فى فرنسا

السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤
	الفرنكات الفرنسية بمعدل كل طن مترى		
متوسط سعر التجزئة	٤٧٠ر٠٠	٥٢٠ر٠٠	٨٢٠ر٠٠
متوسط سعر الاستيراد	٥٦ر٠٠	٨١ر٥٠	٢٩٩ر٠٠
متوسط الضريبة بالاضافة للتكلفة	٤٦ر٠٠	٦٤ر٠٠	٢٦٨ر٠٠
تكاليف الانتاج	٨ر٠٠	٦ر٠٠	٥ر٠٠
تكاليف النقل	١٠ر٠٠	١٧ر٥٠	٣١ر٠٠
تكاليف التكرير	٢٥ر٠٠	٢٥ر٠٠	٢٥ر٠٠
تكاليف التوزيع	٣٥ر٠٠	٣٥ر٠٠	٣٥ر٠٠
متوسط التكاليف الكلية	٧٨ر٠٠	٨٧ر٠٠	٩٧ر٠٠
متوسط عائد النفط	٣٩٢ر٠٠	٤٣٦ر٥٠	٧٢٣ر٠٠
عائد النفط / سعر التجزئة	٨٣ر٤ ٪	٨٣ر٩ ٪	٨٨ر٢ ٪
عائد الحكومة الفرنسية	٢٦٥ر٠٠	٢٦٢ر٧٠	٣١٥ر٠٠
أرباح الشركات	٨٩ر٠٠	١١٥ر٨٠	١٤٥ر٠٠
عائد الدولة المنتجة	٣٨ر٠٠	٥٨ر٠٠	٢٦٣ر٠٠
النسبة المئوية لعائد النفط			
الحكومة الفرنسية	٦٧ر٦ ٪	٦٠ر٢ ٪	٤٣ر٦ ٪
شركات النفط	٢٢ر٧ ٪	٢٦ر٥ ٪	٢٠ر١ ٪
الدول المنتجة	٩ر٧ ٪	١٣ر٣ ٪	٣٦ر٤ ٪

جدول رقم (٢٣)

السيناريو الأول : استهلاك وانتاج الطاقة فى الثمانينات والتسعينات بملايين الأطنان المترية للنفط أو ما يعادلها

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
اجمالى استهلاك الطاقة						
أمريكا الشمالية	١ر٨٠٤	٢ر١٨٣	٢ر٤٥٨	٢ر٧٦٧	٣ر١١٦	٣ر٥٠٨
غرب أوروبا	١ر١٣٨	١ر٣١٥	١ر٥٠٣	١ر٧١٧	١ر٦٩٢	٢ر٢٤١
اليابان	٣٢٩	٤١٨	٥٢١	٦٤٩	٨٠٩	١ر٠٠٨
مجمل منظمة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	٣ر٣٦١	٣ر٩١٦	٤ر٤٨١	٥ر١٣٣	٥ر١٨٦	٦ر٧٥٧
الباقى	٧٥٢	١ر٠٠٦	١ر٣٤٧	١ر٨٠٢	٢ر٤١٢	٣ر٢٢٧
العالم	٤ر١١٣	٤ر٩٢٣	٥ر٨٢٨	٦ر٩٣٥	٨ر٢٩٨	٩ر٩٨٤
الانتاج المحلى للطاقة						
أمريكا الشمالية	١ر٥٥٩	١ر٨٣١	٢ر٠٩٧	٢ر٤٠٢	٢ر٧٥١	[illegible]ر٩٥١
اليابان	٨٩	١٢٥	١٧٥	٢٤٦	٣٤٤	٤٨٣
غرب أوروبا	٥٢١	٦٨١	٠ر٨٩٠	١ر١٦٣	١ر٥٢٠	١ر٩٨٧
الاقتصادى والتنمية	٢ر٢٠٩	٢ر٦٣٧	٣ر١٦٢	٣ر٨١١	٤ر٦١٦	٥ر٦٢٠
الباقى	٤٩٩	٦٦٨	٨٩٤	١ر١٩٦	١ر٦٠٠	٢ر١٤٢
العالم	٢ر٧٠٨	٣ر٣٠٥	٤ر٠٥٦	٥ر٠٠٧	٦ر٢١٦	٧ر٧٦٢
واردات النفط						
أمريكا الشمالية	٢٩٥	٣٥٢	٣٦٠	٣٦٥	٣٦٥	٣٥٧
غرب أوروبا	٦١٧	٦٣٤	٦١٣	٥٥٤	٤٤١	٤٥٤
اليابان	٢٤٠	٢٩٣	٣٤٦	٤٠٣	٤٦٤	٥٢٥
مجمل منظمة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	١ر١٥٢	١ر٢٧٩	١ر٣١٩	١ر٣٢٢	١ر٢٧٠	١ر١٣٦
الباقى	٢٥٣	٣٣٩	٤٥٣	٦٠٦	٨١١	١ر٠٨٦
العالم	١ر٤٠٥	١ر٦١٨	١ر٧٧٢	١ر٩٢٩	٢ر٠٨٢	٢ر٢٢٢

جدول رقم (٢٤)

السيناريو الأول : صادرات الأوبيك النفطية فى الثمانينات والتسعينات بملايين الأطنان المترية للنفط

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
توزيع الصادرات النفطية						
المجموعة (١)	٦٥١	٨٥٧	٨٠٨	٦٨١	٥١٦	٢٩٤
المجموعة (٢)	٧٥٤	٧٦١	٩٥٤	١ر٢٤٨	١ر٥٦٦	١ر٩٢٨
السعـــودية	٥٤٤	٥٣٧	٧٤١	١ر٠٢٧	١ر٣٤٨	١ر٧١٥
فائض الطاقة فى السـعودية بمختلف الحدود القصوى للانتاج						
٧٥٠	١٩٣	٢٠١	-٩	-٣٠٤	-٦٣٨	-١ر٢٠٣
١٠٠٠	٤٣٣	٤٥١	٢٤١	-٥٤	-٣٨٨	-٧٧٣
١٢٥٠	٦٩٣	٧٠١	٤٩١	١٩٦	-١٣٨	-٥٢٣

جدول رقم (٢٥)

السيناريو الثانى : انتاج واستهلاك الطاقة فى الثمانينات والتسعينات بملايين الأطنان المترية للنفط أو ما يعادلها

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
اجمالى الطلب على الطاقة						
أمريكا الشمالية	١ر٨٩٤	٢ر٢٨٧	٢ر٦٧٧	٣ر١٣٣	٣ر٦٦٨	٤ر٢٩٣
اوروبا الغربية	١ر١٣٨	١ر٣٧٩	١ر٦٤٦	١ر٩٦٤	٢ر٣٤٤	٢ر٧٩٨
اليابان	٣٢٩	٤٣٨	٥٦٩	٧٤١	٩٦٤	١ر٢٥٣
اجمالى منظمة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	٣ر٣٦١	٤ر١٠٤	٤ر٨٩٢	٥ر٨٣٨	٦ر٩٧٦	٨ر٣٤٤
الباقى	٧٥٢	١ر٠٠٦	١ر٣٤٧	١ر٨٠٢	٢ر٤١٢	٣ر٢٢٧
العالم	٤ر١١٣	٥ر١١٠	٦ر٢٣٩	٧ر٦٤١	٩ر٣٨٧	١١ر٥٧٢
الانتاج المحلى للطاقة						
أمريكا الشمالية	١ر٥٩٩	١ر٨٣١	٢ر٠٩٧	٢ر٤٠٢	٢ر٧٥١	٣ر١٥١
اوروبا الغربية	٥٢١	٦٨١	٨٩٠	١ر١٦٣	١ر٥٢٠	١ر٩٨٧
اليابان	٨٩	١٢٥	١٧٥	٢٤٦	٣٤٤	٤٨٣
اجمالى منظمة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	٢ر٢٠٩	٢ر٦٣٧	٣ر١٦٢	٣ر٨١١	٤ر٦١٦	٥ر٦٢٠
الباقى	٤٩٩	٦٦٨	٨٩٤	١ر١٩٦	١ر٦٠٠	٢ر١٤٢
العالم	٢ر٧٠٨	٣ر٣٠٥	٤ر٠٥٦	٥ر٠٠٧	٦ر٢١٦	٧ر٧٦٢
واردات النفط						
أمريكا الشمالية	٢٩٥	٤٥٥	٥٧٩	٧٣١	٩١٧	١ر١٤٣
غرب اوروبا	٦١٧	٦٩٨	٧٥٦	٨٠١	٨٢٤	٨١١
اليابان	٢٤٠	٣١٣	٣٩٤	٤٩٥	٦١٩	٧٧٠
مجمل منظمة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	١ر١٥٢	١ر٤٦٧	١ر٧٣٠	٢ر٠٢٨	٢ر٣٦٠	٢ر٧٢٤
الباقى	٢٥٣	٣٣٩	٤٥٣	٦٠٦	٨١١	١ر٠٨٦
العالم	١ر٤٠٥	١ر٨٠٥	٢ر١٨٣	٢ر٦٣٤	٣ر١٧١	٣ر٨١٠

جدول رقم (٢٦)

السيناريو الثانى : صادرات الأوبيك النفطية فى الثمانينات والتسعينات بملايين الأطنان المترية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
توزيع الصادرات النفطية						
المجموعة (١)	٦٥١	٨٦٣	٨١٩	٦٨١	٥١٦	٣١١
المجموعة (٢)	٧٥٤	٩٤٢	١ر٣٦٤	١ر٩٥٣	٢ر٦٥٥	٣ر٤٩٩
السعودية	٥٤٤	٧١٨	١ر١٤١	١ر٧٣٢	٢ر٤٣٧	٣ر٢٨٦
فائض الطاقة فى السعودية عند مختلف الحدود القصوى للانتاج						
٧٥٠	١٩٧	٢٠	– ٤٠٩	– ٧٥٩	– ١ر٧٢٧	– ٢ر٥٩٤
١٠٠٠	٤٤٧	٢٧٠	– ١٥٩	– ٥٠٩	– ١ر٤٧٧	– ٢ر٣٤٤
١ر٢٥٠	٦٩٧	٥٢٠	٩١	– ٢٥٩	– ١ر٢٢٧	– ٢ر٠٩٤

جدول رقم (٢٧)

السيناريو الثالث : استهلاك وانتاج الطاقة في الثمانينات والتسعينات . بملايين الأطنان المترية للنفط أو ما يعادلها

السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
مجمل استهلاك الطاقة						
أمريكا الشمالية	١ر٨٩٤	٢ر٢٧٨	٢ر٦١٥	٣ر٠٠٢	٣ر٤٤٧	٣ر٩٥٧
غرب أوروبا	١ر١٣٨	١ر٣٧٤	١ر٦٠٨	١ر٨٨٣	٢ر٢٠٤	٢ر٥٨٠
اليابان	٣٢٩	٤٣٥	٥٨٠	٦٩٦	٨٧٩	١ر١١٢
مجمل منظمة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	٣ر٣٦١	٤ر٠٨٧	٤ر٧٧٤	٥ر٥٨٠	٦ر٥٣٠	٧ر٦٤٨
الباقى	٧٥٢	١ر٠٠٦	١ر٣٤٧	١ر٨٠٢	٢ر٤١٢	٣ر٢٢٧
العالم	٤ر١١٣	٨ر٠٩٣	٦ر١٢٠	٧ر٣٨٣	٨ر٩٤٢	١٠ر٨٧٦
الانتاج المحلى للطاقة						
أمريكا الشمالية	١ر٥٩٩	١ر٩٤٥	٢ر٣٦٧	٢ر٨٨٠	٣ر٥٠٤	٤ر٢٦٣
غرب أوروبا	٥٢١	٧٣١	١ر٠٢٥	١ر٤٣٧	٢ر٠١٦	٢ر٨٢٨
اليابان	٨٩	١٣٧	٢١١	٣٢٤	٤٩٩	٧٦٧
مجمل منطقة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	٢ر٢٠٩	٢ر٨١٣	٣ر٦٠٢	٤ر٦٤١	٦ر٠١٩	٧ر٨٥٨
الباقى	٤٩٩	٦٦٨	٨٩٤	١ر١٩٦	١ر٦٠٠	٢ر١٤٢
العالم	٢ر٧٠٨	٣ر٤٨١	٤ر٤٩٦	٥ر٨٣٧	٧ر٦١٩	٩ر٩٩٩
الواردات النفطية						
أمريكا الشمالية	٢٩٥	٣٣٢	٢٤٨	١٢٢	- ٧٥	- ٣٠٦
غرب أوروبا	٦١٧	٤٦٣	٥٨٣	٤٤٥	١٨٨	- ٢٤٨
اليابان	٢٤٠	٢٩٨	٣٤٠	٣٧١	٣٨١	٣٤٤
مجمل منطقة التعاون						
الاقتصادى والتنمية	١ر١٥٢	١ر٢٧٤	١ر١٧١	٩٣٩	٥١١	- ٢٠٩
الباقى	٢٥٣	٣٣٩	٤٥٣	٦٠٦	٨١١	١ر٠٨٦
العالم	١ر٤٠٥	١ر٦١٢	١ر٦٢٤	١ر٥٤٥	١ر٣٢٣	٨٧٦

جدول رقم (٢٨)

السيناريو الثالث : صادرات الأوبيك النفطية في الثمانينات والتسعينات بملايين الأطنان المترية

السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
توزيع صادرات النفط						
المجموعة (١)	٦٥١	٨٥٧	٨٠٨	٦٨١	٥١٦	٢٩٤
المجموعة (٢)	٧٥٤	٧٥٦	٨١٦	٨٦٥	٨٠٧	٥٨٣
السعودية	٥٤٤	٥٣٢	٥٩٣	٦٤٤	٥٨٩	٣٦٩
فائض الطاقة في السعودية بمختلف الحدود القصوى للانتاج						
٧٥٠	٢٠٦	٢١٨	١٥٧	١٠٦	١٦١	٣٨١
١٬٠٠٠	٤٥٦	٤٦٨	٤٠٧	٣٥٦	٤١١	٦٣١
١٬٢٥٠	٧٠٦	٧١٨	٦٥٧	٦٠٦	٦٦١	٨٨١

الفهرس

الموضــــوع	الصفحة

الموضـــوع | الصفحة

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الموضـــوع	الصفحة